مركز البحوث العربية والافريقية
بحث دور جيل السبعينات في تاريخ مصر
اشراف عبد الغفار شكر

أزمة الليبرالية في مصر

وحوار مع الليبراليين من جيل السبعينيات

مارك مجدي



2022

أزمة الليبرالية في مصر

وحوار مع الليبراليين من جيل السبعينيات

مارك مجدي

الطبعة الأولى: 2022

رقم الإيداع: 2022/3630

الترقيم الدولى: 978-977-748-521-0



دار الأدهم للنشر والتوزيع

15 شارع عبد القهار من شارع الأصبغ - حدائق الزيتون - القاهرة - مصر

ت:. **1023186228 - 01227341893**

e mail: fares_khedr@yahoo.com

دار الأدهم للنشر والتوزيع

المدير العام: **فـارس خضـر**

المخرج المنفذ: **حسـام عنتر**



Arab &African Research Center

مركز البحوث العربية والإفريقية

5 شارع حسن برادة من شارع قرة بن شريك - أمام مستشفى رمد الجيزة

ت: **7744655 - 5714786**

e mail: info@aarcegypt.org

website: aarcegypt.org

إهداء

رحل الاستاذ عبد الغفار شكر وهو يشرف على تأليف هذا الكتاب دون أن يشهد صدوره، قرأ الكتاب دون أن يغفل سطراً واحداً منه، وقدم الملاحظات المرشدة لي بكل حب وأبوة، رحل قبل أن يكتب مقدمة الكتاب، لأخسر شرف أن يقدمه عملاق في عالم السياسة.

تعرفت عليه، وازدادت لقاءاتنا وحواراتنا في أيام لم أكن أعرف أنها ستكون الأخيرة، تعرفت عليه مفكراً ومرب من طراز رفيع، وسياسياً كبيراً اتسم بالتواضع رغم قيمته الكبيرة بصفته أستاذاً للتثقيف السياسي لليسار المصري.

إلى اسم الأستاذ عبد الغفار شكر أهدي هذا الكتاب.

الفهرس

رسالة شكر وامتنان

أود أن أتوجه بالشكر أولاً، إلى الصديق الأستاذ عادل الرفاعي، الذي رشحني لكتابة هذا البحث، وقدم لي الدعم الأدبي والمعنوي اللازم لإنجازه.

وإلى الأستاذ الراحل عبد الغفار شكر، المناضل والمفكر الكبير، والمسئول عن إصدار هذا البحث عن مركز البحوث العربية والأفريقية، والذي أشرف على تأليفه من اللحظة الأولى، مراجعاً ما كتبته باهتمام وتفصيل شديدين، متحملاً استفساراتي، تساؤلاتي ومحاوراتي الطويلة كباحث شاب يخطو خطواته الأولى في حياته البحثية.

وإلى الأستاذ محمد فرج، الكاتب السياسي والمسرحي، ومسئول التثقيف بحزب التجمع، الذي قرأ وراجع هذا الكتاب، حرصاً على أن يصدر بأفضل صورة ممكنة.

ولم يكن ليتثنى لي أن أنهي هذا الكتاب، لولا دعم وتحفيز كل من الأستاذ محمد سعيد أمين عام حزب التجمع، والأستاذة أمينة النقاش الكاتبة الصحفية ورئيس مجلس إدارة جريدة الأهالي، والأستاذ صلاح سليمان عضو المكتب السياسي لحزب التجمع، والأستاذ سيد عبد العال رئيس حزب التجمع، والأستاذ عماد فؤاد الكاتب الصحفي.

وإلى الكاتب والمؤرخ شريف يونس، الذي لعبت كتاباته دوراً بالغ الأهمية في اكتمال رؤيتي البحثية، وأرشدني بإجاباته الوافية على أسئلتي عن المصادر المطلوبة.

وأخيراً إلى الدكتور عبد المنعم سعيد، والدكتور وحيد عبد المجيد، والدكتور حسام بدراوي، والأستاذ محمود أباظة، الذين تحمسوا جميعاً لإعطاء مداخلاتهم حول القضايا التي ناقشها هذا الكتاب، والتي لم يكن ليكتمل بدونها، وأخص بالشكر والامتنان المُضاعف، الدكتور وحيد عبد المجيد، الذي حرص حرصاً شديداً على إمدادي بالمعلومات الوافية، عن التجارب الواقعية التي غابت عن صفحات الكتب.

لكل هؤلاء،

أصحاب الفضل في صدور هذا الكتاب،

خالص الشكر والتقدير.

مارك مجدي

تقديم

يأتي كتاب " أزمة الليبرالية في مصر" ليكون المتمم لسلسلة الكتب البحثية الخاصة بجيل السبعينيات الصادرة عن مركز البحوث العربية و الأفريقية، التي طالما كانت حلماً من أحلام الأستاذ عبد الغفار شكر قبل وفاته، وعلى الرغم من أنه لم يُقدر له أن يكون حاضراً معنا لإتمام الكتاب الذي يعتبر الأخير في هذه السلسلة البحثية، إلا أنه كان متابعاً ومشرفاً على تحضيره منذ البداية وحتى اكتمال أغلب فصوله بهذا الشكل، والذي أتمنى أن يليق باسمه وتاريخه.

يستعرض الكتاب دور جيل السبعينيات في الحركة الليبرالية في مصر، وأيضاً أزمة هذا الجيل مع الفكرة الليبرالية، التي لم تكن تحظى بشعبية ونفوذ واسع كالاتجاه اليساري، الذي يُعتبر اتجاهاً منافساً لليبرالية.

يقدم لنا الباحث الشاب مارك مجدي، في هذا الكتاب رؤية حول الفكر الليبرالي منذ نشأته في أوروبا وتطوره على مر العصور المختلفة حتى اتخذ هذا الشكل الذي هو عليه اليوم، فهناك الليبرالية الكلاسيكية، التي بدأت كفكرة ثورية في مواجهة الإقطاع، لتتحول مع الوقت إلى فكرة إصلاحية سلطوية فاقدة لطابعها التقدمي الذي صاحبها عند النشأة، ثم لتأخذ طابعاً محافظاً مع النيوليبرالية، وهي تعتبر آخر تطور لهذه الفكرة في وقتنا الحالي، كما يستعرض الباحث أهم المفكرين الذين ساهموا في تطوير هذا الفكر منذ نشأته مثل جون لوك، وآدم سميث، وهما يعتبران المؤسسان الفعليان لهذا لفكر في شكله

الكلاسيكي، ثم يلقي الضوء على بداية دخول الفكر الليبرالي إلى مصر في عصر محمد علي، وما تلى ذلك من تغيرات وتطورات طرأت عليه، حتى نصل إلى نشأة مجموعة من الأحزاب الليبرالية في مقدمتها الأمة و الأحرار الدستوريين والوفد، و ودورها في تقديم هذا الفكر للمجتمع المصري، والصراعات التي خاضتها مع التيارات الأخرى، وحتى الصراعات مع الأفكار التقليدية السائدة المرتبطة بالعادات والتقاليد المصرية، التي لم تتقبل الفكر الليبرالي نظرا لانغلاق المجتمع في هذه الفترة.

ثم ينتقل بنا الكتاب إلى ثورة يوليو 1952 وأزمة الليبرالية، وما تلاها من انفتاح اقتصادي في عهد السادات، وفي النهاية يستعرض الكتاب عدة حوارات ومقابلات شخصية مع أبرز المنتمين إلى الليبرالية من جيل السبعينيات، مثل الدكتور عبد المنعم سعيد، والدكتور حسام بدراوي، والأستاذ محمود أباظة، والدكتور وحيد عبد المجيد الذين قدموا رؤاهم حول الفكر الليبرالي وأزمته في مصر، وكيفية تفاعل جيل السبعينيات مع هذا الفكر.

وعلى الرغم من قلة المنتمين للفكر الليبرالي في مصر وخاصة من جيل السبعينيات، إلا أنه كان من الضروري أن يتم تسليط الضوء على هذا التيار، الذي يعتبر من أهم التيارات السياسية في مصر والعالم في الوقت الراهن، نظراً للدور المهم الذي قام به المنتمون لهذا الفكر وتأثيره على الحياة السياسية في مصر.

أحمد حسن

نيابة عن جدي ومعلمي

الأستاذ عبد الغفار شكر

مقدمة المؤلف

متأثرون بحجم الدور الذي لعبه جيل السبعينيات في الحركة السياسية المصرية عموماً، واليسارية منها بالأخص، شرعت بتكليف من أستاذنا الكبير الراحل عبد الغفار شكر، في البحث عن تأثير الليبرالية بين أبناء جيل السبعينيات، بهدف توثيق التجربة الليبرالية وتحليل مسارها، فَالاستنتاج الأولي الذي يتراءى لأذهَاننا جميعاً، هو أن جيلاً حظي بهذا التأثير وهذا العدد الكبير من السياسيين، من الطبيعي أن يظهر من بين صفوفه تنظيمات سياسية وتجربة ليبرالية خاصة به، على غرار التنظيمات والتجارب اليسارية المختلفة، لكن تبين مع البحث والتدقيق، أن جيل السبعينيات لم يوجد بين صفوفه تيارٌ ليبراليٌ (بالمعنى الشامل الذي تحمله كلمة تيار)، أو تنظيمات ليبرالية قائمة وفعاله، وهو ما تأكد لدينا بعد مقابلاتنا مع بعض أبرز الأفراد الليبراليين من هذا الجيل، فالوجود الليبرالي بين أبناء هذا الجيل لم يتجاوز مرحلة اعتناق بعض الأشخاص له على المستوى الفردي، ولم تظهر تنظيمات ليبرالية شبابية بين صفوف الطلاب في الجامعات، كما كان الحال بالنسبة للتنظيمات اليسارية والإسلامية، ولم يكن هناك حضوراً نقابياً طاغياً، أو في المجتمع المدني، واضح المعالم لليبراليين من أبناء جيل السبعينيات، بناء على ما توفر لدينا من مراجع ودراسات ومحاورات.

وبهذا تحول مسارنا البحثي من توثيق وتتبع النشاط الليبرالي لجيل السبعينيات، إلى التركيز على أسباب ضعف التيار الليبرالي ككل في الحقبة الزمنية التي تفاعل فيها الأفراد القلائل، ممن صنفوا أنفسهم كَليبراليين، وهي الفترة التي تبدأ من مرحلة شبابهم منذ عام 1970 حتى عام 2011 وقيام الثورة المصرية، وقد كان المُحدد الزمني هو الأهم في تعريف من هم أبناء

جيل السبعينيات تحديداً، وهو في هذه الحالة يضم السياسيين، الذين يتراوح تاريخ ميلادهم من عام 1945 حتى العام 1955.

وفي خضم بحثنا عن الظروف التاريخية لضعف الحركة الليبرالية المصرية، في هذه المرحلة الزمنية الطويلة من تاريخ مصر، تتكشف أمامنا أعداد كبيرة من القضايا، منها قضية حقيقة ليبرَالية الأحزاب المصرية التي عُرف عنها عبر تاريخها تبنيها لِلبرنامج الليبرالي، وسيأتي ذلك في سياق دراسة الأوضاع الاقتصادية الاجتماعيةِ في مصر، إنطلاقاً من الفهم المادي للتاريخ، الذي يرجع مدى تطور المجتمع على المستوى السياسي إلى تطوره على المستوى الاقتصادي الاجتماعي.

وهوما دعانا إلى تعريف الليبرالية كمفهوم أو لاً في الفصل الأول، في نسختيها الكلاسيكية والنيوليبرالية، مستوعبين الاختلاف بين النسختين على ضوء علاقة الأفكار والأيديولوجيات بالتطور الاقتصادي الاجتماعي التاريخي، حيث ندعُم الفكرة القائلة بأن الفكر الليبرالي هو الانعكاس الطبيعي لمصالح الطبقات البرجوازية حول العالم، وأن حركة التغييرات الفكرية التي تطرأ على الليبرالية تنبع من تغير مصالح الطبقة البرجوازية محلياً وعالمياً.

وبما أن الليبرالية هي تعبير وانعكاس عن المصالح البرجوازية، نشرع في الفصل الثاني في دراسة السياق التاريخي لنشأة البرجوازية المصرية، الذي سيؤثر على تبلور الفكر الليبرالي في مصر منذ نشأة الدولة الحديثة في عهد محمد علي باشا حتى قيام ثورة 1952.

ثم نتناول في الفصل الثالث التغيرات الكبرى التي طرأت على المجتمع المصري، تلك التي أثرت بدورها على تشكيل الحياة السياسية المصرية ككل بعد ثورة 1952، وفي القلب منها الحركة الليبرالية، على ضوء علاقتها بتطور الطبقة البرجوازية المصرية.

وفي الفصل الرابع والأخير، نحاور بعض أبرز شخوص التيار الليبرالي من

جيل السبعينيات موضوع بحثنا الأصلي، حول أسباب ضعف التيار الليبرالي، في إطار ما قدمناه من قراءة تاريخية لتطور الليبرالية في مصر.

وقد خلصنا في نهاية بحثنا أن أساس «الأزمة» التي عانى منها، ولا يزال، التيار الليبرالي في مصر، هو تخلي البرجوازية المصرية مأزومة التكوين عن المشروع الليبرالي بصفتها ظهيره الاجتماعي الرئيسي، وهوما أدى لإضعافه عموماً، وانحساره بين صفوف المثقفين والانتلجنسيا، وبأعداد محدودة.

إن هذا الكتاب، هو سعي عبر فصوله الأربعة، لتقديم تفسير لأزمة التيار الليبرالي في مصر، وهو بحث عن أسباب ضعف وانحسار الفكر الليبرالي المصري الناتجة عن اختلال وهشاشة بنية التشكيلات الاجتماعية والسياسية، المفترض فيها أن تكون حاضنة الليبرالية وبرنامجها الاقتصادي والسياسي والثقافي، عبر البحث في الملامح الخاصة لنشأة الرأسمالية في مصر، وعبر استكشاف مسارات وتعقيدات تطورها طوال تاريخ يمتد من عصر محمد علي باشا إلى عصر السادات، من عصر محاولات تأسيس وبناء الدولة الحديثة، إلى عصر الانفتاح الاقتصادي وتأثيره الممتد للفترات اللاحقة، مروراً بفترة حكم عبد الناصر وبرامجها وخططها الاقتصادية، وما أنتجته من تشكيلات وفئات اجتماعية جديدة، وأثر هذا المسار التاريخي على الطبقة البرجوازية والفكر الليبرالي بشكل عام، وعلى الممارسة السياسية لليبراليين في مصر، مع التركيز على تجربة أبناء جيل السبعينيات منهم.

الفصل الأول
الليبرالية، النشأة والتطور والإشكالية المفاهيمية

يشير معظم الباحثين إلى الليبرالية من حيث وجودها النظري والفلسفي بأنها تشهد تباينات واختلافات شديدة في الرؤى والتفسير، فالفكر الليبرالي عند جون لوك يتميز عن ليبرالية جون جاك روسو على سبيل المثال، والليبرالية الكلاسيكية تختلف عن نسختها المعاصرة المُسماة بالليبرالية الجديدة. وفي الواقع العملي، تتشكل الليبرالية من عدة اجتهادات مختلفة، وهي أكثر تعقيداً من كونها مجرد أفكار صاغها بعض المفكرين، وتتطلب عند معالجتها استيعاب مجموعة من الأبعاد التاريخية.

ومن الأفضل **مبدئياً**، فهم الليبرالية بأنها "حركة تاريخية لمجموعة أفكار" بدلاً من كونها مجموعة من المفاهيم الثابتة والمجردة. فقد تطورت الليبرالية مع مرور الوقت كخطاب سياسي، حيث قدمت الليبرالية مجموعة من التصورات التي يمكن التعبير عنها بطرق مختلفة. وقد تم هيكلة الليبرالية وتكييفها باستمرار، وانقسمت مع مرور الوقت إلى فروع مختلفة. أما الشكل السائد الذي اتخذته تاريخياً، فقد تنوع من فترة إلى أخرى، وأتخذ هيئات وأشكال متفاوتة في بلدان مختلفة. ومن ثم، فإن السياق التاريخي: الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، من شأنه أن يقدم لنا المعنى الملموس والجوهري للفكر الليبرالي، ويبقى السؤال الأهم، والقادر بالإجابة عليه أن يقدم لنا تصوراً عن حقيقة الفكر الليبرالي، من وجهة نظرنا، هو عن من يعبر الفكر الليبرالي ومن يخدم؟ وهو ما سوف نعالجه في هذا الفصل أثناء تعريفنا لليبرالية في نسختها الأولى، المتمثلة في الليبرالية الكلاسيكية، ونسختها الثانية التي سميت بـ النيوليبرالية.

1 - الليبرالية الكلاسيكية

تبلور الفكر الليبرالي الكلاسيكي: نظرة سريعة

إذا اعتبرنا أن الأفكار تساهم بشكل جوهري في تحريك دفة أحداث التاريخ، **وهو افتراض لا يتحلى بالانضباط المنهجي الكافي**، يمكننا القول إن الليبرالية الكلاسيكية تشكلت عبر مجموعة من الأفكار التي نبعت من عقول بعض المفكرين الأوروبيين النابغين، الذين تناقضت والتقت أفكارهم على حد سواء على مدار مرحلة طويلة تقارب الـ300 عام.

وإذا حاولنا أن نرسم خريطة تفاعل الأفكار بين هؤلاء المفكرين، فسيكون أول عناصر هذه الخريطة هو نيكوللو ميكيافيللي: وقد يتساءل البعض، كيف يمكن أن نعتبر أهم الداعين لضرورة الحكومة المركزية التي تحتكر السلطة هو أحد العناصر المؤسسة للفكر الليبرالي الكلاسيكي؟ تكمن الإجابة في ثلاث حجج رئيسية صاغها ميكافيللي. الأولى، والتي فسرها فرانسيس بيكون بالطريقة المثلى كالتالي: "علينا أن نتطلع لميكيافيللي الذي كتب التاريخ مثلما فعله الرجال، وليس ما كان ينبغي عليهم أن يفعلوه" (Sargent 1999)، وهذا ما يجعل من ميكيافيللي أول مفكر معادي لليوتوبيا، حيث يؤسس لضرورة التعلم من الأخطاء في التاريخ، والتعامل معه بصفته سردية موضوعية. والثانية هي رؤيته التشاؤمية للطبيعة البشرية، حيث طبيعة البشر عند ميكيافيللي هي طبيعة ذاتية أنانية وتتصف بالجشع اللانهائي، فهو يعتقد أن كل فرد يمكن أن تفسده السلطة بسهولة، وهو بذلك يفضل الجمهورية على الملكية. والثالثة هي فكرة الضوابط والتوازنات، حيث يجب على كل حاكم أن يحافظ على التوازن بين القضايا والأطراف المتصارعة، لكي لا ينتهي به الأمر في نهاية المطاف إلى أن يُنقلب عليه. هذه الأفكار أو الحجج الثلاثة تفترض أحد الأفكار المؤسسة للمفهوم الليبرالي، وهي الإرادة الحرة للبشر، أي أن إرادات البشر حرة، وهي تنبع من ذواتهم وليست من أي قوي خارجهم، ولكن يقرر ميكيافيللي هذه

الحقيقة لا ليدعو لإطلاق العنان لهذه الإرادة، بل على العكس، فمن هذه الحقيقة تنشأ أهمية الدولة التي يجب عليها أن تتحكم في هذه الإرادة الحرة الجامحة (ميكيافيللي 1532). وحين يتوصل لهذا الاستنتاج يصبح من الصعب أن نطلق عليه ليبرالياً، لكن هذه الطريقة الثورية في التفكير آنذاك (القرن ال16) مثلت قطيعة مع الأخلاقيات المسيحية السائدة، وهي القطيعة التي ستورث إلى مفكرين من أجيال لاحقة مثل فرانسيس بيكون، والذي يُعتبر مؤسس المنهج العلمي الحديث، وهو المنهج الذي سيعمل أساساً لحزمة أفكار جديدة تصبغ العصر بصبغتها، وأحد المفكرين الذين تقترن أسماؤهم بالنزعة الإلحادية العلمية، ولكن فرانسيس بيكون لم يكن ليبرالياً كذلك، ففي روايته اليوتوبية غير المكتملة "نيوأطلنتس" يتصور فرانسيس بيكون المستقبل على شكل مجتمع يقوده العلماء والتكنوقراط، ويستبدلون وظيفة رجال الدين أيضاً (Bacon 1627)، وهي دعوة يوتيوبية في زمنه، لكنها أسست لأحد المفاهيم الهامة لليبرالية التي سنعرج عليها لاحقاً.

كان فرانسيس بيكون مؤيداً ومدافعاً عن أفكار صديقه المفكر الإنجليزي توماس هوبز، الذي تبني أطروحة ميكيافيللي حول طبيعة البشر المرتكزة على الذات، ومدها على استقامتها، فقد وصف هوبز الحياة البشرية بالمقرفة القاسية والقصيرة، وبناءً على ذلك جادل هوبز أنه بدون سلطة مركزية تحتكر كافة الصلاحيات، سيدخل البشر في مرحلة الحرب المفتوحة، حيث الجميع يعادي الجميع، وهي الحالة المعروفة إصطلاحياً بالحالة الطبيعية. وبما إن البشرية لا تتحمل استمرار هذه الحالة وإلا تصبح مهددة بالانقراض، اتفقت البشرية على أن توقع على العقد الاجتماعي، حسب هوبز، وهي فكرة جوهرية أيضاً في المفهوم الليبرالي، حيث يوقع البشر مع السلطة السائدة على عقد بغية أن تحميهم من العنف وأن تفرض الأمان والسلام، (Nauta 2002) بالإضافة لذلك، واستناداً إلى رأيه في طبيعة البشر، ذهب هوبز إلى أن البشر لديهم قابلية عالية جداً للفساد وسوء استخدام السلطة، وهوما جعله

يدعو إلى تخفيض عدد أصحاب السلطة والمتحكمين فيها بقدر الإمكان، وهي إحدى الحجج التي صاغها في عمله الرئيس "اللوياثان" الذي يدعو ويُنظر فيها للملكية المطلقة، فيذهب هوبز على سبيل المثال إلى أن القضاة لا يمكن أن يكونوا سوى حكام من أجل مصالحهم الذاتية، ولذلك يجب أن يخضع القانون للسلطة المطلقة التي لا شريك لها، فعند هوبز قد يصل الأمر إلى أن يُخول للملك سلطة أن يقتل فلاح بريء دون أي سبب على الإطلاق. (Hobbes، Tuck، and Guess 1996)، وبعد ذكر ذلك لا يمكن أن نفكر في توماس هوبز بصفته ليبرالياً بأي شكل من الأشكال، لكن المفاجأة هي أن كل من الليبرالية والماركسية على حد سواء تجد في أفكاره أساساً لأهم أركانها الفكرية. فإذا تمعنا في رؤية هوبز للإنسان، نجدها رؤية ترقى وتدعم مبدأ الفردية، وهو مبدأ من مبادئ الليبرالية الأساسية، كذلك نجد أن هوبز ينظر للدولة باعتبارها نتيجة للصراعات الموجودة في المجتمع، بل وتنظمها للحفاظ على شكل المجتمع، وهو تصور يمكن النظرة إليه بصفته طورٍ أوليٍ من مفهوم الصراع الطبقي (هوركهايمر، وأدورنو1944).

وربما كان أول مفكري هذه الحقبة الممتدة الذي عبر عن مبدأ الحرية هو باروخ سبينوزا، فهو المفكر عقلاني المنهج، الذي نظر إلى الحرية باعتبارها الغاية المطلقة لكل فرد، وهوما يتناقض مع رؤية توماس هوبز، التي طرحناها سابقاً، وحسب سبينوزا فإن الشكل الأمثل لتحقيق هذه الغاية هو تحقيقها عبر الحكومة الديمقراطية. لكن باروخ سبينوزا ليس ليبرالياً هو الآخر بالمعنى الذي نطمح إلى تعريفه، إذ يوصف سبينوزا باعتباره مفكر العقلانية، لأنه يغلب العقل على العاطفة، "علي المنطق أن يصرع المشاعر حتى الموت"، وبما أنه في كل مجتمع سيكون البشر الذين يغلبون العقل على العاطفة هم قلة قليلة، لذلك سيكون عدد البشر الأحرار قليلاً، وهم المنوط بهم أن يشاركوا في الديمقراطية (Dunner 1995)، وهوما يجعله يعود لموقف أرسطو القديم، الذي لم يكن يرى في قصر الديمقراطية على الأحرار دون العبيد أي مشكلة

(Lintott 1992). إن سبينوزا هو مفكرٌ عقلاني وديموقراطي، وهي أحد سمات الليبرالية الكلاسيكية الرئيسية، لكن تضييقه الحق في الديمقراطية يجعله في موقع ما قبل ليبرالي، ولا يمكن أن نعتبره ليبرالياً بأي حال.

ولكن أين يمكننا أن نجد هذه الأفكار الليبرالية التي تتبعنا جذورها في فكر شخص واحد في شكلها الليبرالي الصحيح؟ الإجابة تكمن عند جون لوك الشهير بـ الأب المؤسس لليبرالية الكلاسيكية.

يعتقد لوك في مبدأ ال (tabula rasa) الصفحة البيضاء، وهو يعني أن البشر هم نتاج الزمان والمكان، ولذلك فإن طبيعتهم هي طبيعة نسبية تخضع للظرف الزماني والمكاني، بل وذهب أبعد من ذلك إلى أن الإنسان بطبيعته خيّر، خصوصاً لو تمت تربيته على قيم الكنيسة، وعلى نقيض هوبز، فإن لوك ينظر للبشرية بتفاؤل، وهو ما سيدفعه إلى الدعوة لفكرة الحق في الحرية والحق في التعليم، فكان لوك يدعو لحق الجميع في التعليم، بينما كان التعليم قاصراً على الطبقات العليا في عصره، وهو بذلك يصبح أو ل دعاة هذا الحق (DUSCHINSKY 2012)، وبالإضافة لذلك، يتبنى لوك مفهوم التسامح، والذي يعني أن على الدولة أن لا تتدخل في معتقدات البشر، لأن مثل هذا الفعل مخالف لمفهوم الحرية في الاختيار والاعتقاد. وبالنسبة لدعوته في أحقية الجميع في التعليم، فإن لوك لا يقصد بذلك أن الدولة يجب أن تتحمل مسئولية العملية التعليمية، بل من سيفعل ذلك حسب لوك، هي إيبارشيات الكنيسة المنتشرة في الأماكن الفقيرة. وتقوم نظرية لوك عن السياسة والدولة على مبدأ أساسي هو مبدأ القانون الطبيعي أو الحقوق الطبيعية، والذي يستند على سلطة الله، إن جون لوك على عكس ميكيافيلي وبيكون وهوبز وسبينوزا الذين قطعوا مع التقليد المسيحي الكاثوليكي، كان متأثراً بشكل كبير بهذا التقليد، فهذه الحقوق الطبيعية تُجسد الظروف التي نحتاجها للحفاظ على حياتنا تحت حكم هذه القوانين التي منحها لنا الله، وأهم وأبرز هذه الحقوق التي يؤسس عليها الفكر الليبرالي هي الحق في الملكية الخاصة، الحق في التملك

الذي لا يمكن نزعه أو التفريط فيه (Dunn 1969)، كذلك فإن من بين هذه الحقوق الحق في الحرية، ونحن اكتسبنا هذا الحق بما أننا مملوكون لله الذي وهبنا هذه الحرية، ولذلك فلا يحق لنا أن نفرط في هذه الحرية بأي حال من الأحوال، مثل الدخول في العبودية طواعية أو الانتحار. ومهمة الحكومة حسب لوك هي حماية حقوقنا الطبيعية، وبذلك تصبح سلطة القانون هي سلطة تفوق سلطة أي حاكم، وفي ظل الحكومة الملكية مثلاً لا مفر من أن تطغى هذه الملكية على الحقوق، ولذلك يجب أن يحدث الفصل والتفريق بين السلطات. وعند لوك توجد ثلاث أنواع من السلطات، السلطة التشريعية التي تشرع القوانين للصالح العام، والسلطة التنفيذية التي تضمن تطبيق القانون في الحياة اليومية، والسلطة الفيدرالية والتي تعني عند لوك السياسة الخارجية. ولا يقول لوك إن هذه السلطات الثلاث يجب أن تكون متفرقة في المهام، فقط تتوزع المهام على مؤسسات مختلفة، مثل الملك ومجلس اللوردات ومجلس العموم، ولا يمكن أن يصدر قانون ما دون موافقة السلطات الثلاث، وهوما يناقض التصور الحديث للسلطات الثلاثة الذي عرفناه لاحقاً (المصدر نفسه).

ولا يقترب تصور لوك عن السلطات الثلاثة من التصور التفصيلي الذي صاغه مونتسكيو، المحامي والمشرع الفرنسي الشهير الذي نظم العلاقة بين سلطات ثلاث، هي سلطة التشريع وسلطة الحكم وسلطة القضاء. وفي حقيقة الأمر، كان منطلق مونتسكيو في تنظيم العلاقة بين السلطات مختلفاً عن لوك، حيث الدافع الرئيسي عند مونتسكيو في هذه المسألة هو الخوف من طغيان الأغلبية على الأقلية، وهوما دفعه لوضع عراقيل قانونية ضد سيطرة الأغلبية. (Sonenscher 2007).

كذلك اهتمت قيادة حزب الفيدراليين الأميركيين ورواد الديمقراطية الأمريكية، وفي مقدمتهم جيمس ماديسون، والذي سعى لبناء نظام تنافسي بين فصائل تتنافس بشرف لتحول دون سيطرة الأغلبية على مقاليد الحكم

وتقيد الحريات. (MILLICAN 1990).

بدأت أفكار لوك بإحداث أثر تسلسلي ألهم الكثير من المفكرين في كل من فرنسا والولايات المتحدة، وإذا تتبعنا مسار هذه الأفكار في النطاق الفرنسي، لابد وأن نجد لدى جون جاك روسو أحد أهم المفاهيم التي تتماس مع أطروحات لوك حول الطبيعة البشرية والحرية، فعلى الرغم من ذلك، فإن كل من الخلفية الفكرية التي ينطلق منها كل من لوك وروسو تختلفان تماماً، فروسو يعبر عن مدرسة الشكّية التي أسس لها ديكارت بمذهبه الشكي المعروف في المعرفة والحواس، إلا أن روسو يتفق مع لوك حول الطبيعة الخيرة للبشر، فيذهب روسو إلى أن الطبيعة البشرية هي طبيعة طيبة تتسم بالخير، لكن ما يفسدها هو المجتمع ومؤسساته السيئة، ويفسدها المجتمع لأنه يقوم بالتمييز غير الضروري بين البشر ويعمق الانقسام بينهم، ففي الطبيعة كل إنسان متساو مع أخيه الإنسان، لكن المجتمع يفرق بينهما ويميز الفرد عن الأخر، والحل لهذه المعضلة عند روسو يكمن في العقد الاجتماعي الجديد الذي يفرض ويبني نظاماً اجتماعياً جديداً، يحقق المساواة بين البشر جميعاً عبر فرض الإرادة العامة، وبذلك نعود إلى الحالة الطبيعية، التي هي حالة المساواة بين البشر (Rousseau & Scott. 2012)، وهي حالة تختلف عن حالة هوبز الطبيعية، أي حالة الحرب الدائمة بين البشر، إن العقد الاجتماعي عند هوبز يختلف في المنطلق والمضمون عن ذلك الخاص بروسو، إن مفهوم الإرادة العامة له قيمة رئيسية في فكر روسو، أما ما الذي يعنيه هذا المفهوم تحديداً فهو ليس واضحاً: هل هو إرادة الأغلبية مثلاً؟

وفقاً لأحد متبعي أفكار روسو، وأحد أهم مفكري الثورة الفرنسية، وهو الماركيز دي كوندورسيه، الذي يؤكد على أن الإرادة العامة تتجسد في حكم الأغلبية، في كتابه Jury Theorem، يؤكد كوندورسيه أن الأغلبية تكون على حق غالباً في سؤال يتطلب الإجابة بنعم أو لا، وبالتالي فإن لحكم الأغلبية مميزات يجب أن تؤخذ في الاعتبار، عُرف عنه كذلك أنه أحد الرواد المبكرين

لقضايا وحقوق المرأة. (Wyckoff 2011).

أعتقد كل من روسو وكوندورسيه في قدرة الإنسان على الوصول إلى الكمال، فبينما اعتقد لوك بضرورة تربية الإنسان على أخلاق العمل الجيد والمسيحية، تبني روسو وكوندورسيه رؤية عصر التنوير التي تقول إن المنطق هو السبيل الوحيد لترقي الإنسان وتربيته، وعبر المنطق لا حدود للعقل البشري وما سيتوصل إليه الإنسان. "يولد الإنسان حراً، لكنه يجد القيود في كل مكان" (Rousseau 1974).

عبر المنطق يمكن للإنسان أن يقضي على انعدام المساواة والجريمة ويرسي العدالة، هكذا اعتقد روسو وكوندروسيه ومعهم معظم قادة الثورة الفرنسية.

وبينما كانت أفكار روسو وكوندورسيه تنتشر عبر أقطاب فرنسا، كان أحد طلاب جامعة جلاسجو قد حصل على منحة للدراسة في جامعة أوكسفورد، التي كانت جامعة مرموقة حتى في هذا الزمن، هذا الطالب هو آدم سميث الذي كان قد انخرط بالفعل في تأسيس أحد أهم الحلقات الثقافية التي ضمت معظم مفكري ما عُرف اصطلاحاً بالتنوير الإسكتلندي، والتي ضمت كل من: جيمس آدم، جون آدم، جيمس بورنيت، جورج دروموند، آدم فيرجسون، فرانسيس وهنري هيوم، ديفيد هيوم، جون مونرو، ألكسندر مونرو، ألان رامسي، وليام روبرتسون. (HANLEY 2016). وكما نلاحظ فقد ضمت اقتصاديين ولاهوتيين والفلاسفة الذين نظموا الحوارات في كافة المجالات من الاقتصاد للفلسفة. وأثناء هذه الحوارات انبثق التصور الواقعي من النظرة إلى المجتمع بصفته عطية إلهية غير قابلة للتغيير، إلى النظر إليه ككيان اجتماعي قابل للتغيير، بل والتلاعب به. بدأ سميث من رؤيته للإنسان ككائن سياسي ثم إلى تحليل نشاطه الاقتصادي، كيف يعمل الاقتصاد ولماذا ينهج البشر سلوكاً اقتصادياً؟ وفي لندن عام 1759 نشر سميث كتابه نظرية المشاعر الأخلاقية، وهو كتاب حظي على نجاح كبير، فلم ينتشر فقط في إنجلترا، بل في كافة

أرجاء القارة الأوروبية، لدرجة أن الفيلسوف الألماني الشهير إيمانويل كانط قرأ الكتاب واهتم بالتعليق عليه (نفس المصدر). ركز سميث في هذا الكتاب على سؤال: لماذا يهتم الإنسان بالثروة كما يهتم ببقائه؟ مستبدلاً مبدأ الحس الأخلاقي بمبدأ التعاطف، وحقق هذا الكتاب الشهرة لسميث، لدرجة أنه حصل على امتياز أن يكون معلماً خاصاً لدوق بوكلو، وهو ما مكنه من السفر عبر أو روبا ليلتقي بقادة الفكر الفرنسي مثل فولتير، والأهم من ذلك أن هذه الرحلات ساعدته ليتأمل قلب "المركنتيلية" أو التجارية التي ستصبح لاحقاً عدوته اللدود، وهي النظرية التي دعت وسيدت فكرة تدخل الحكومة لفرض العراقيل على الاقتصاد لضبطه، بل وإدارة المصانع والتحكم في التجارة الخارجية، وهي نظرية نابعة من واقع متحقق آنذاك، حيث المركنتيلية هي النهج الاقتصادي المتبع في معظم دول أو روبا، ففي فرنسا تُستورد المواد الخام من بريطانيا مثلاً، وتنتج السلع على أرضها لتلبية حاجاتها فقط، وغير ذلك فإن الشراء من الخارج غير مسموح به، وحتى إنجلترا التي نعمت باقتصاد أكثر انفتاحاً كانت رغم ذلك تقيض التجارة الخارجية لصالح صناعتها، كانت التجارية شائعة مثل شيوع الرأسمالية في هذا العصر، وفي حين تفترض النظريات الاقتصادية الحالية بأن الأسواق تنمو باستمرار، ترى التجارية بأن الأسواق ثابتة، مما يعني أنه لزيادة حصتك في السوق، ينبغي عليك أن تسلب هذه الحصة من شخص آخر.

ونشأ النظام المركنتيلي التجاري في أو روبا خلال تقسيم الإقطاعيات، لتعزيز ثروة الدولة وزيادة ملكيتها من معدني الذهب والفضة، عن طريق التنظيم الحكومي لكامل الاقتصاد الوطني، للاتجاه نحو سياسات تهدف إلى تطوير الزراعة والصناعة وإنشاء الاحتكارات التجارية الخارجية (عبد المنعم 2018).

وقد عارض سميث هذا الوضع المستند على المركنتلية انطلاقاً من رؤيته الفلسفية للإنسان، فالإنسان مدفوعاً بالمصلحة الذاتية والمنافسة يحقق المنفعة العامة للجميع.

"ليس بفضل وكرم الجزار أو صانع الجعة أو الخباز ما يسمح لنا بتوفير الطعام لعيشنا، بقدر ما يرجع ذلك إلى نظرتهم إلى مصالحهم الخاصة. وعندما نطلب خدماتهم، فإننا لا نتوسل إنسانيتهم بقدر ما نستحث مصالحهم الشخصية. وهكذا فعندما نتوجه إليهم فإننا لا نعرض عليهم حاجتنا، بل إننا نستثير مصالحهم الشخصية. فلا أحد سوى الشحاذ الذي يمكن أن يعتمد في حياته على أفضال الآخرين ... بسعيه لتحقيق مصالحه الخاصة، فهو غالباً ما يحقق مصالح الجماعة بشكل أكثر فاعلية مما يمكن تحقيقه عندما يعمل باسم المصلحة العامة، فأنا لم أصادف خيراً من وراء هؤلاء الذين يعلنون أنهم يعملون من أجل المصلحة العامة" أدم سميث. (الببلاوي 1995.ص 56).

ولكن لكي يكون المجتمع منتجاً، وفقاً لنظرية المصلحة الذاتية عند سميث، يجب أن ينشأ تقسيم للعمل، فكلما كبرت الأسواق زادت الحاجة إلى التخصص في الإنتاج، وكلما زاد التخصص زاد الإنتاج الذي سيخفض الأسعار مع تصاعد المنافسة الاقتصادية.

التخصص في العمل مهم إذاً لأنه يزيد الإنتاج، فليست التجارة أو الأرض هي مصدر الثروة كما اعتقدت النظريات السابقة على سميث، لكنه العمل، وبهذا يصبح العمل مصدر الثروة، وهي وثبة كبيرة، بل وتكاد تكون الأهم في تاريخ علم الاقتصاد. فإن ثروة أي بلد عند سميث تتوقف علي: -إنتاجية العمل - حجم قوة العمل المنتج. (المصدر نفسه).

كان سميث يتحدث عن المصلحة الشخصية كمحرك للدوافع البشرية، وهو يتحدث في نفس الوقت عن التبادل الحر بين الأفراد في جو من الحرية بعيداً عن أشكال التبعية والعبودية المعروفة في العصور السابقة، وإذا نظرنا لعمل سميث لا يجب أن ننسى أن الاقتصاد الليبرالي الكلاسيكي هو جزء لا يتجزأ ونتيجة مباشرة لحركة التنوير الأوروبي، كان سميث ينقد المجتمع القديم ويصنع فكراً يلائم الجديد والمتقدم، وكان اقتصاد السوق هو هذا

الجديد المتقدم (المصدر نفسه).

وإذا تحدثنا عن اقتصاد السوق المفتوح يجب ألا ينتهي حديثنا عن القيمة، ذلك أن سميث حدد العمل كمصدر لقيمة السلعة، ولكنه لم يستطع أن يبرهن على ذلك في وقته وأن يوضح الكيفية التي يحول فيها العمل المواد إلى سلع قيمة، وجاء كارل ماركس بعد ذلك ليقدم إجابة عن هذا السؤال عبر نظرية فائض القيمة.

كان السؤال حول تحديد قيمة السلعة يشغل بال سميث كثيراً، وانتهى إلى ثلاث آراء حول القيمة: الأول هو العمل كمصدر للقيمة، والثاني هو بعض عناصر العرض والطلب، والثالث نفقات الإنتاج كمصدر للقيمة. لم ينجح سميث في تقديم نظرية شاملة عن مصدر القيمة التبادلية للسلعة في المجتمع الرأسمالي، لكنه اكتفى بأن يقدم للبشرية أسئلة جديدة وإجابات جديدة على أسئلة قديمة. (الببلاوي 1995).

كان سميث فيلسوفاً قبل أن يكون اقتصادياً، وكان أساس فكره الاقتصادي المؤسس يستند على رؤيته الفلسفية للإنسان ودوافعه وسلوكه الذي يحركه، حسب سميث، يحرك كل إنسان 6 دوافع: حب الذات، التعاطف، الرغبة في الحرية، الإحساس بالملكية، عادة العمل والميل للمبادلة. وهذه الدوافع هي نتاج النظام الطبيعي الموجود سلفاً، والذي من شأنه أن يحقق التوافق والانسجام بين المصالح الخاصة للأفراد. وهذه هي فكرة "اليد الخفية" التي تعني أن الأفراد في سعيهم لتحقيق مصالحهم الخاصة يحققون -دون أن يشعروا- مصالحهم الخاصة، فالنظام الطبيعي يعيد ضبط السوق عبر يد تتدخل دون أن ندري، ولذلك فلا يجب أن نتدخل نحن بأي شكل غير فردي عبر الحكومة في هذا النظام، وإلا سيعاني حتماً من الاختلال. (Hanley Ed 2016).

وفقاً لأدم سميث، فإن "اليد الخفية" تتحقق عبر المنافسة، وتُحول الأنانية إلى الإيثار. فقط المصلحة الذاتية هي الحافز والقوة الدافعة للاقتصاد، لذلك

تكون المنافسة هي أداة التوجيه. فهي ترتب الاقتصاد وتقود المصالح الفردية المختلفة والمتعددة إلى الانسجام والخير المشترك. نقرأ عند آدم سميث: "طالما أنه لا يخالف قوانين العدالة، يترك كل شخص حراً تماماً لمتابعة مصلحته الخاصة"، ولذلك يجب السماح لأعماله ورأس المال في "التنافس مع الآخرين". بما أن المنافسة هي الضامن للصالح العام، لذلك يجب محاربة امتيازات الاحتكار. فاستبعاد المنافسة يجلب بالفعل مزايا للمنتجين والتجار المهتمين، فهي يمكن أن تزيد الأسعار على المستهلكين وتعظم أرباح الاحتكار؛ ولكن تعطيل المنافسة يعمل دائماً ضد مصالح المجتمع ككل. يجب على المنافسة أن تُترك للعمل بشكل صحيح، وهي العجلة التي تقود الاقتصاد؛ فهي توجه العملية الاقتصادية وترتب الاقتصاد على هذا النحو. على هذا الأساس الفكري والروحي، نما النظام الاقتصادي وتطور إلى ما كان يسمى بالرأسمالية.

في النهاية، نجد أن هدف مجمل أفكار سميث حول الاقتصاد هو تحقيق التراكم الرأسمالي، فتراكم رأس المال هو دليل تقدم المجتمع عند سميث، وليس أي نوع من رأس المال، إنما رأس المال الناتج عن العمل المنتج وليس غير المنتج، والعمل المنتج عند سميث هو العمل الذي يتوافر فيه ثلاثة شروط: -1 أن يكون مادياً، أي أن ينتج شيئاً ملموساً. -2 أن يخلق القيمة. -3 أن يحدث فائض. فالأعمال الخدمية لا يمكن تخزينها وهي بذلك لا تنتج أي قيمة يمكن مراكمتها. (الببلاوي 1995).

أحدث سميث بأطروحاته هذه قطعاً مع مجمل الفكر الاقتصادي السابق عليه، وأسس للفكر الملائم للواقع الجديد، وبذلك أصبح مؤسساً للاقتصاد السياسي الرأسمالي بالمعنى الذي نعرفه الآن، عندما برهن على أن ما تكسبه دولة ما ليس بالضرورة هوما تخسره دولة أخرى كما اعتقد التجاريون السابقون، وعلى أن اكتناز الذهب لا يؤدي لزيادة ثروة الأمم، بل إلى ثباتها، وأن ما يزيد ثروة الأمم فعلاً هو الإنتاج. وعندما عارض سياسة فرض التعريفات الجمركية الباهظة على السلع الأجنبية، كان سميث ينصح بما سوف يحدث لاحقاً بعد

وفاته، فالواقع الجديد كان يبزغ وكان سميث هو من تبصر نظرياً بزوغه وعمل على إفساح المجال له. توفي سميث عامٍ 1790 بينما كانت بريطانيا تشهد ذروة الثورة الصناعية وتمتلك 200 مصنعاً كبيراً، مما يجعلها الأكثر ثراءً بين الأمم الصناعية الأخرى. وبعد عامين من وفاة سميث ألقي رئيس الوزراء البريطاني خطاباً يعلن فيه التزامه بكل مبادئ التجارة الحرة التي دعي لها سميث ليدخل العالم العصر الرأسمالي الجديد. (HANLEY Ed 2016.).

لم يتوقف الفكر الاقتصادي لليبرالية الكلاسيكية عند سميث، بل شمل كذلك كل من أعمال ديفيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل وتوماس مالتوس، وهم أصحاب إضافات مهمة وجوهرية إلى تصورات سميث التأسيسية، لكن مداخلاتهم الفكرية لم تخرج عن الاتجاه العام لأدم سميث وآرائه حول حرية السوق، وبالتالي لا تؤثر إضافاتهم على التوجه الاقتصادي العام لليبرالية الكلاسيكية، بل هي إضافات توضيحية وتعديلات على تصورات سميث عن السوق واليد الخفية ونظريته حول القيمة وتقسيم العمل والتجارة الخارجية. وبهذا نكون قد عرجنا بشكل سريع على الأفكار الرئيسية المؤسسة للمفهوم الليبرالي الكلاسيكي، والذي يختلف عن الليبرالية المعاصرة.(Anakin 1975).

- مبادئ الليبرالية الكلاسيكية الرئيسية

وإذا أمكن أن نلخص مجمل المبادئ التي تقوم عليها الليبرالية الكلاسيكية، يمكن الاعتماد على التلخيص الذي وضعه إيمون باتلر، المفكر الاقتصادي البريطاني ومؤسس مؤسسة آدم سميث للدراسات والأبحاث، في كتابه المدخلي حول الليبرالية الكلاسيكية، والذي طرح فيه عشرة مبادئ رئيسية تلخص مجمل التوجه الليبرالي الكلاسيكي:

1 - الحرية الكاملة

المبدأ الأول هو مبدأ الحرية الكاملة، والذي يسعي الليبراليون الكلاسيكيون عبره نحو تعظيم الحرية في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

والأساس الفلسفي لهذا المبدأ هو موضع خلاف بين الليبراليين الكلاسيكيين حسب باتلر، فالبعض منهم يعتقد أن الحرية جيدة في حد ذاتها، والبعض الآخر يرى أن الحرية هي نزوع طبيعي عند الإنسان وأحد عناصر تشكله، في حين يرى أنصار العقد الاجتماعي مثل جون لوك أن الحرية هي المسألة التي قد يتفق عليها البشر في حالة الطبيعة. (Butler 2015).

2 - **الفردية**

ومعناها أولوية الفرد على الجماعة حسب بتلر، حيث يعتقد الليبراليون الكلاسيكيون أن الحرية الشخصية يجب أن تطغى على المنفعة الجماعية. ويستند هذا المبدأ على عدة اعتبارات. أو لاً، ليس للجماعة وجود يتجاوز الأفراد الذين يشكلونها، حيث يتكون المجتمع من أفراد مستقلين يفكرون ويقدرون ويقودون الأحداث، وبالتالي لا توجد مصلحة عامة جماعية تتجاوز مصالح الأفراد. ثانياً، أن توافر الإجماع بين الأفراد هر أمر صعب لاختلاف المصالح والأذواق والشخصيات. علاوة على ذلك، يذهب باتلر إلى أن المجتمعات التي ضحت بالحرية لصالح بعض القادة أو النخب التي زعمت تعبيرها عن المصلحة الجماعية قد شهدت فظائع جماعية وبؤساً اقتصادياً، ويرجع ذلك إلى أنه من الصعب أن يتوافر لأي حاكم مستبد أو مجموعة من المستبدين المعرفة اللازمة والشاملة لتحديد الخيارات المُثلي والقرارات الصحيحة في إدارة البلاد، فالمجتمع الإنساني مجتمع معقد شديد الديناميكية ولا يمكن الزعم بمعرفته معرفة كاملة.

3 - **تقليل الإكراه**

وهو الذي يقر بأن المجتمع يحتاج إلى تقليل الإكراه وتحجيم السلطة، بمعنى أن الليبراليين الكلاسيكيين يريدون مجتمعات لا يسمح فيها للأفراد بالتهديد أو استخدام القوة ضد أفراد آخرين. لهذا السبب، فهم يؤيدون احتكار الدولة لاستخدام القوة في مواجهة الأفراد، ولكن بشرط أن يكون أي

استخدام للقوة مبرراً وشرعياً ومحدوداً، وبهذا تتحرك السلطة في مواجهة الأفراد في أضيق الحدود.

4 - التسامح

يتفق الليبراليون الكلاسيكيون حسب باتلر علي حق الأفراد في الاعتقاد وممارسة معتقداتهم التي يختارونها بإرادتهم، حتى لو رفضت الأغلبية تلك المعتقدات أو الممارسات، وهوما يمكن تلخيصه في مصطلح «التسامح». ويكون السبب المشروع الوحيد لعدم التسامح مع تصرفات الأفراد هو كون هذه التصرفات تضرٍ بالآخر. والتسامح جيدٌ في حد ذاته، كما أنه ينتج مجتمعاً سلمياً ومتعاوناً.

5 - الحكومة الديمقراطية المقيدة

يذهب الليبراليون الكلاسيكيون حسب باتلر إلى أن الحكومة يجب أن تكون منتخبه ديمقراطياً ومقيدة الصلاحيات، وذلك لسببين: الأول: أن من يديروا هذه الحكومات ليسوا متجردين من المصلحة الشخصية، والثاني: ينبع من نظرية العقد الاجتماعي، وهو أن البشر يسمحون بقيام الحكومة من أجل أن تضمن لهم حقوقهم وليس التخلي عنها، وبالتالي فإن الحكومة تكتسب شرعيتها عبر احترام حقوق الأفراد وموافقة هؤلاء الأفراد عليها.

ويعتقد الليبراليون الكلاسيكيون، أن الديمقراطية التمثيلية هي أفضل وسيلة لإخضاع المشرعين للمساءلة أمام الشعب.

6 -سيادة القانون

تدعو الليبرالية الكلاسيكية لأن يكون الحكم بين الناس بناءً على قوانين معروفة ومعلنة، وليس من خلال قرارات تعسفية من المسؤولين الحكوميين، ويصر الليبراليون الكلاسيكيون على أن القانون يجب أن ينطبق على الجميع بالتساوي، بغض النظر عن الجنس، أو العرق، أو الدين، أو اللغة، أو الأسرة.

ويجب أن ينطبق القانون على الموظفين الحكوميين بقدر ما ينطبق على الناس العاديين، حيث لا ينبغي لأحدٍ أن يكون فوق القانون. ومن أجل الحفاظ على سيادة القانون يجب أن ينشأ نظام للعدالة، قائم على محاكم مستقلة، ولا يمكن التلاعب بها من قبل الأفراد أو الحكومات.

7 -النظام التلقائي

يعارض الليبراليون الكلاسيكيون الفكرة القائلة بأن مجتمعاً كبيراً ومعقداً يحتاج إلى حكومة كبيرة وقوية لتسييره، فهم يعتقدون أن الحكومة ليست أساس النظام الاجتماعي، فالمؤسسات الاجتماعية المعقدة التي نراها من حولنا غير مخططة إلى حد كبير، وهي نتيجة العمل البشري، وليس التصميم البشري حسب باتلر، وعلى سبيل المثال، لم تكن هناك حاجة لسلطة مركزية أو تخطيط واع لإنتاج اللغة أو العادات أو أسواق السلع والخدمات حسب باتلر. هذه المؤسسات تنمو ببساطة وتتطور عبر التفاعلات التي لا حصر لها بين الناس الأحرار. إذا كانت على مر القرون مفيدة ونافعة فإنها تستمر، وإذا لم تكن كذلك فإنها تتغير أو يتم التخلي عنها.

وقد سمى المفكر الاقتصادي فريدريك هايك هذا النظام بالنظام التلقائي.

ويُنظر إلى حرية التعبير والتسامح المتبادل على أنها أسس ضرورية للتعاون السلمي بين الأشخاص الأحرار، يؤدي هذا التعاون إلى ظهور أنظمة اجتماعية تلقائية (مثل الأسواق والعادات والثقافة واللغة) تكون أكثر تعقيداً وكفاءة من أي نظام أخر مخطط وفقاً لتصورات الليبراليين الكلاسيكيين.

8 -السوق الحر

يذهب الليبراليون الكلاسيكيون إلى أن ثروة المجتمع تأتي من النظام التلقائي للسوق الحرة. والذي يعني الاحترام المتبادل للممتلكات الخاصة للأفراد والعقود التي يبرمها هؤلاء الأفراد بحرية، ومن هنا يتدفق السوق

الحر، حيث يتداول الأفراد في حرية ويتخصصون في مجالات الميزة التنافسية.

ففي السوق الحرة، تحدد السوق المفتوحة والمستهلكون أسعار السلع والخدمات، حيث تكون قوانين وقوى العرض والطلب خالية من أي تدخل من جانب الحكومة، أو احتكار الأسعار، أو غير ذلك من سلطة. ويتناقض مؤيدو مفهوم السوق الحر مع مفهوم السوق المخطط، حيث تتدخل الحكومة في العرض والطلب من خلال طرق مختلفة، مثل التعريفات المستخدمة لتقييد التجارة وحماية الاقتصاد. في اقتصاد السوق الحر، يحدد قانون العرض والطلب أسعار السلع والخدمات بحرية، ويسمح لها بالوصول إلى نقطة توازنها دون تدخل من الحكومة والسياسيين.

9 - المجتمع المدني

والمقصود به مجموعة المنظمات الوسيطة التي تقف بين الفرد والدولة -الكنائس والأسر والنوادي والجمعيات الخيرية والمدارس وما إلى ذلك- فهذه المؤسسات تشكل جانباً مهماً يعبر عن ارتباط الأفراد ببعضهم البعض، وعبرها تتشكل رؤى البشر وقيمهم، وهي توفر أساس التفاهم المتبادل ومثل التعاون حسب الليبراليون الكلاسيكيون. كما يوفر المجتمع المدني أيضاً حاجزاً بين الأفراد والحكومات حسب بتلر، فبدون التنظيم الذاتي للأفراد فإن حريتهم ستخضع دون مقاومة لحكومة مستبدة، لكن الدوائر المتداخلة المُعقدة للمجتمع المدني تؤكد على أن بدائل الترتيب الحكومي ممكنة، فالمؤسسات الخيرية الخاصة تضرب مثالاً هاماً على الكيفية التي يمكن أن ينظم بها المجتمع نفسه بمعزل عن الحكومة لضمان الرفاه الاجتماعي.

10 - الدولة المنظمة للنظام التلقائي

يذهب باتلر إلى أن الدولة بالنسبة لليبرالي الكلاسيكي ليست فقط تلك الدولة التي اختصرها نقاد الليبرالية الكلاسيكية بالحكومة التي تسير على مبدأ «دعه يعمل.. دعه يمر» الشهير، بل يجب أن تكون الدولة التي تضمن العدالة

والدفاع عن الشعب كياناً أكثر شمولية من ذلك، ولكنه يؤكد أنها تختلف عما هو رائج الآن حول الليبرالية، خصوصاً في السياق الأمريكي، حيث يتم الخلط بين أفكار ورؤى التقدميين الداعين للرفاه الاجتماعي والدولة الضامنة له، وبين الليبراليين الكلاسيكيين، حيث الدولة بالنسبة لليبرالية الكلاسيكية هي جهاز يلعب الدور المُنظم للاقتصاد في إطار حماية السوق ومنع الاحتكار ومكافحة الممارسات الاقتصادية الفردية أو المؤسسية التي تقييد السوق، وليست تلك الدولة التي تتوسع في الضمانات الاجتماعية وتقدم بعض أشكال الخدمات المتصلة بها. (المصدر نفسه).

2 - الليبرالية فكر البرجوازية:

وبعد أن قدمنا هذا العرض السريع لأسس الفكر الليبرالي الكلاسيكي، بناء على تصور ينطلق من أن الأفكار هي التي تحرك دفة التاريخ، والذي أشرنا مع استخدامه أنه لا يتحلى بالانضباط والاتساق المنهجي المطلوب، **لزم علينا أن نقرأ المفهوم الليبرالي على خلفية التطورات التاريخية الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت على مدار فترة زمنية طويلة**، وهي الخاصة بصعود الطبقة البرجوازية في أو روبا من قلب النمط الإقطاعي القديم، لتخلق نمطها الجديد وهو نمط الإنتاج الرأسمالي[1].

فوفقاً للمعجم الفلسفي المختصر تُعرف الليبرالية على أنها: «البرنامج الفكري للبرجوازية الفتية التي كانت تناضل ضد بقايا الإقطاع، وتلعب دوراً

(1) نمط إنتاج: في كتابات كارل ماركس، وبحسب نظرية المادية التاريخية الماركسية، فإن نمط الإنتاج هو توليفة محددة مكونة من القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج :-
1 - القوى المنتجة: التي تشمل القوى العاملة البشرية ووسائل الإنتاج
مثل (الأدوات، المعدات، المباني، التقنيات، المعارف، المواد وتحسين الأراضي).
2 - علاقات الإنتاج الاجتماعية والتقنية: وتشمل علاقات التحكّم التي
تسيطر على الأصول الإنتاجية للمجتمع، علاقات العمل التعاوني وأشكال
الترابط، العلاقات بين الناس وموضوعات عملها والعلاقات بين الطبقات
الاجتماعية .(Marx & McLellan 1980)

تقدمياً نسبياً، وتدعو لحماية الملكية الخاصة والمنافسة الحرة، وترسيخ مبادئ الديمقراطية البرجوازية وإشاعة الحياة الدستورية» (مجموعة مؤلفين 1986).

نشأت البذور الأولي للطبقة البرجوازية عقب تعرض الإمبراطورية الرومانية لهجمات البربر والجرمان المعبرة عن بداية انهيارها التدريجي، حيث تحولت إلى مجموعة من المجتمعات الزراعية تعيش في دوائر مغلقة تعتمد على الاكتفاء الذاتي، والتي قام الإنتاج فيها على نمط اجتماعي سمي النمط الإقطاعي. وتكون هذا النمط من طبقتين متمايزتين: سادة الإقطاع (النبلاء أو الأرستقراطية)، وأقنان الأرض.

ومن قلب الإقطاع نفسه، ظهرت طبقة راكمت الثروات على مدار فترة زمنية طويلة من خارج طبقة الإقطاعيين السائدة، فلقد تشكلت الطبقة البرجوازية في المدن الأوروبية الصغيرة التي كانت توجد خارج نفوذ الإقطاعيات، حيث يملك السيد الإقطاعي عدداً واسعاً من الأراضي التي يزرعها الأقنان، الذين لا يملكون حق الرحيل خارج الإقطاعية واختيار أي عمل آخر. بينما كانت المدن الأوروبية هي عبارة عن تجمعات للهاربين من الإقطاعيات، بجانب الذين لا يجدون عملاً في سياق الإنتاج الزراعي الإقطاعي.

«فمن أقنان القرون الوسطى نشأت عناصر المدن الأولى، ومن هؤلاء السكان المدنيين خرجت العناصر الأولى للبرجوازية» (ماركس وإنجلز 2011/1848).

ولكي نستوعب صيرورة نشأة الطبقة البرجوازية من داخل النظام الإقطاعي، يجب أن نشدد على أن السمة المميزة لمجتمعات القارة الأوروبية في هذه الفترة، من بين كافة المجتمعات البشرية الأخرى، هي هشاشة النمط الاجتماعي الإقطاعي نفسه، الذي نشأ في قرابة القرن التاسع الميلادي، وبدأ في التحلل مع القرن الخامس عشر.

والنمط الإقطاعي هو النمط القائم على ملكية الأرض والاستحواذ عليها، فلقد نشأت وتبلورت الطبقة الإقطاعية الأرستقراطية من خلال السيطرة على

الأرض وزراعتها، فكان تحصيل الثروة في إطاره يعتمد بالدرجة الأولى على مدى إمكانية كل مجموعة من تملك أكبر مساحة ممكنة من الأرض، وجمع الأيدي العاملة اللازمة لقيام الإنتاج الزراعي فيها، فكانت المجتمعات تنقسم إلى إقطاعيات قبل أن تشكل أو طاناً. ويسعى كل إقطاعي إلى القيام بأكبر قدر ممكن من العمل الإنتاجي اللازم لمراكمة ثروته الخاصة. ومع تزايد الإنتاج وتعقده، بدأت تطرح مشكلة نقص توافر الموارد والتقنيات في رقعة واحدة من الأرض، وبالتالي نشأت الحاجة للتجارة بين الإقطاعيات، التي بدأت بشكل محدود ثم توسعت لتأخذ طابعاً قارياً (على مستوى القارة الأوروبية بالكامل).

ومنذ هذه اللحظة يبدأ الوجود الفعلي للمدينة الأوروبية بصفتها مهد الطبقة البرجوازية الأوروبية، حيث يقطن كل من هو ليس جزءً من عملية الإنتاج الداخلية الإقطاعية، التجار والحرفيين بالأساس، وبصفتها نقطة تلاقي للتجارة بين الإقطاعيات، وصناعة الأدوات غير القابلة للتصنيع في الإقطاعية والتي تحتاج للمهارة الحرفية الخاصة.

وينبغي التفرقة هنا بين المدينة الناشئة تلقائياً، والعاصمة مقر الحكم وموطن العائلات المالكة، التي تحظى بدور مختلف في الأنماط الاجتماعية المختلفة، فالمقصود هنا هي المدينة البرجوازية التي تلعب دوراً تجارياً وحرفياً محورياً في النمط الإقطاعي، وتقود النمط الرأسمالي لاحقاً، والتي لم تعرفها كثير من التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية غير الأوروبية.

لقد كانت المجاعات والاضطهاد وأحيانا الفائض السكاني للبوادي تدفع آلاف الأقنان إلى الهروب، واللجوء إلى المدن الصغيرة والناشئة آنذاك، فكلمة برجوازي نفسها مشتقة من الكلمة الألمانية «بورغ» التي تعني قرية أو مدينة صغيرة، وهكذا أطلقت كلمة برجوازي على ساكني هذه المدن. (Onions، Friedrichsen & Burchfield 1966).

ومع تعاظم الإنتاج الإقطاعي تعاظم دور التجار والحرفيين كذلك، وبدأت

الثروات تتراكم في أيديهم، وسرعان ما بدأت المدينة البرجوازية تتفوق على الريف الإقطاعي، وتوافرت لدى سكان المدينة المدارس والسلع التقنية الهامة غير المتوفرة داخل الإقطاعيات، وهوما قصدناه بهشاشة النظام الإقطاعي، حيث سمح النمط الاجتماعي الإقطاعي وعزز أن تنشأ طبقة تلبي احتياجاً له، لكنها سرعان ما تتحول إلى طبقة لا تتوافق مصالحها الآخذة في التوسع مع استمرار النمط نفسه، أي أنه خلق بنفسه عوامل فنائه، في عملية تاريخية قصيرة نسبياً بالمقارنة مع الأنماط ما قبل الرأسمالية الأخرى، ولم يستطع أن يمنع نمو البرجوازية الناشئة لصالح الطبقة الإقطاعية السائدة. فنجد أن النمط الإقطاعي الأوروبي لم يتمكن من السيادة لفترة زمنية طويلة، حيث لم تتجاوز فترة سيادته إلا 800 سنة فقط.

تطور الوضع إلى تضارب مصالح المدينة مع الإقطاع تضارباً كاملاً، ونقطة التضارب الأولى تمثلت في الضرائب، حيث مثلت طبيعة الانقسام السياسي بين البلدان في ظل النظام الإقطاعي عقبة كبيرة في وجه تطور الإنتاج الحرفي والتجارة بالنسبة للبرجوازيين، حيث كان الإقطاعيون يفرضون وفق هواهم ضرائب جمركية على السلع، خالقين بذلك العقبات المعطلة للتجارة، تلك الضرائب التي كانت تصب في مصلحة كيانين رئيسيين هما: الإقطاعيين أولاً والكنيسة ثانياً. فظهرت شعارات «تحرير المدينة» المبكرة بالدرجة الأولى في مواجهة الضرائب المفروضة على الأنشطة التي تمارسها المدينة من تجارة وأعمال حرفية وأعمال مهنية، ووجد سكان المدن البريطانية والفرنسية أنفسهم في مواجهة آلية تُخرج الأموال من المدينة إلى خارجها، بدلاً من أن توجه أموال الضرائب لصالح المدينة نفسها، وكان الجانب اللافت في هذه المرحلة أن الوعي البرجوازي قد بدأ في الحضور على مسرح التاريخ بالفعل، فلقد كان البرجوازيون ينظرون للأرستقراطي بصفته هذا الشخص الذي لا يعمل ولا يملك مهارات مهنية أو علمية، وفي نفس الوقت يستمر في وضعه الاجتماعي ويراكم الثروات، وهوما يتجلى بشكل واضح في الأدب في هذه

الفترة، حيث الأرستقراطي هو هذا الشخص عديم المنفعة، المدلل والمرفه دون وجه حق. بينما لا تعرف المدينة السكون الاجتماعي، حيث يعيش الفرد في أمل دائم نحو الارتفاع في درجات السلم الطبقي، والهلع المستمر من السقوط في وحل العمل غير الحر. (المصدر نفسه).

كما منع نظام العمل في ظل الإقطاع حرية العمل، حيث ارتبط القن بالأرض والسيد المالك لها، وهوما عطل نمو البرجوازية التي دعت لتحرير العمل وعرضه للشراء في مواجهة العمل غير الحر، بهدف تحرير أغلبية القوى العاملة من سيطرة الإقطاعيين لصالح العمل لديها، فلقد منع العمل غير الحر توسع المدينة في الإنتاج الحرفي، ورجع ذلك إلى أن أغلبية الأيدي العاملة مجبرة على العمل داخل الإقطاعيات دون حرية الاختيار.

لذلك فقد تطلبت حاجات التجارة والصناعة الحرفية وضروراتها، وكذلك ضرورات التطور الاقتصادي المتعاظمة، تطلبت القضاء على الانقسام الإقطاعي القائم، لإقامة علاقات اقتصادية أكثر مرونة وتحرراً بين الأقاليم المختلفة داخل البلد الواحد، بحيث يمكن تكوين سوق وطنية، لذلك كان من الطبيعي أن يقوم صراع بين البرجوازيون والإقطاع يدوم عدة قرون، كانت السلطة فيه بيد النبلاء الإقطاعيين وكانت الثروات تتراكم بيد اللبرجوازيين. (غنيم 1957).

وظل النظام الإقطاعي يشكل عائقاً يحول دون المزيد من التطور، وبذلك اصطدمت قوى الإنتاج الجديدة بالإطار الضيق لعلاقات الإنتاج الإقطاعية القديمة. وكان الإطار الإقطاعي لا يتناسب مع هذه التحولات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية، ولكنه من ناحية أخرى تميز بقدر من الاستقرار بحيث لم يتركها تحطمه بسهولة. (Nickitin 1966).

أخذت هذه الطبقة الساكنة للمدن في أو روبا الغربية في التوسع والتطور عبر الزمن، حتى وصلت لمرحلة أنها أصبحت تملك شكلاً اقتصادياً بارزاً يتناقض

مع شكل الإنتاج الإقطاعي المعتمد على القنانة، وكان ظهور المدن تهديداً مباشراً للنظام الإقطاعي الزراعي، لأن النبلاء في قلاعهم وجدوا أنفسهم في مواجهة المدن التي كانت تفوقهم ثورة وثقافة وتسليحاً، ولكن ظهور المدن لم يؤد إلى اختفاء نفوذ النبلاء فجأة، وإنما أفقدهم بالتدريج أهميتهم الاقتصادية والسياسية. (لاسكي 2016/1936).

ومع نهاية القرن الرابع عشر وبداية القرن الخامس عشر، بدأ النبلاء الأرستقراطيون الإقطاعيون يفقدون قيمتهم بالتدريج، وأسباب ذلك متعددة منها حرب السبعين وحرب الوردتين، فهذه الحروب ترتب عليها هلاك الكثير من النبلاء. ثم ظهر نظام الجيوش القومية وانتهي استخدام الجيوش المرتزقة. كما أن الضرائب توحدت داخل الدولة وخضعت لسلطتها، ليحرم الأرستقراطيين من أهم مصادر الثروة الطائلة. وساعدت هذه العوامل على ازدياد نفوذ السلطات الملكية وقوتها وإضعاف نفوذ النبلاء، وبذلك التقت رغبة برجوازية المدن مع رغبة الملوك في تحطيم الانقسام الإقطاعي، ومن ثم وجه الملوك بمساعدة البرجوازية ضربات قاصمة لكيان الأرستقراطية الإقطاعية (في لحظة تاريخية محددة) (غنيم 1957).

يقول فريدريك أنجلز في كتابه الاشتراكية الطوباوية والعلم:

«عندما خرجت أو روبا من العصور الوسطى كانت الطبقة الوسطى المدينية الصاعدة تشكل عنصرها الثوري. وكانت هذه الطبقة تحتل مركزاً مرموقاً ضمن التنظيم الإقطاعي القروسطي، ولكن هذا المركز أصبح أيضاً أضيق من أن يناسب قدراتها التوسعية. وأصبح التطور الحر للطبقة الوسطى البرجوازية متعارضاً مع بقاء النظام الإقطاعي. كان لابد إذاً للنظام الإقطاعي أن يزول» (إنجلز 2013/1880).

ولقد رافق انهيار النظام الإقطاعي التدريجي ظهور عاملين مهمين، يرجع إليهما الفضل في الإسراع بتكوين النظام الرأسمالي: الأول عملية تراكم رأس

المال، والثاني الاختراعات الفنية والعلمية في القرن الثامن العشر.

بدأت عمليات تراكم رأس المال بالاكتشافات الجغرافية الكبرى، التي نمت في القرن السادس عشر، والتي أدت إلى حدوث تغييرات اجتماعية واقتصادية داخل المجتمع الأوروبي في ذلك الوقت، فاتسعت السوق العالمية وزادت من كمية البضائع المتداولة. وظهر الصراع بين البلدان الأوروبية على المستعمرات.

«إن اكتشاف أميركا والالتفاف حول رأس الرجاء الصالح، فتح أرضاً جديدة أمام البرجوازية الصاعدة. كما أن أسواق الشرق -الهند والصين- واستعمار أمريكا والتجارة مع المستعمرات وزيادة وسائل التبادل والسلع عموما، أعطت للتجارة والملاحة والصناعة دفعة لم تعرفها من قبل، وبالتالي أعطت للعنصر الثوري داخل المجتمع الإقطاعي المتهاوي تطوراً سريعاً» (ماركس وإنجلز 2011/1848).

كما لعب الاستعمار وتجارة الرقيق دوراً رئيسياً في نشوء الإنتاج الرأسمالي، فقد قدمت المستعمرات أسواقاً إضافية للصناعات السريعة للتطور، كما أدت الامتيازات الاحتكارية المفروضة على هذه الأسواق إلى زيادة تراكم رأس المال، وتدفقت الثروات التي تم الحصول عليها عن طريق السلب المباشر للسكان المحليين إلى البلدان الأوروبية (نفس المصدر).

ونتج عن هذا التراكم المتزايد لرأس المال في المدن تغييرات عميقة في ظروف الإنتاج، إذ لم يكن في وسع صناعة العصور الوسطى المحدودة بقيود الطوائف الاستجابة لمقتضيات التجارة الجديدة، وأيضاً لم يكن من السهل القضاء فوراً علي هذه التنظيمات الطائفية ذات التقاليد العميقة، والتي كانت تضمن للحرفيين نوعاً من الحماية، لذلك فقد تميزت هذه الفترة التي تبدأ من القرن السادس عشر بالخروج على النظام الطائفي، نتيجة لظهور الصناعة في الريف، ونمو صناعات جديدة أقل خضوعاً للقواعد الطائفية، وظهرت إلى جانب صناعة النسيج صناعات جديدة خلقتها النهضة الحديثة، مثل صناعة

الأدوات الكمالية والصناعات الدقيقة والحربية، وقد خرجت هذه الصناعات الجديدة عن نطاق النظام الطائفي بسبب حداثتها وطبيعتها الذاتية، لذلك لم يعد ممكناً تطبيق القواعد الطائفية القديمة، فقد كانت هذه الصناعات الجديدة في حاجة إلى نوع من الحرية الفنية، فضلاً عن احتياجاتها إلى آلات معقدة غالية الثمن، أي إلى رأسمال يتجاوز الندرة لرب العمل العادي (خيري وعيسى 1959).

ولقد تضافرت عدة ظروف لصالح تقدم الصناعة اليدوية، مثل زيادة السلع المتداولة، ونمو التجارة الدولية، وتراكم رؤوس الأموال، ووجود عدد كبير من الأشخاص الذين فقدوا موارد رزقهم، ولم يمر وقت طويل حتى بدأت الصناعة الحديثة تحطم نظام الطوائف القديم (بابي 1957).

ودار الصراع بين الصناعة اليدوية والحرف، وظلت الصناعة اليدوية الشكل الأرقى للإنتاج الصناعي منذ منتصف القرن السادس عشر حتى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، عند بداية الثورة الصناعية. وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر جاءت الاختراعات الفنية والعلمية (الثورة الصناعية واختراع الآلة البخارية)، فانفتح الباب واسعاً أمام الصناعة الآلية الكبرى (نفس المصدر).

كل هذه العوامل جعلت البرجوازيات الصاعدة تجد نفسها في تناقض مُلح ومباشر مع الإقطاع، فاضطرت لأن توجه الضربات للأركان المؤسسة له، وفي مقدمتها المحلل الفكري والعقائدي الأكبر للإقطاع وحاميه الأول، وهو المذهب الكاثوليكي متمثلاً في كنيسة روما، والتي كانت تستحوذ على ملكيات مهولة جعلت منها أكبر الملاك الإقطاعيين في أو روبا. لذلك كان نمو البرجوازية يحتم عليها أن تدخل في صراع فكري أيديولوجي مع الكنيسة الكاثوليكية، التي تحمي طبقة الإقطاعيين وتُدعم موقفهم على المستوي الأيديولوجي. (Hobsbawm 1996).

ومن هنا تبنت البرجوازية الفكر الليبرالي الجديد الصاعد الذي عبر عنها

بالفعل، فلم تكن أفكار الحرية الفردية والعقد الاجتماعي وحرية التجارة واليد الخفية والنظام الطبيعي سوي هذه الأفكار التي تحلل وتبرر وتفسح المجال للنظام الاقتصادي الجديد، الذي تقف على رأسه البرجوازية في صراعها مع الإقطاع، حيث حالت أركان النظام الإقطاعي القائمة دون تحقق مصالح البرجوازية الصاعدة، التي لم يكن لها أن تسود إلا عبر تفكيكه، وقد احتمى الإقطاع بالمذهب الكاثوليكي، الذي عمل على إقناع الطبقات الأخرى غير الأرستقراطية أن العلاقات الإقطاعية هي علاقات أزلية. ومن هنا كذلك تبنت البرجوازية العقلانية الأنوارية في مواجهة التدين الكاثوليكي سعياً لتفكيكه، وتبلور برنامجها ليطالب بتنحية الهوية الدينية عن الدولة لتكسر شوكة المؤسسة الأيديولوجية القديمة (ماركس وإنجلز 1848).

فالدعوة الليبرالية نحو حرية الفرد ارتبطت بتحرير العمالة من العلاقات الإقطاعية، لتوفر عمالاً بأجر لدى البرجوازيين. وعندما ذهبت الليبرالية إلى أن خير حكومة هي حكومة الحد الأدنى، وأن الاقتصاد يسير نفسه ذاتياً وتحكمه قوانين ضرورية، وأن الحكومة تقام لضمان السلام، والسلام غايته تحقيق الرفاهية العامة، كذلك عندما عرفت الليبرالية هذه الرفاهية العامة بصورة اقتصادية بحتة على أنها ثمرة الاستمتاع بالملكية الخاصة. ذهب ماركس، تفسيراً لهذه القيود الكثيرة على الدولة التي دعت إليها الليبرالية، إلى أن البورجوازية في بداية ظهورها كانت في صراع مع شكل الدولة القائم آنذاك، وهي الدولة التي حرست الإقطاع والأرستقراطية، وليست القيود التي فرضتها الليبرالية على الدولة إلا جزءاً من استراتيجية البورجوازية في حربها ضد النظام القديم الذي كان يحد من نموها وحريتها (ماركس وإنجلز 1975).

فالحرية مثلاً -في بريطانيا القرن التاسع عشر، التي وضعت لمفهوم الحرية الفردية قيمة كبيرة- كانت هذه الحرية الفردية في الرأسمالية الصناعية للقرن التاسع عشر تعمل حصراً لصالح الطبقات المسيطرة، والتي تمتع بها الرأسماليون الصناعيون من بين بقية الفئات الرأسمالية الأخرى، حيث كان

أمام جموع العمال الذين عملوا لصالح هذه الطبقة إما حرية قبول أجورهم الزهيدة وساعات العمل الطويلة، أو الموت جوعاً، كانت الحرية الفردية بالنسبة للبرجوازيين -والتي صيغت أيدولوجياً على أنها حق إنساني طبيعي وكوني- كانت واقعياً هي حرية البيع والشراء دون حدود، والتي اعتمدوا عليها في سبيل تحقيق سيادتهم الاقتصادية، هذا ما قصده ماركس وإنجلز في البيان الشيوعي عندما تفاعلا مع ادعاء الطبقة الوسطى بأن الشيوعية تلغي الحرية الفردية:

«الحرية في ظل الشروط البرجوازية المادية للإنتاج، حرية التجارة، حرية البيع والشراء.. ليست أفكارك سوي نمو ظروف الإنتاج المادي البرجوازي والملكية الخاصة». (Marx and Engels 2011).

نخلُص إذاً إلى أن الليبرالية الكلاسيكية لم تكن سوى هذه الأفكار، التي صيغت على مدار مرحلة زمنية طويلة لتعبر عن مصالح الطبقة الجديدة الصاعدة، في مواجهة أعدائها الطبقيين والنظام الإقطاعي الذي قيد تطورها، والتي لعبت دوراً جوهرياً في حشد وتأييد الطبقات الأخرى تحت قيادة البرجوازية، ليقوم أفرادها بالفعل الثوري الذي سيُمكن البرجوازية وسياسييها من انتزاع السلطة من أيدي الإقطاعيين، وفي بعض الأحيان القضاء على الإقطاع بالكامل (الثورة الإنجليزية تحالفت مع الإقطاع في نهاية المطاف وارتضت بالملكية الدستورية، وسمحت بالتواجد الديني عبر المذهب البروتستانتي، بينما أقام الثوريون الفرنسيون قطيعة مع الملكية وأسسوا الجمهورية وباشروا مهام نزع الدين عن السلطة السياسية بالكامل للقضاء على الإقطاع). (إنجلز 2013/1880).

لقد عبرت الليبرالية الكلاسيكية عن البرجوازية في لحظات الصعود، حينما حملت مشروعاً ثورياً تقدمياً أخذ على عاتقه بناء المجتمع الجديد، الذي يتناسب مع مصالح البرجوازية، ولكن لم تستمر هذه الصفة الثورية للبرجوازية

بعد أن اعتلت موقع السيادة، فبعد أن تمكنت من السيادة كطبقة حاكمة في أنحاء أو روبا لم يعد البرنامج الليبرالي الكلاسيكي ذو الطابع الثوري يحقق تطلعاتها الجديدة (المصدر نفسه).

يبدو من عرضنا إذاً، كيف كانت الليبرالية تتطور بما يخدم حال ومصالح البرجوازية عبر مسار نموها، ويمكن القول إن الليبرالية الكلاسيكية هي فكر البرجوازية الغربية في طور التكوين وفي الفترات الأولى من السيادة، ولكن لا يعني ذلك أن الفكر الليبرالي (أو أي أيدولوجيا) هو محض انعكاس للوضع الاقتصادي الاجتماعي لطبقة ما وفقط، بل هو نتاج التفكير والدراسة التي يعمل عليها المفكرون والمثقفون كذلك. إن الفكر الليبرالي الذي تأسس عبر السنوات الطويلة التي تبدأ من القرن السادس عشر، قد ساهم في صياغة بعض نواحي الحياة في ظل السيادة البرجوازية على المجتمع، وبالأخص على المستوى السياسي. فالعلاقة بين الفكر والواقع هي علاقة جدلية، وليست أحادية الجانب، حيث يؤثر الواقع ويصنع الفكر، كما يؤثر الفكر كذلك على بعض مناحي الواقع، ولكن يبقى العامل الموضوعي (المادي) هو العامل الحاسم. (ماركس وإنجلز 1975).

- **تعريف الليبرالية:**

الليبرالية إذاً هي مجموعة أفكار تتفاعل في ميدان الاقتصاد والأخلاق والفلسفة السياسية، وهي تستند على الفرد كوحدة المجتمع وأساسه، وتدعو لحريته الكاملة في أن يمارس حياته دون تدخل من الدولة في شئونه، وهي بذلك تصبح في تناقض مع أي فكر يحاول أن يفرض الوصاية على الفرد سواء كانت وصاية روحية أو مادية. ولكي تتحقق هذه الحرية الفردية في ميدان السياسة، دعت الليبرالية لأن تكون هناك قواعد للعلاقة مع سلطة الدولة، ينظمها عقد اجتماعي بين الأفراد والحكومة، وفي ميدان الاقتصاد تتحقق هذه الحرية عبر تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتركه بالكامل للأفراد...

تنظم المنافسة السوق والإنتاج بشكل مناسب، بحيث يتحقق الانسجام وتُنتج حاجات المجتمع بالقدر الذي يحتاجه، إن مصلحة الفرد إذا تحققت تتحقق مصلحة المجتمع، حيث تُغلب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، فالخير الأسمى هو في تحقيق منفعة الفرد... وهذه الحرية الممنوحة للفرد هي جزء من حقوقه التي منحها له الله والطبيعة على حد سواء، ولا يحق لأي سلطة أن تنتقص منها. ولكي لا تتوغل السلطة في السياسة أو الاقتصاد على حق الفرد ومنفعته، يجب أن يكون المجتمع تعددياً، فلا يجب أن تفرض جماعة معينة معتقداتها على المجتمع من خلال السلطة، ويجب أن يكون للأفراد الحق في تجميع وتنظيم أنفسهم متى التقت أفكارهم سوياً.

والليبرالية هي فكر نتج عن حركة في التاريخ، عبر عن الصراع الاجتماعي الذي تخوضه الطبقات البرجوازية، في سبيل تحقيق سلطتها والحفاظ عليها، وهي تتطور ويعاد تشكيلها بما يخدم مصالح هذه الطبقة والنظام الرأسمالي الذي تقف على رأسه، ويحافظ على سيادتها، وهي تستعين في ذلك ليس بمفكر واحد أو حتى جماعة فكرية معينة، بل هي نتاج تقاليد وعادات فكرية ساهم في تأسيسها عدة مفكرين من مشارب فكرية متنوعة.

والليبرالية الكلاسيكية هي النسخة الأولية من الفكر الليبرالي، التي عبرت عن مصالح البرجوازية في لحظات الصعود الثورية إلى السلطة وتكوين النظام الرأسمالي الجديد، فكانت «الروح الثورية» التي تتحلى بها هي ما يميزها عن النسخ الليبرالية الأخرى التي ستظهر لاحقاً، ومتى يتغير وضع الطبقة الرأسمالية وتتغير متطلبات الحفاظ على النظام الرأسمالي، ستتغير استراتيجية الفكر الليبرالي، وتتعدل أسسه الفكرية لتظهر النسخة الجديدة بما يلائم الوضع الجديد.

3 - النيوليبرالية: عودة الليبرالية في ثوبٍ جديد

شهدت السنوات الأخيرة من القرن الماضي عودة للأفكار الليبرالية، وبالأخص في شقها الاقتصادي، في نسخة أشد تطرفاً فيما يتعلق بالتوجه الداعم لنزع أي دور للحكومة في النشاط الاقتصادي، وتدعيم النظام التلقائي الخاص بآليات السوق الحر، على حساب الدور الاقتصادي للدولة، الذي ساد في الفترة التالية لمرحلة الحرب العالمية الثانية، في ظل انتشار وهيمنة النظرية الاقتصادية الكينزية على الفكر الاقتصادي في الغرب، سمي هذا الاتجاه ب»النيوليبرالية» من قبل أنصاره وناقديه على حد سواء، وسميت مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والمالية، التي تتخذها الدول تحت مسمى «التكيف الهيكلي» وغيره من المسميات، السياسات النيوليبرالية، وأصبح السياسيون الداعون لهذه السياسات يسمون بـ النيو ليبراليين، وامتد الأمر إلى أن توصف المؤسسات الاقتصادية المالية الدولية مثل البنك الدولي، بالمؤسسات التي تسهر على تطبيق النيوليبرالية.

وقبل أن نشرع في عرض تعريف النيوليبرالية، نرى أنه من المستحيل أن نتحدث عن هذا التوجه أو الفكر السياسي، وأن نبين الفرق بينه وبين الليبرالية الكلاسيكية، دون أن ندرك الظرف التاريخي الذي استدعى إعادة إحياء بعض الأفكار القديمة، وتطبيقها في الواقع في ثوب جديد.

فحتى الآن لا يتفق الباحثون والمنظرون أو الفلاسفة حول إذا كانت النيوليبرالية أيديولوجية متماسكة ومحددة في نسق فكري موحد، أم إنها مجرد مجموعة من السياسات التي تعبر عن مصالح فئات اجتماعية معينة، خصوصاً أن المفكرين الذين نسبوا أنفسهم إلى النيوليبرالية، وجد بين أفكارهم بعض الفروقات والتباينات التي قد تصل أحياناً إلى حد التناقض.

ما هي الظروف التي أدت إلى قيام النيوليبرالية؟ أو بمعنى أخر إعادة إحياء الليبرالية في شكل جديد؟

الظرف التاريخي لنشأة النيوليبرالية:

غالباً ما يشار إلى الفترة 1950 خلال أوائل السبعينيات باسم «العصر الذهبي» للرأسمالية (Glyn et al. 1990; Hobsbawm 1994). وكان هذا الازدهار الاقتصادي بعد الحرب استثنائياً في التاريخ الرأسمالي بسبب نموه الهائل، وأرباحه المرتفعة، وابتكاره التكنولوجي، واعتماده على سياسة التدخل الحكومي في الاقتصاد.

على مدى ما يقرب من ربع قرن، شهدت الدول الغربية فترة من الازدهار المحلي الذي لم يسبق له مثيل، فأصبح كل من الإنتاج الضخم والتشغيل الشامل أحد سمات المرحلة (Glyn et al. 1990).

تعود بدايات الأيديولوجيا النيوليبرالية لما قبل الحرب العالمية الثانية، إذ أخذت في بداية الأمر شكل حركة مناهضة للقبول المتزايد للتنظيم الحكومي للحياة الاقتصادية بين الاقتصاديين في الثلاثينيات. بالمقابل، حافظ الاقتصاديون النيوليبراليون (أو كما كانوا يطلقون على أنفسهم آنذاك "الليبراليون") على التزامهم بليبرالية القرن التاسع عشر الكلاسيكية.

بدأت الليبرالية الاقتصادية، التي سادت خلال فترة الهيمنة البريطانية في العقود الوسطى من القرن التاسع عشر، في الانحسار بنهاية القرن التاسع عشر، وذلك عندما أقر عدد من الدول الرأسمالية الرائدة تعريفات جمركية عالية وتمركز هائل للصناعة، مُهددة بذلك الأسس المحلية للتنافس الليبرالي. ومنذ الحرب العالمية الثانية وما تلاها أخذت الدول على عاتقها دوراً متزايداً في الاقتصاد، دوراً رسخته جهود حل الأزمة الاقتصادية الكارثية الناتجة عن "الكساد الكبير" في ثلاثينيات القرن العشرين. أخذ التحكم الحكومي بالاقتصاد أشكالاً عديدة في فترة مابين الحربين: الشيوعية السوفيتية، الاتفاق الجديد الأمريكي، إصلاحات الجبهة الشعبية الفرنسية، الديمقراطية الاشتراكية السويدية، وأنواع عدة من الأنظمة الفاشية. كان إجماع الاقتصاديين، حتى داخل بريطانيا حصن الليبرالية السابق، قد تجاوز بشكل كبير مُثل الليبرالية الكلاسيكية التي سادت

في ثلاثينيات القرن العشرين. (Evans et Sewell 2013).

نشر فريدريك هايك، أحد الآباء المؤسسين للنيوليبرالية والذي درس في كلية لندن للاقتصاد في الثلاثينات والأربعينات، كتابه "الطريق إلى العبودية"، لأنه كان مقتنعاً أن زملاءه "أساؤوا تماماً فهم" طبيعة التجارب الشيوعية والفاشية في قارة أو روبا، وبدا له بوضوح "أن انجلترا ذاتها قد تخوض تجربة يتخللها نوع ما من السياسات «الاشتراكية» بعد الحرب.

وكان هذا الرفض لأيديولوجيا السوق السائدة في القرن التاسع عشر، هو ما أطلق عليه كارل بولاني "التحول الكبير" لأواسط القرن العشرين. فتباينت الأشكال المحددة لسياسات ما بعد الحرب في الدول الصناعية بشكل كبير، لكنها جميعاً أسست أنظمة رفاه موسعة، وتنظيماً حكومياً قوياً للاقتصاد. قامت بعض الدول بتأميم الصناعات المهمة، لكن الجميع أبقى على وجود الملكية الخاصة والمشاريع التجارية الحرة نمطاً رئيسياً للنشاط الاقتصادي. حمت السياسات العامة والمؤسسات الحكومية المواطنين من مخاطر وتقلبات الأسواق، وقامت بتوفير السلع المعززة للرفاه، مثل السكن والرعاية الصحية ومعاشات التقاعد لكبار السن، أو التأمين ضد البطالة، والتي لم تكن توفرها الأسواق بشكل ملائم. لذلك لم يعد السوق هو هذا النوع المثالي من "رأسمالية الرفاه" ذاتي التنظيم، بل أصبح منحازاً للأولويات الاجتماعية عبر تدخل الدولة. بمصطلحات بولاني، أصبحت فكرة السوق "متضمنة" داخل مجموعة من الأولويات الاجتماعية المحددة سياسياً والتي تنفذها الدولة. (Evans et Sewel 2013l).

كانت هذه الأنظمة الاقتصادية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مبنية على تسوية طبقية بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال - كما بُنيت أيضاً على تعددية ديمقراطية موسعة، والتي أتاحت نفوذاً لمصالح اجتماعية واقتصادية واسعة. حيث تمتعت اتحادات العمال بالاعتراف القانوني في جميع

الدول الرأسمالية المتقدمة، ونظمت الحكومة العلاقات العمالية، رغم أن النمط المحدد للعلاقات العمالية اختلف بشكل كبير من دولة لأخرى. وكانت برامج الحماية الاجتماعية المحلية عاملاً أساسياً في إمكانية إعادة إحياء التجارة الدولية الحرة، والتي كان قد سبق وأن تخلت عنها الدول الصناعية خلال الكساد العظيم. اتحدت رأسمالية الرفاه مع نظام دولي جديد تم الاتفاق عليه في بريتون وودز بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد تضمن هذا الاتفاق نظاماً لتثبيت أسعار صرف العملات.

كان هذا النظام الدولي مفروضاً بشكل كبير عبر الهيمنة السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، هيمنة عززتها الحرب التي دمرت كثيراً من البنية التحتية الاقتصادية للدول المتحاربة، لكنها زادت القدرة الإنتاجية والمالية الأمريكية بشكل كبير. وأعطى اندلاع الحرب الباردة بين الكتلتين الرأسمالية والشيوعية في نهايات أربعينيات القرن العشرين حافزاً قوياً ومستمراً لدول الكتلة الرأسمالية، لكي تقوم بتنسيق السياسات الاقتصادية فيما بينها. في تلك الظروف السياسية، عززت الجاذبية المحتملة للشيوعية لدى الطبقة العاملة -جاذبية أثبتت فعاليتها القوة الانتخابية للأحزاب الشيوعية الجماهيرية في فرنسا وإيطاليا- تفضيل الرأسماليين لعلاقات عمالية سلمية، وقبولهم لمشاركة منافع الرخاء مع العاملين لديهم. (المصدر نفسه).

فعززت سياسة المساومة الطبقية للعصر الذهبي ارتفاعاً في الإنتاجية، عبر دعم البنية التحتية الاجتماعية والبحث والتطوير. كانت فترة من النمو الاقتصادي غير المسبوق في تاريخ الرأسمالية، بالإضافة إلى ارتفاع في الأرباح والأجور، ومستويات متصاعدة من منافع الرفاه.

ساهم توزيع الدخل الذي امتاز بمساواة أكثر، والذي نتج عن التوازن السياسي لسنوات ما بعد الحرب (العصر الذهبي)، في النمو الاقتصادي عبر تعزيز ارتفاعات غير مسبوقة في الطلب على السلع المُصنعة والمساكن، فقد

شهدت هذه الفترة ظهور الاستهلاك الشعبي المرتفع في دول العالم المتقدمة ـنظام اجتماعي اقتصادي يتسنى فيه لعامة الناس شراء سلع استهلاكية كالسيارات والثلاجات وأجهزة الغسيل والتنظيف والتلفاز- وهو وضع كان متاحاً بشكل جزئي قبل الحرب لعامة الناس في الولايات المتحدة فقط. خلال هذا العصر الذهبي، بدت الدول الرأسمالية المتقدمة –الولايات المتحدة، أو روبا الغربية، اليابان، كندا، أستراليا، ونيوزيلندا– وكأنها ترتقي بشكل لا متناهي من الإنتاجية العالية التي أدت لارتفاع الأجور، ونمو الطلب وخلق مستويات عالية من الاستثمار والأرباح، والتي تضمنت بالمقابل ارتفاعات إضافية في الانتاجية.

لم يكن ازدهار ما بعد الحرب قصراً على العالم الرأسمالي المتقدم، فقد شهدت الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والتي تحرر العديد منها من السياسات الاقتصادية الاستعمارية المُقيدة، مستويات عالية وتاريخية من النمو المبني على الطلب القوي على منتجات تلك الدول من قبل الدول المتقدمة، إضافة لانطلاقة سريعة في التصنيع المحلي في دول الكتلة السوفيتية، حيث ركزت الاقتصاديات على الاستثمار في الصناعات الثقيلة، وكانت معدلات النمو لهذه الدول مساوية تقريبًا للدول الرأسمالية في فترة ما بعد الحرب. (O'Connor 2002).

وكان هذا الازدهار الاقتصادي بعد الحرب استثنائياً في التاريخ الرأسمالي بسبب نموه الهائل، وأرباحه المرتفعة، وابتكاره التكنولوجي، واعتماده على سياسة التدخل الحكومي في الاقتصاد، على مدى ما يقرب من ربع قرن، شهدت الدول الغربية فترة من الازدهار المحلي الذي لم يسبق له مثيل، فأصبح كل من الإنتاج الضخم والاستهلاك الشامل أحد سمات المرحلة. (Glyn et al. 1990).

تحققت الإدارة الاقتصادية من خلال وسائل سياسية ومؤسسية:

أو لاً، تم التوصل إلى تسوية سياسية محدودة بين رأس المال والعمل والتي أثبتت أنها مفيدة للطرفين. وقد نظم هذا الاتفاق بين رأس المال والعمل، كما كان يطلق عليه، العلاقة بين الطبقتين المتنافستين الرئيسيتين، مما وضع معايير لطبيعة الصراع الاجتماعي الذي يمكن أن يحدث في المجتمع. على سبيل المثال: الصراع على قضايا التوزيع أو المواطنة عن طريق الأشكال الانتخابية والنقابية. (Bowles 1982).

ثانياً، ارتبط نجاح اقتصاد ما بعد الحرب العالمية بمشاركة الدولة في عملية إحداث التراكم الرأسمالي عبر الاستثمار والإنتاج، وفي بعض الأحيان الإدارة المباشرة. وقد قامت المؤسسات والمجموعات الحزبية على مستوى الدولة بعرقلة الآثار المدمرة للصراع الطبقي والمنافسة الرأسمالية التي كانت محتدمة مع ارتفاع الإنتاج، وذلك لتفادي أي فشل في آليات السوق. (Gordon 1980; Gordon et al. 1982).

على الصعيد الدولي، وخوفاً من تكرار آثار الأزمة الاقتصادية التي حدثت بعد الحرب العالمية الأولى، اتخذت الدول بعض الإجراءات مثل إغلاق أسواق رأس المال العالمية، والاستعاضة عن النظم التجارية الحرة بالتكتلات الحمائية، كما اتخذت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا خطوات لضمان إعادة إنشاء نظام عالمي ليبرالي مستقر (Block 1977). وقد أنشأ اتفاق بريتون وودز عام 1944 مؤسسات (أي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) أنشأت إطاراً لتمويل مدفوعات الديون في فترة ما بعد الحرب.

ولكن انقلب الوضع مع الأزمة الرأسمالية الكبرى التي ضربت العالم الرأسمالي المتقدم من عام 1974 إلى عام 1982 بسبب تكرار حالة الركود العام مرتين (1975-1974 و1982-1980)، عانى النظام الرأسمالي من أزمة تراكم اختلفت نوعياً وكمياً عن التراجع الدوري الذي تشهده الرأسمالية بشكل متكرر (Kolko 1988; Mandel 1980). وفي آن واحد، واجهت البلدان الرأسمالية

تباطؤ النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وانهيار الاستثمار، وتضاؤل التجارة العالمية، وارتفاع التضخم إلى مستويات غير مسبوقة (Armstrong et al. 1991; Bowles et al. 1983). وتميز هذا الانكماش الاقتصادي بانخفاض الربحية على المدى الطويل.

لقد انتهت الطفرة الاقتصادية لسنوات ما بعد الحرب. وساهم النجاح ذاته في العقدين السابقين، خصوصاً في أو روبا الغربية واليابان، في استفحال المنافسة وانهيار الأرباح في العديد من الصناعات الرائدة، والتي هيمنت عليها الولايات المتحدة في البداية، كالسيارات والفولاذ وبناء السفن والأدوات المنزلية. ازداد ضغط التضخم طوال عقد الستينيات وسط تزايد مطالبات الأجور من قبل حركات عمالية قوية، في الوقت الذي بدأت فيه الأرباح في الانحسار. كانت مشكلة التضخم حادة بشكل خاص في الولايات المتحدة، حيث سعى الرئيس جونسون لتمويل برامج "المجتمع العظيم" في ذات الوقت الذي كان يصَعد فيه من حرب فيتنام. قاد ذلك النظام النقدي الدولي إلى الاضطراب، وذلك بسبب أن استقرار النظام اعتمد على وجود قيادة أمريكية مسئولة (بالإضافة إلى ذهب فورت نوكس، والذي كان في انحسارٍ متسارع). بين أعوام ١٩٧١ و١٩٧ ، تم تفكيك نظام برايتون وودز شيئاً فشيئاً، وأصبحت العملات من ذلك الوقت معوّمة في السوق الدولي . (ILO 1997–8; Ross and Martin 1999; Scharpf and Schmidt 2000).

ولعل أبرز علامات الأزمة العميقة للرأسمالية في سبعينيات القرن العشرين هي ظاهرة الركود التضخمي، وهي خليط محير ومقلقٍ من البطالة العالية المستمرة والتضخم المرتفع المستمر، والذي بدى محصناً ضد التدابير التي قدمتها النظرية الاقتصادية الكينزية. أدت معضلة الركود التضَخمي إلى اضطراب السياسات الاقتصادية لأبرز الدول الرأسمالية. لم تكن الفوضى الاقتصادية حصراً على الدول المتقدمة، فقد بدأت تجارب مختلف الدول في عالم الجنوب تضطرب بحدة. (Evans et Sewel 2013 l).

في أحد تحليلات البيانات بالغة الأهمية لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (مجموعة 1+7) Thomas E. Weisskopf، 1992، وجد الكاتب دليلاً على "تراجع واضح" في أرباح التصنيع الضريبي من أو اخر الستينيات إلى أوائل الثمانينيات. وفي تحليل هذا التراجع كشف تحليل المؤلف للتغيّر في معدلات الربحية أن التحولات الكبرى في توزيع الأرباح لصالح العمالة حدثت خلال منتصف الستينيات إلى منتصف السبعينيات، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض تكلفة البطالة، ودور التمثيل النقابي، والتشغيل الكامل. كما كانت أسواق العمل الضيقة مسؤولة عن تعزيز القدرة التفاوضية للعمال، مما أدى إلى زيادة حصتهم في الأرباح.

انتقلت الرأسمالية نتيجة لما سبق إلى مرحلة تقشف اقتصادي تطلب تبريرها مشروعاً سياسياً جديداً، حيث اتسم انتقال رأسمالية ما بعد الحرب نحو التقشف بتغيرات هامة على المستويين السياسي والأيديولوجي. فمن ناحية، شهدت الدول الرأسمالية الغربية تحولاً أيديولوجياً في ظل الظروف الاقتصادية الخطيرة مع انهيار النظرية الكينزية في تحليل وحل الأزمة، ليحل محلها نزعة أيديولوجية جديدة تعبر عن مصالح رأس المال الجديدة المتولدة عن الأزمة.

فانقلبت الأولويات الاقتصادية، وأصبحت قضية الحرب ضد التضخم أهم من الحفاظ على التشغيل الشامل. (Drainville 1994). ومن ناحية أخرى، كان هناك تغيير حكومي واسع النطاق في جميع أنحاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وخلال هذه الفترة، اكتسبت الأحزاب السياسية المحافظة ـ التي تقوم بحملات دعائية كبيرة لصالح السوق الحر ـ شعبية، وربحت الانتخابات وشكلت الحكومات، ومن ثم بدأت في تنفيذ سياسات التقشف. ومع ذلك فإن هذه التغييرات المبكرة في الأيديولوجيا والحكومات لم تنعش الاقتصاديات الرأسمالية. ولأن الوضع الاقتصادي لم يتغير بأي شكل من الأشكال، بدأ الهجوم

على كافة أركان اقتصاد ما بعد الحرب، والذي تتدخل الحكومة فيه لتحقق التوازن في الصراع على السوق والأرباح. (O'Connor 2010).

وكان هذا الهجوم علي أركان اقتصاد ما بعد الحرب، هو النتيجة الطبيعية للضرر الذي وقع على مصالح الرأسماليات الكبرى، بعد أن وقف هذا النظام عاجزاً أمام هذه الأزمة الرأسمالية التاريخية، وكانت النيوليبرالية هي الدعوة التي رافقت رغبة الرأسماليّات الكبرى في التخلص من النظام الاقتصادي القائم على تدخل الدولة وتحقيق الرفاه الاجتماعي ومعدلات التشغيل العالية والتسوية مع المصالح الطبقية للعمال، والتي نجحت بالفعل في تفكيك هذا النظام بعد صعود دعاة النيوليبرالية إلى الحكم في الدول المتقدمة، بدعم واضح من أصحاب المصلحة في تفكيك النظام الذي لم يعد بقائه مفيداً في الحفاظ على الأرباح الرأسمالية.

-التحول الليبرالي في النظرية

يرتكز نجاح رأسمالية ما بعد الحرب العالمية على أساس بنيوي، مؤسسي وطبقي مميز، فهذه الرأسمالية التي تديرها احتكارات الدولة، كما وصفها فاين وهاريس (Fine and Harris 1979)، كانت تتسم بطابع اجتماعي للإنتاج socialization والنشاط الاقتصادي، حيث لعبت الدولة دوراً فعالاً في عملية تكوين الثروة، هذا الدور المنوط للدولة ساهم في موازنة وضبط النتائج المكلفة للإنتاج وثمن إعادة إنتاج القوى المنتجة(Gough 1996 and Eisenschitz)، من خلال مجموعة متنوعة من ميكانزمات ضبط السوق(سياسات غير ليبرالية)، أي من خلال توازن تفرضه الدولة بين الطابع الاجتماعي للإنتاج وبين الاحتكار الخاص لرأسمال.

وبينما اشتد الركود بين 1974 و1982 ومع فشل السياسات الكنزية في التصدي له، بدأت الرأسماليّات الكبرى عبر الضغط على الحكومات، بالتركيز على الأسباب الملموسة لأزمات السوق من وجهة نظرها.

وفي سبيل إعادة ضبط ظروف تحصيل وتكوين الأرباح، تبلورت الاستراتيجية النيوليبرالية، التي استهدفت إعادة تشكيل العلاقة بين رأس المال والعمل، فسعت النيوليبرالية في المقام الأول إلى إعادة ترتيب اقتصاد ما بعد الحرب، عبر تعديل العلاقات الطبقية في المجتمع والبنى المُنظمة له ومؤسسات تحصيل الثروة.

وعلى الرغم من أن هذا الطابع الاجتماعي للنشاط الاقتصادي كان مربحاً للطبقات الرأسمالية في فترة زمنية ما؛ إلا أنه (من وجهة نظر الرأسمالية) خلق معوقات أمام تطوير الصناعة (عقبات في حركة رأس المال ومرونة سوق العمل وفاعلية القطاع العام). فأثناء أزمة 1982-1974، اقترن الإنتاج ذو الطابع الاجتماعي بتدهور وتشتت السوق، مما دفع بعض الاقتصاديين في التفكير فيما سماه ماركس بالطبيعة الداخلية لرأس المال، والمقصود بها المنافسة. (O'Connor 2010).

فبالنسبة لرأس المال، المنافسة تجسد ميل كتلة قيمة رأس المال نحو التوسع، وفي نفس الوقت تضمن تفاعل متبادل، فالمنافسة تقوم بعملها بصفتها ميكانزيم يدفع العمال ووحدات رأس المال بالتصرف والعمل.

دُفع رأس المال ووكلائه لإعادة تشكيل منافسة السوق عبر إعادة تعريف حدود تدخل الحكومة في الاقتصاد، وهوما تم إنجازه عبر استبدال الطابع الاجتماعي للإنتاج بشكل جديد من التنافسية الإلزامية، وهذه التنافسية الإلزامية هي جوهر الدعوة النيوليبرالية (المصدر نفسه).

- تعريف النيوليبرالية في الدراسات المعاصرة

وعلي ضوء ما سبق يمكن أن ندرك أن النيوليبرالية هي فكر الطبقات الرأسمالية في مرحلة ما بعد اقتصاد الحرب العالمية الثانية، ولكن كي نعرفها تعريفاً شاملاً، وفي نفس الوقت يلمس جوهر الفكر دون استرسال، لا يمكن أن نكتفي بمجرد الإحاطة بظروف نشأتها، فهي لا تزال ظاهرة فكرية خاضعة

للصراع الأيديولوجي بين القوى والأطراف السياسية حول العالم، فقد يلحظ المرء أن الأسس الفكرية لكل من الليبرالية الكلاسيكية والنيوليبرالية تكاد تكون متطابقة، ومع ذلك نجد هناك من يصنفون أنفسهم باعتبارهم ليبراليون كلاسيكيون وآخرين يصنفون أنفسهم باعتبارهم نيو ليبراليين، خصوصاً في المجتمع الأمريكي الذي يسود فيه العداء لكل توجه سياسي يدعم تدخل الدولة في الاقتصاد حتى ولو بدرجات بسيطة.

وإذا تتبعنا الدراسات التي تصدت لهذه المسألة نجد اختلافاً كبيراً في توصيف النيوليبرالية، فعلى سبيل المثال، تقدمت العديد من القراءات الرئيسية النيوليبرالية في ثلاث اتجاهات متميزة ـ اعتبار الليبرالية الجديدة إيديولوجية، وسياسة، وحكم. (Larner 2000).

كما توثق بعض الدراسات قوة وانتشار أفكار السوق الحرة (Babb 200; Meijer 1987)، وأخرى رصدت التغير العالمي في السياسة الاقتصادية (Fourcade-Gourinchas and Babb 2002; Taylor and Pieper 1996)، واتجاه آخر رصد التحولات الاقتصادية وتقويض الديمقراطية والكيفية التي تم بها تجذير الانضباط العمالي في ظل الإنتاج التنافسي. (Gill 1995; Young 2000).

تمت دراسة الليبرالية الجديدة كموضوع بشكل واسع، وقد استَكشف الباحثون تاريخ الليبرالية الجديدة، وجذورها، وآثارها وعواقبها العديدة، فضلاً عن المقاومة الشعبية لها. وعلى الرغم من ذلك، نجد دراسات قليلة جداً اهتمت ببحث موقعها المفاهيمي، أو اتساعها المؤسسي، أو المنطق الذي يحركها، وقد كانت الأبحاث حول الليبرالية الجديدة مدفوعة بـوصف «الحقيقة» مع محاولات قليلة لنسج الظواهر المتباينة في رواية متماسكة، فالفكر الليبرالي الجديد لا يحظى بنفس الوضوح الفكري والنظري الذي حظِيت به نسخته السابقة، كما يشوب تفسير تطوره اختلافات كثيرة بين الذين أخذوا على عاتقهم مهمة تحليل نشأته.

قدم المحللون تفسيرات مختلفة بدرجة كبيرة حول الليبرالية الجديدة، وهو اختلاف نابع من تنوع في الرؤى لماهية العنصر الحاسم في التغيير والتطور. فيذهب هاورد وكينج إلى أن الليبرالية الجديدة هي نتيجة طويلة الأمد لتطور القوى المنتجة، حيث يشكل التقدم في التكنولوجيا عاملاً أساسياً. (Howard and king 2002). وبالنسبة لدومينيل وليو تمثل الليبرالية الجديدة صعود رأس المال المالي على حساب رأس المال الصناعي، سعياً وراء تحقيق الربح (Dominil and Leo 2004). وفي عرض عناصر «التراكم عن طريق التجريد من الملكية»، يؤكد ديفيد هارفي أن الليبرالية الجديدة هي ممارسة لإعادة توزيع الثروة ونقلها. وقد أنتجت أساليب التحليل المختلفة ــ سواء استنادا على مجال التكنولوجيا، أو مفهوم رأس المال المالي، أو إعادة التوزيع ــ معانٍ مختلفة لليبرالية الجديدة. (Harvey 2005،2006).

كما أن النتائج السياسية الليبرالية الجديدة موضع خلاف. بالنسبة للبعض، ترتبط الليبرالية الجديدة بمنطق متقارب يقوض الخصائص المميزة لـ «أنواع مختلفة من الرأسمالية» (Coates 2005; Soederberg et al. 2005). وبالنسبة لآخرين، فإن المتغيرات التي تطرأ على السياسة الليبرالية الجديدة تتبع مسارات معدة سلفاً، مما يجعل المؤسسات الاقتصادية القائمة منيعة أمام التحولات الخطيرة (Amable 2003; Prasad 2005).

ووفقاً للمشاركين في كتاب «النيوليبرالية– قراءة نقدية»(liberalism- a critical reader 2005) ، فنحن نعيش في عصر النيوليبرالية»، وهم يتفقون مع الرأي الشائع الذي يقول، وهو ليس صحيحاً بالضرورة من الناحية الواقعية، بأن القوة والثروة مُركزتان إلى درجة متزايدة باستمرار داخل الشركات متعددة الجنسيات وجماعات النخبة، وذلك نتيجة للتنفيذ العملي لتلك الإيديولوجيا الاقتصادية والسياسية التي يطلق عليها «النيوليبرالية». ويذهب كثير من الباحثون المعاصرون أن النيوليبرالية هي الأيديولوجية المهيمنة على العالم اليوم (زكي 1993). وعلى الرغم من هذه القناعة بأن النيوليبرالية هي فكر مسيطر

على عالمنا، يجد سعد فيلو وجونستون (أحد مؤلفي المصدر المذكور أعلاه) بأنه من المستحيل أن نُعرف الليبرالية عبر النظرية بشكل خالص (كما ذكرنا سابقاً).

وليس من الممكن حتى الآن تحديد وقت ظهور النيوليبرالية على وجه التحديد، ولكن يمكن إرجاع أساسها إلى الليبرالية الكلاسيكية التي دعى إليها آدم سميث، وإلى المفهوم المحدد للإنسان والمجتمع الذي أسس نظرياته الاقتصادية. (Clarke 2005).

تعتبر الليبرالية الجديدة، في ظل هذا الرأي، نموذجاً جديداً تماماً (أنموذجاً) للنظرية الاقتصادية وصنع السياسات الأيديولوجية الكامنة وراء المرحلة الأخيرة في تطور المجتمع الرأسمالي، وفي الوقت نفسه تعتبر بمثابة إحياء لنظريات آدم سميث الاقتصادية وورثته المثقفين في القرن التاسع عشر، وقد ذهب البعض يجادل بأن «الانقلاب الكبير» في التوجه الاقتصادي العالمي قد حدث، حين حلت النيوليبرالية محل نظريات جون ماينارد كينز الاقتصادية وأتباعه (1936) (Palley2005).

كانت الكينزية، كما يطلق عليها، هي الإطار النظري المهيمن في الاقتصاد وصنع السياسات الاقتصادية في الفترة بين عامي 1945 و1970، وتم استبدالها بعد ذلك بنهج «مالي» أي معني بحركة المال، والذي نبع من نظريات وبحوث ميلتون فريدمان. (Friedman and Schwartz 1963).

ومنذ ذلك الحين، يُدفع الجميع إلى الاعتقاد بأن «النيوليبرالية» والنظرية المالية والنظريات ذات الصلة، هيمنت على عملية صنع سياسات الاقتصاد الكلي، كما يتضح من الاتجاه السائد، الذي يدعو إلى وضع أنظمة حكومية أقل صرامة على الاقتصاد، وزيادة التركيز على الاستقرار في السياسة الاقتصادية بدلاً من الأهداف «الكينزية» مثل التشغيل الكامل والتخفيف من حدة الفقر المدقع.

إن إمكانية وجود «سوق ذاتية التنظيم» هي افتراض أساسي في الليبرالية الكلاسيكية، وهي افتراض مهم عند النيوليبراليين كذلك، ومعناه أن التخصيص

الفعال للموارد هو الغرض الأكثر أهمية للنظام الاقتصادي، والطريقة الأكثر فعالية لتخصيص الموارد تمر عبر آليات السوق، وفقا لما يصفه مونك بأنه «النظريات الاقتصادية النيوليبرالية «، وبالتالي، فإن أعمال التدخل في الاقتصاد من الحكومة غير مرغوب فيها دائماً، لأن التدخل يمكن أن يقوض منطق السوق الذي تم ضبطه بدقة، وبالتالي يقلل من الكفاءة الاقتصادية. (Munck 2005).

وباعتبارها «الأيديولوجية المهيمنة التي تشكل عالمنا اليوم»، تتمتع النيوليبرالية، وفقاً لمونك، بنفوذ مؤثر على المناقشات المعاصرة المتعلقة بإصلاحات التجارة الدولية وتفكيك القطاع العام، ويضطر المرء حسب هؤلاء إما إلى اتخاذ موقف ضد الإصلاحات الليبرالية الجديدة، أو المساهمة في نشرها وترسيخها (المصدر نفسه).

«الليبرالية- قراءة نقدية» هومن نواح عديدة ممثل نموذجي عن الموجة الأخيرة من «التراث النقدي»، الذي يتمثّل هدفه الرئيسي في التنديد بالميل الفكري القوي الذي يسود تحت مسمى «النيوليبرالية«، وفي التراث النقدي نشير إلى قائمة طويلة من المفكرين في مقدمتهم بيير بورديو، نعوم تشومسكي، جون كامبل وأو ف بيديرسن، ألان تورين، تيم رابلي، جينس هيجن وديفيد هارفي، بالإضافة إلى أعمال أخرى لباحثين قدموا نقداً للرأسمالية في دراسات متكررة. (cf. e.g.، Blomgren 1997; Bourdieu 1998; 1998 a; 2001; Giddens 1998; Chomsky 1999; Campbell and Pedersen 2001; Touraine 2001; Marsdal and Wold 2004; Rapley 2004; Harvey 2005; Hagen 2006; Plehwe et al. 2006).

والعديد من هذه الأعمال تعطي النيوليبرالية أهمية ساحقة، في حين أنها في نفس الوقت تبدو مكتفية بترك مفهوم «النيوليبرالية» غير محدد، على اعتبار أنه مفهوم يتحدى التعريف، لذلك قد يبدأ المرء بسهولة في الشك في أن هذا المفهوم، قد أصبح في بعض الأوساط على الأقل مصطلحاً عاماً يصف تقريباً أي تنمية اقتصادية وسياسية غير مستحبة.

تعريف ديفيد هارفي للنيوليبرالية

يبرز ديفيد هارفي كواحد من القلائل الذين يحاولون، في تاريخه الموجز عن الليبرالية الجديدة، إعطاء المفهوم تعريفاً واسعاً، وهو تعريف يحاول أن ينظر لليبرالية باعتبارها ظاهرة عالمية موسعة:

«النيوليبرالية هي في المقام الأول نظرية للممارسات الاقتصادية السياسية، التي تقترح أن رفاه الإنسان يمكن أن يتحقق من خلال تحرير الحريات والمهارات البشرية في مجال ريادة الأعمال، عبر إطار مؤسسي يتميز بحقوق ملكية خاصة صارمة وأسواق حرة وتجارة حرة، ويتمثل دور الدولة في إنشاء إطار مؤسسي ملائم لهذه الممارسات والحفاظ عليها، على الدولة أن تضمن، على سبيل المثال، جودة وسلامة المال. ويجب عليها أيضاً أن تنشئ ما يلزم من هياكل ومهام عسكرية ودفاعية وشرطية وقانونية، لتأمين حقوق الملكية الخاصة وضمان حسن سير الأسواق بالقوة إذا لزم الأمر، علاوة على ذلك، إذا لم تكن الأسواق موجودة (في مجالات مثل الأراضي، أو المياه، أو التعليم، أو الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي أو التلوث البيئي)، فيجب إنشاؤها، عن طريق إجراءات الدولة إذا لزم الأمر، ولكن لا ينبغي للدولة المغامرة أبعد من هذه المهام. يجب أن تبقى تدخلات الدولة في الأسواق (بمجرد إنشائها) في الحد الأدنى، لأنه، وفقاً للنظرية، لا يمكن للدولة أن تمتلك ما يكفي من المعلومات لتخمين مؤشرات السوق (الأسعار)، وذلك لأن مجموعات المصالح القوية ستشوه حتماً وتحيز تدخلات الدولة (خاصة في الديمقراطيات) لمصلحتها الخاصة" (Harvey 2005).

تعريف هارفي المقترح عن النيوليبرالية مناسب تماماً لاستيعاب تحليله الشامل، والذي يتضمن الاعتقاد الراسخ بأن العالم قد شهد «منعطفاً مؤكداً نحو النيوليبرالية في الممارسات السياسية والاقتصادية والتفكير منذ عام 1970 (المصدر نفسه).

يقترح هارفي بتعريفه النظر إلى الليبرالية الجديدة، ليس بصفتها تجديداً للفكر الليبرالي العام، بل كنظرية اقتصادية مميزة، قد حلت، في الآونة الأخيرة، محل الليبرالية كنسخة أكثر عقلانية واعتدالاً، أي محل النهج الكينزي لحوكمة الاقتصاد الكلي المستوحى من الليبرالية الحديثة، ومن الواضح أن هارفي يرى أن النيوليبرالية ليست استمراراً لليبرالية، بل ينظر إليها ككيان يعيش بشكل مستقل عن القيم والسياسات الليبرالية المتعارف عليها، التي تستند على أساسيات الليبرالية الكلاسيكية.

يؤكد هارفي أن الليبرالية الجديدة هي «نظرية للممارسات الاقتصادية السياسية»، بدلاً من الأيديولوجية السياسية» الكاملة»، وفي الواقع، لا يبدو أن هناك أي نوع من الارتباط الواضح أو حتى الارتباط بين التقييم الإيجابي للممارسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة والالتزام بالليبرالية كفكر، ويذكر في ذلك أن معظم مطبقي سياسات النيوليبرالية في العالم النامي لا يعتنقوا الفكر الليبرالي، وقد كان بينوشيه في شيلي أحد أبرز النيوليبراليون، حيث عمل على تحرير الاقتصاد بشكل شامل عبر منظومة حكم عسكرية ودموية ذائعة الصيت. (المصدر نفسه).

الفلسفة السياسية النيوليبرالية والليبرالية الكلاسيكية

وفي محاولة أخرى لدراسة النيوليبرالية، ولكن هذه المرة من منظور النظرية السياسية المعيارية، تأتي الدراسة المقدمة من آنا ماريا بلومغرين (Blomgren 1997).

في «تحليل نقدي» للفكر السياسي لفريدمان ونوزيك وهايك، تصف بلومغرين نظرياتهم السياسية والاقتصادية كممثل لـ «الفلسفة السياسية الليبرالية الجديدة»، وتتداخل الأفكار الأساسية التي تطرحها بلومغرين عن النيوليبرالية إلى حد كبير مع تعريف هارفي، ولكنها تضيف وتؤكد على التنوع الداخلي للفكر النيوليبرالي:

«يُنظر عادة إلى الليبرالية الجديدة على أنها فلسفة سياسية تعطي الأولوية للحرية الفردية والحق في الملكية الخاصة، ومع ذلك، فهي ليست الفلسفة البسيطة والمتجانسة التي قد تبدو عليها. وهي تمتد على نطاق واسع فيما يتعلق بالأسس الأخلاقية وكذلك بالاستنتاجات المعيارية. فعلي نهاية الخيط تقف «الأناركية الليبرالية»، وهي التي تدعو إلى عدم التدخل في السوق بأي شكل وإلغاء الحكومات، في الطرف الآخر من الخيط نجد «الليبرالية الكلاسيكية»، والتي تطالب الحكومة بأدوار ووظائف لا تتجاوز مفهوم «الدولة الحارسة» (Blomgren 1997: 224).

حسب بلومغرين، فكل من هايك، فريدمان ونوزيك، يقدم كل منهم أرضيات نظرية منفصلة للتقييمات والسياسات الليبرالية الجديدة، فعلى سبيل المثال يذهب فريدمان، الممثل النموذجي للنيوليبرالية حسب بلومجرين، أن السياسات النيوليبرالية مثل إلغاء الضوابط التنظيمية والخصخصة والتخفيضات الضريبية الجذرية هي السياسات المُثلى، وعندما تعمقت بلومغرين في قراءة فريدمان وأطروحاته، اكتشفت أنها جميعها مستندة على فكرة الحق الطبيعي التي عرجنا عليها سابقاً.

وهذا يعني أن فريدمان يريد في النهاية تحقيق «حزمة» السياسات والممارسات الاقتصادية النيوليبرالية لأن البشر بطبيعتهم اجتماعيون، وأن طبيعتهم الاجتماعية تلك تملي عليهم طريقة معينة لتنظيم المجتمع، والتي يركز بشكل كبير على أن يكون للأفراد «حرية الاختيار». (cf. Friedman 1962; 1980).

بالنسبة لهايك كذلك، وعلى الرغم من أنه يعبر عن نوع أكثر محافظة من النيوليبرالية، فهو في النهاية يؤسس فكره السياسي على فكرة الحق الطبيعي، والمفهوم المركزي عند هايك هو مفهوم «النظام التلقائي» للحياة الاجتماعية، وهو أفضل من أي نوع من النظم التي يتم إنشاؤها بشكل مصطنع، عندما

يتعلق الأمر بضمان الحرية الفردية والرفاه. (Hayek 1944; 1973).

وأخيراً، فإن نوزيك، في أعماله السابقة في الفلسفة السياسية على الأقل، هو ممثل لنوع لاهوتي من النيوليبرالية حسب بلومغرين: فهو يدافع عن الكثير من السياسات نفسها التي يدافع عنها فريدمان وهايك، ولكنه يرتكز على فكرة تنص على أن مجموعة من الحقوق الطبيعية الثابتة قد منحت لجميع البشر، وأن هذه الحقوق تجعل من الصعب أن نرى أن الدولة يمكن أن يكون لها أي دور مشروع تؤديه على الإطلاق في تحقيق هذا الغرض (Nozick 1974).

ومع ذلك، يريد نوزيك من الدولة تصحيح أي انحراف سينتج عن السياسات الاقتصادية المطروحة، حتى لوكان هذا يعني الكثير من التدخل الحكومي في الاقتصاد، على عكس فريدمان وهايك، لا يشير نوزيك إلى النتائج الجيدة المزعومة للسياسات الليبرالية الجديدة عندما يجادل لصالحها، ولكنه يركز بدلاً من ذلك على أن مثل هذه السياسات هي التدابير الصحيحة لإنشاء مجتمع، وفقاً لتصوره، سيحقق العدالة ويؤكد الحقوق الطبيعية.

هذا التصنيف الذي تقيمه بلومغرين بين الأنواع الليبرالية المختلفة لا يخلو من المشكلات، فيمكن أن نرى الفارق بين النزعة النفعية التي يؤسس عليها كل من هايك وفريدمان أفكارهم وتصور بلومغرين عن الأساس المرتبط بالحق الطبيعي الذي تفترَضه. (Malnes 1998; Lundström 1998).

ربما يكون من الأفضل النظر إلى الليبرالية الجديدة ليس كفلسفة سياسية موحدة ومتماسكة، ولكن كوصف مناسب لمجموعة غير متبلورة من النظريات السياسية بدلاً من ذلك، وتتراوح هذه النظريات من رؤية روثبارد «الأناركية الرأسمالية»، التي تتضمن الاعتقاد بأن الدولة يجب أن تلغى تماماً، إلى «الليبرالية الكلاسيكية» التي يتبناها ميسيس وهايك، وهي المبنية على الاعتقاد الراسخ أن المصالح هي الدافع النشط والشرط مسبق ضروري للحياة الاجتماعية، وكذلك الحرية الفردية والتجارية. (Blomgren 1997).

في بعض الأحيان، تتحدث هذه الفلسفات السياسية المختلفة بصوت واحد، وتدعو إلى عكس دور الدولة بشكل راديكالي وإنشاء مجتمع تحكمه آليات السوق بالكامل، لكنها تختلف بما يكفيٍ لتقديم نوع من النقد الذي يأخذ خلافاتهم الداخلية على محمل الجد، بدلاً من جمعها جميعاً تحت راية النيوليبرالية والاكتفاء بهذا التوصيف. (المصدر نفسه).

تعريف على ضوء ما سبق

في ضوء مجموعة الأدبيات المُقدمة جزئياً أعلاه نقترح تعريفاً يعتمد بشكل مباشر على الأصوات الأكثر اعتدالاً من بين "التراث النقدي"، ونقصد بالتراث النقدي هنا في المقام الأول أعمال هارفي وبلومغرين، وتقترح التعريف التالي:

النيوليبرالية هي، مجموعة محددة بشكل فضفاض من المعتقدات السياسية، التي تشمل بشكل بارز ونموذجي الاقتناع بأن الغرض المشروع الوحيد للدولة هو حماية حقوق الفرد، وخاصة التجارية، والحرية، فضلاً عن حقوق الملكية الخاصة التي تمثل حجر الأساس الذي تقوم عليه هذه الحقوق. (Blomgren 1997; Harvey 2005).

وعادة ما تثير هذه القناعة بدورها اعتقاداً بأن الدولة ينبغي أن تكون في الحد الأدنى من القوة، أو على الأقل أن تتضاءل بشكل كبير من حيث قوتها وحجمها، وأن أي اعتداء من جانب الدولة، يتجاوز غرضها المشروع الوحيد، غير مقبول (المرجع نفسه). ويمكن أن تنطبق هذه المعتقدات على المستوى الدولي أيضاً، حيث ينبغي تطبيق نظام للأسواق الحرة والتجارة الحرة؛ والسبب الوحيد المقبول لتنظيم التجارة الدولية هو ضمان نفس النوع من الحرية التجارية، ونفس أنواع حقوق الملكية القوية التي ينبغي إعمالها على المستوى المحلي. (Norberg 2001; Friedman 2006).

تتضمن النيوليبرالية بشكل عام كذلك الاعتقاد بأن آليات السوق المُعتمدة بشكل تلقائي هي الطريقة المُثلى لتنظيم جميع عمليات تبادل السلع

والخدمات (Friedman 1962; 1980; Norberg 2001). وكذلك الاعتقاد بأن الأسواق الحرة والتجارة الحرة ستحرر الإمكانات الإبداعية وروح المبادرة، والتي يؤكدها هذا النظام التلقائي بطبيعته، وهوما يؤدي إلى مزيد من الحرية الفردية والرفاه، وتخصيص أكثر كفاءة للموارد. (Hayek 1973; Rothbard 2004 [1962/1970]).

ويمكن أن تشمل الليبرالية الجديدة أيضا منظوراً للفضيلة الأخلاقية: فالشخص الصالح والفاضل هو الشخص القادر على الوصول إلى الأسواق والعمل كعنصر فاعل وناجح في هذه الأسواق، وهو على استعداد لقبول المخاطر المرتبطة بالمشاركة في الأسواق الحرة، والتكيف مع التغيرات السريعة الناجمة عن هذه المشاركة. (Friedman 1980).

يُنظر إلى الأفراد أيضاً على أنهم وحدهم مسؤولون عن عواقب الخيارات والقرارات التي يتخذونها بحرية: حالات عدم المساواة والظلم الاجتماعي الصارخ مقبولة أخلاقياً وفقاً للنيوليبرالية، على الأقل إلى الدرجة التي يمكن أن ينظر إليها على أنها نتيجة لقرارات تُؤخذ بحرية. (Nozick 1974; Hayek 1976).

وإذا كان الشخص يطالب الدولة بتنظيم السوق، أو تقديم تعويضات إلى سيء الحظ الذي عانى من الخسارة في معاملة سوقية تأسست على حرية التجارة والتداول، يُنظر إلى هذا الموقف على أنه مؤشر على أن الشخص المعني فاسد أخلاقياً ومتراجع، ونادراً ما يختلف عن مؤيد للدولة الشمولية[1] (Mises 1962).

وهكذا تصبح النيوليبرالية مجموعة فضفاضة من الأفكار، حول كيفية تنظيم العلاقة بين الدولة وبيئتها الخارجية، وهي ليست فلسفة أو أيديولوجية

(1) بالنسبة لهايك وفريدمان وميسوس، ليس النظام السياسي الذي يدعم تدخل الدولة في الاقتصاد سوى أساس لبناء دولة شمولية تتسم بالديكتاتورية والتسلط
(Hayek1976; Nozick1974 and Mises 1962)

سياسية كاملة وقائمة بذاتها (Blomgren 1997; Malnes 1998). ولا تُفهم النيوليبرالية على أنها نظرية حول كيفية تنظيم الحياة السياسية على الإطلاق كما هو الحال بالنسبة لليبرالية الكلاسيكية، النيوليبرالية صامتة بشأن مسألة ما إذا كان ينبغي أن تكون هناك ديمقراطية وتبادل حر للأفكار السياسية أم لا، وهذا يعني، كما يشير هارفي، أن السياسات المستوحاة من الليبرالية الجديدة يمكن تنفيذها تحت رعاية الحكومات الديكتاتورية، وكذلك داخل الديمقراطيات الليبرالية.

فإذا عطلت الممارسة الديمقراطية برامج إعادة الهيكلة النيوليبرالية أو هددت الحرية الفردية والتجارية، يجب إذاً تجنب العملية الديمقراطية واستبدالها بحكم التكنوقراطيين أصحاب الخبرات، الذين يسترشدون بالقانون والأجهزة الشرعية.

وبالتالي، فإن التطبيق العملي للسياسات النيوليبرالية سيؤدي إلى نقل السلطة من السياسيين إلى الاقتصاديين، ومن الدولة إلى الأسواق والأفراد، وأخيراً من السلطات التشريعية إلى المديرين التنفيذيين لكبار الشركات.

وينبغي التأكيد هنا على اختلاف جوهري بين الليبرالية الكلاسيكية والنيوليبرالية، وهو الخاص بالمنطلقات الفكرية لكل منهما، فالأولى جاءت لتعبر عن "روح ثورية" تحلت بها الطبقات الرأسمالية لتفتيت النظام السابق عليها بكافة أركانه، وكانت العقلانية العلمية هي دافعها وأساس دعوتها نحو ذلك، بينما كان المحافظون هم أول من تبنوا الطرح النيوليبرالي، وعلى خلفية فكرية مغايرة تماماً ومختلفة عن الليبرالية الكلاسيكية، حيث أن التوجه المحافظ بشكل عام هو توجه بعيد كل البعد عن الثورية والدعوة للحرية المطلقة والفردانية والعقلانية والاعتماد على العلم، بل يمجد النزعة الأبوية والقيم العائلية التقليدية الراسخة والأصولية الدينية، تعبيراً عن أو ضاع اجتماعية مستقرة للرأسماليين الغربيين، الذين وجدوا أنفسهم يتفاعلون

في مجموعة من العلاقات يجب"الحفاظ" عليها قائمة، لكنهم كانوا محافظين يؤمنون بحرية السوق المطلقة، وضرورة تخلي الدولة عن الدور الاقتصادي والاجتماعي اتساقاً مع ما تتطلبه مصالح الرأسمَاليات الغربية. (عبد المجيد 2010).

والنيوليبرالية ظهرت كرد فعل رافض لسيادة النظرية الكينزية في الاقتصاد، تلك التي أتاحت تدخل الدولة لتنظيم الاقتصاد وتحقيق دولة الرفاه الاجتماعي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أي أنها دعوة للاقتصاد الحر بدون التزامات اجتماعية وبدون التأكيد على الحريات السياسية وضرورة قيام الديمقراطية، وهوما يفرقها عن الليبرالية الكلاسيكية من جانب، والليبرالية الاجتماعية التي سادت بلدان الغرب بعد الحرب العالمية الثانية، وأقرت تدخل الدولة في الاقتصاد، وتبنت مفهوم الرفاه الاجتماعي، من جانب آخر.

أولاً المصادر الأجنبية:

A. Anakin، 1975، A Science in its Youth: Pre-Marxian political economy، Moscow: Progress.

Adams، J. (2011). Frontmatter. In C. Adams (Ed.)، The Works of John Adams، Second President of the United States (Cambridge Library Collection - North American History، pp. I-Iv). Cambridge: Cambridge University Press.

Amable، B. (2003) The Diversity of Modern Capitalism. Oxford University Press: Oxford.

Armstrong، P.، Glyn، A. and Harrison، J. (1991) Capitalism since 1945. Basil Blackwell: Oxford Avi-Yonah، R. (2000) Globalization، Tax Competition، and the Fiscal Crisis of the Welfare State>

Babb، S. (2001) Managing Mexico: Economists from Nationalism to Neoliberalism. Princeton University Press: Princeton، NJ.

Bacon، F. (1963). The complete essays of Francis Bacon: Including The new Atlantis and Novum organum. New York.

Bacon، F.، & Sargent، R. (1999). Selected philosophical works. Indianapolis، IN: Hackett Pub.

BIS (Bank of International Settlements) (1997) 67th Annual Report. Bank for International

Block، F. (1977) The Origins of International Economic Disorder. University of California Press: Berkeley، CA.

Blöndal، S. and Pilat، D. (1997) The Economic Benefits of Regulatory Reform. OECD Economic Studies

Bowles، S. (1982) The Post-Keynesian Capital-Labor Stalemate. Socialist Review 65: 45–72.

Bowles، S.، Gordon، D. and Weisskopf، T. (1983) Beyond the Waste Land. Doubleday: New York، NY.

Boyer، R. and Durand، J.P. (1997) After Fordism. Macmillan Business: London.

Brenner، R. (1998) Uneven Development and the Long Downturn: The Advanced Capitalist Economies.

Butler، Eamon.(2015). Classical liberalism: a primer. IEA، Institute of Economic Affairs London.

Callinicos، A. (1991) Marxism and Imperialism Today. International Socialism 50: 3–48.

Carchedi، G. (1997) High-Tech Hype: Promises and Realities of Technology in the Twenty-First Century. J. Davis et al. (eds) Cutting Edge: Technology، Information، Capitalism and Social Revolution. pp. 73–86. Verso: New York، NY.

Carr، E. (1996) Survey: Business in Europe. The Economist 23 November 1996: 1–16.

Chang، H.J. and Rowthorn، R. (1995) Introduction. H.J. Chang and R. Rowthorn (eds) The Role of the State in Economic Change، pp. 1–27. Clarendon Press: Oxford.

Coates، D. (ed.) (2005) Varieties of Capitalism، Varieties of Approaches. Palgrave Macmillan: New York، NY.

Conklin، D. (1991) Comparative Economic Systems. Cambridge University Press: Cambridge.

Countries. Rivista Internazionale di Scienze e Commerciali 24(7): 577–91.

Drainville، A. (1994) International Political Economy in the Age of Open Marxism. Review of International Political Economy 1(1): 105–32.

Duménil، G. and Lévy، D. (2004) Capital Resurgent: Roots of the Neoliberal Revolution. Harvard University Press: Cambridge، MA.

Dunn، J. (1969). The Political Thought of John Locke: An Historical Account of the Argument of the ‘Two Treatises of Government’. Cambridge: Cambridge University Press.

Dunner، J. (1955). Baruch Spinoza and Western democracy: An interpretation of his philosophical، religious and political thought. New York.

DUSCHINSKY، R. (2012). “Tabula Rasa” and Human Nature. Philosophy، 87(342) ، 509-529. Retrieved October 14، 2020،

Dwyer، J. (2005). Ethics and Economics: Bridging Adam Smith’s Theory of Moral Sentiments and Wealth of Nations. Journal of British Studies، 44(4) ، 662-687. doi:10.1086/431936

Eatwell، J. (1995) The International Origins of Unemployment. J. Michie and J. Greve Smith eds Managing the Global Economy، pp. 271–86. Oxford University Press: Oxford).)

Economist (1995) The Outing of Outsourcing. The Economist 25 November 1995: 57–8Esping-Andersen، G. (1999) Politics without Class? Postindustrial Cleavages in Europe and America.

Evans، P. and Sewell، W. (2013). Neoliberalism: Policy Regimes، International Regimes، and Social Effects. 10.1017/CBO9781139542425.005.

Ferner، A. (1998) Multinationals، ‘Relocation’، and Employment in Europe. J. Gual (ed.) Job Creation: The Role of Labor Market Institutions، pp. 165–96. Edward Elgar: Cheltenham.

Fine، B. and Harris، L. (1979) Rereading Capital. Columbia University Press: New York، NY.

Fourcade-Gourinchas، M. and Babb، S. (2002) The Rebirth of the Liberal Creed: Paths to Neoliberalism in Four Countries. American Journal of Sociology 108(3): 533–79.

Garrett، G. (2000) The Causes of Globalization. Comparative Political Studies 33(6/7): 941–91

Gill، S. (1995) Globalisation، Market Civilisation، and Disciplinary Neo-Liberalism. Millennium 24(3): 399–423.

Glyn، A. (2006) Capitalism Unleashed: Finance، Globalization، and Welfare. Oxford University Press: Oxford.

Glyn، A.، Hughes، A.، Lipietz، A. and Singh، A. (1990) The Rise and Fall of the Golden Age. S. Marglin and J. Schor (eds) The Golden Age of Capitalism، pp.39–125. Clarendon Press: Oxford.

Gordon، D. (1980) Stages of Accumulation and Long Economic Cycles. T.K. Hopkins and I. Wallerstein (eds) Processes of the World System، pp. 9–45. Sage: Beverly Hills، CA.

Gordon، D.، Edwards، R. and Reich،M. (1982) Segmented Work، Divided Workers. Cambridge University Press: Cambridge.

Gough، J. and Eisenschitz، A. (1996) The Construction of Mainstream Local Economic Initiatives Mobility، Socialization، and Class Relations. Economic Geography 72(2): 178–95.:

H. Kitschelt et al. (eds) Continuity and Change in Contemporary Capitalism، pp. 293–316. Cambridge University Press: Cambridge.

Hampson، I. (1999) Lean Production and the Toyota Production System: Or the Case of the Forgotten Production Concepts. Economic and Industrial Democracy 20(3): 369–91.

HANLEY، R. (Ed.). (2016). Adam Smith: His Life، Thought، and Legacy. PRINCETON; OXFORD: Princeton University Press

HANLEY، R. (Ed.). (2016). Adam Smith: His Life، Thought، and Legacy. PRINCETON; OXFORD: Princeton University Press.

Harris، N. (1995) The New Untouchables: Immigration and the NewWorld Worker. Penguin: London.

Harvey، D. (2005) A Brief History of Neoliberalism. Oxford University Press: Oxford.

Harvey، D. (2006) Spaces of Global Capitalism. Verso: London.

Hobbes، T.، Tuck، R.، Geuss، R.، & Skinner، Q. (1996). Hobbes: "Leviathan". Cambridge: Cambridge University Press.

Hobsbawm، E. (1994) The Age of Extremes: A History of the World، 1914–1991. Pantheon: New York NY.

Hobsbawm، E. J. (1996). The age of revolution 1789-1848. New York: Vintage Books.

Howard، M. and King، J. (2002) The Rise of Neoliberalism in Advanced Capitalist Economies: Towards a Materialist Explanation. International Papers in Political Economy 9(3): 1–49.

ILO (International Labour Office) (1997–8) World Labour Report: Industrial Relations، Democracy and

IMF (1998) World Economic Outlook: October 1998. IMF: Washington، DC.

IMF (International Monetary Fund) (1997) World Economic Outlook: May 1997. IMF: Washington DC.

Integration and Global Corporate Strategies، pp. 95–120. Routledge: London.

Journal of Sociology 111(2): 357–407.

Jungmittag، A.، Meyer-Krahmer، F. and Reger، G. (1999) Globalization of R&D and Technology Markets: Trends، Motives، Consequences. F. Meyer-Krahmer (ed.) Globalization of R&D and Technology Markets، pp. 37–77. Physica-Verlag: New York، NY.

Kolko، J. (1988) Restructuring the World Economy. Pantheon Books: New York، NY.

Kotz، D. (1994) Interpreting the Social Structure of Accumulation Theory. D. Kotz et al. (eds) Social

Larner، W. (2000) Neo-Liberalism: Policy، Ideology، and Governmentality. Studies in Political Economy 63: 5–25.

Laski، H، J. (2016). The Rise of European Liberalism. Abingdon: Routledge.

Leeson، R. (2015). Hayek. Basingstoke: Palgrave Macmillan

Lintott، A. (1992). Aristotle and Democracy. The Classical Quarterly، 42(1) ، 114-128. Retrieved October 13، 2020،

Mandel، E. (1980) The Second Slump. Verso: New York، NY.

Mandel، E. (1986) The Infernal Logic of the Debt Crisis. International Viewpoint 98: 17–23.

Marx، K. (1973) Grundrisse. Penguin: New York، NY.

Marx، K.، & Engels، F. (2011).The communist manifesto. New York: Penguin Books.(original work published 1884)

Marx، K.، & McLellan، D. (1980).Marx's Grundrisse. London: Macmillan.

Meijer، G. (1987) The History of Neo-Liberalism: A General View and Developments in Several

Mill، J. S.، Bentham، J.، & Ryan، A. (1987). Utilitarianism and other essays. Harmondsworth، Middlesex، England: Penguin Books.

MILLICAN، E. (1990). One United People: The Federalist Papers and the National Idea. Lexington، Kentucky: University Press of Kentucky.

Moody، K. (1997) Workers in a LeanWorld. Verso: New York، NY.

Moses، J. (1998) Exceptional Labor: Exploring the Limits of the Globalization Hypothesis. Presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association، 3–6 September، Boston، MA.

Nauta، L. (2002). Hobbes on Religion and the Church between "The Elements of Law" and "Leviathan": A Dramatic Change of Direction? Journal of the History of Ideas.

New Political Economy 2(2): 257–77.

Nezu، R. (1998) Trends and Patterns of Public Support to Industry in the OECD Area. STI Review 21 13–24.:

Nickitin،P. (1966). Fundamentals of political economy. Moscow: Progress publisher.

O'Connor، J. (2002) From Welfare Rights to Welfare Fights: Neoliberalism and the Retrenchment of Social Provision. Mimeo، University of Massachusetts، Amherst، MA.

O'Connor، J. (2010). Marxism and the Three Movements of Neoliberalism. Critical Sociology، 36(5) ، 691–715.

O'Connor: Marxism and the Three Movements of Neoliberalism 713

OECD (1997a) Employment Outlook: July 1997. OECD: Paris.

OECD (1997b) The OECD Report on Regulatory Reform: Synthesis. OECD: Paris.

OECD (Organization for Economic Cooperation and Development) (1994) The OECD Jobs Study Evidence and Explanations. OECD: Paris:

Onions، C. T. 1. ، Friedrichsen، G. W. S.، & Burchfield، R. W. (1966). The Oxford dictionary of English etymology. Oxford: Clarendon P.

Perraton، J.، Goldblatt، D.، Held، D. and McGrew، A. (1997) The Globalization of Economic Activity.

Pontusson، J. (1995) From Comparative Public Policy to Political Economy: Putting Political Institutions

Pontusson، J. (2005) Inequality and Prosperity: Social Europe vs. Liberal America. Cornell

Raines، P. (2000) Corporatist vs. Market Bargaining Processes and Foreign Investment Location: Evidence from Germany and the UK. P. Klemmer and R. Wink (eds) Preventing Unemployment in Europe، pp 91–107. Edward Elgar: Cheltenham.

Robinson،W. and Harris، J. (2000) Towards a Global Ruling Class? Globalization and the Transnational Capitalist Class. Science and Society 64(1): 11–54.

Ross، G. and Martin، A. (1999) Through a Glass Darkly. A. Martin and G. Ross (eds) The Brave New World of European Labor، pp. 368–99. Berghahn: New York، NY.

Rousseau، J.، & Scott، J. T. (2012). The major political writings of Jean-Jacques Rousseau: The two Discourses and the Social contract. Chicago; London: The University of Chicago Press.

Rousseau، Jean-Jacques، 1712-1778. (1974). The essential Rousseau: The social contract، Discourse on the origin of inequality، Discourse on the arts and sciences، The creed of a Savoyard priest. New York: New American Library،

Sauvé، P. (1996) Services and the International Contestability of Markets. Transnational Corporations.

Scharpf، F. and Schmidt، V. (2000) Statistical Appendix. F. Scharpf and V. Schmidt (eds) Welfare and Work in the Open Economy، pp. 337–72. Oxford University Press: Oxford.

Settlements: Basel.

Social Stability. International Labour Office: Geneva.

Soederberg، S.، Menz، G. and Cerny، P. (eds) Internalizing Globalization: The Rise of Neoliberalism and the Decline of National Varieties of Capitalism. Palgrave Macmillan: New York.

Sonenscher، M. (2007). Before the Deluge: Public Debt، Inequality، and the Intellectual Origins of the French Revolution. PRINCETON; OXFORD: Princeton University Press.

Stegmann، F.J. (2004) Economic Liberalism، Marxism and Critical Judgement. St Augustine College of South Africa: South Africa.

Structures of Accumulation، pp. 50–71. Cambridge University Press: Cambridge.

University Press: Ithaca، NY.

Van Liemt، G. (1992) Introduction. G. van Liemt (ed.) Industry on the Move، pp. 3–24.

Weisskopf، T. (1992) A Comparative Analysis of the Profitability Trends in the Advanced Capitalist Economies. F. Moseley and E. Wolff (eds) International Perspectives on Profitability and Accumulation pp. 13–37. Edward Elgar: Cheltenham.

Wyckoff، J. (2011). ROUSSEAU'S GENERAL WILL AND THE CONDORCET JURY THEOREM. History of Political Thought، 32(1) ، 49-62. Retrieved October 14، 2020

ثانياً : المصادر العربية:

أبوزيد، فاروق. (1997). الفكر الليبرالي في الصحافة المصرية. القاهرة: عالم الكتاب.

إنجلز، فريدريك. (2013). الاشتراكية الطوباوية والعلم. بيروت: دار الفارابي. (نشرت النسخة الأصلية 1880).

بابي،، جون. (1957). القوانين الأساسية للاقتصاد الرأسمالي. القاهرة: دار الفكر.

الببلاوي، حازم. (1995). دليل الرجل العادي إلى الفكر الاقتصادي. القاهرة: دار الشروق.

زكي، رمزي. (1993). الليبرالية المستبدة. القاهرة: سينا للنشر.

عبد المنعم، فوزي. (2018-01-01). فلسفة الفكر المالي. الجيزة: وكالة الصحافة العربية. (ناشرون. مؤرشف من الأصل في 09

غالي، بطرس بطرس وعيسى، محمد خيري. (1959). المدخل في علم السياسة. القاهرة: مكتبة الأنجلو.

غنيم، أحمد محمد. (1957). تطور الملكية الفردية. القاهرة: دار النديم.

ماركس، كارل. إنجلز، فريدريك. (1975). ماركس انجلز مختارات. موسكو: دار التقدم.

مجموعة مؤلفين (1986). المعجم الفلسفي المختصر. موسكو: دار التقدم

منصور، أشرف. (2008). الليبرالية الجديدة: جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ميكيافيلي، نيكوللو. (2004). الأمير القاهرة: بسرينا للنشر والتوزيع. ترجمة أكرم مؤمن.

هوركهايمر، ماكس وأدورنو، ثيودور. (2006). جدل التنوير. بيروت:دار الكتاب الجديد المتحدة.

-عبد المجيد، وحيد (2010). الليبرالية نشأتها وتحولاتها وأزمتها في مصر. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب.

Bibliography

Abbey، Ruth (2005): "Is Liberalism Now an Essentially Contested Concept?"; New Political Science 27:461-480. Ackerman، Bruce (1980): Social Justice in the Liberal State. New Haven، Connecticut: Yale University Press. Arndt، Erich (1954):

Beveridge، William (1944): Full Employment in a Free Society. London: Allen & Unwin.

Beveridge، William (1945): Why I am a Liberal. London: Jenkins. Blomgren،

Bourdieu، Pierre (1998): Contre-feux: Propos pour servir à la résistance contre l'invasion néo-libérale. Paris: Éditions Liber.

Bourdieu، Pierre (1998a): "L‟essence du néolibéralisme"; Le Monde diplomatique Mars 1998.

Bourdieu، Pierre (2001): Contre-feux 2: Pour un mouvement social européen. Paris: Éditions Raisons d‟Agir.

Burns، Arthur R. (1930): "Die Konkurrenz (Untersuchungen über die Ordnungsprinzipen und Entwicklungstendenzen der Kapitalistischen Verkehrswirtschaft) [Review of Halm (1929)]"; The Journal of Political Economy 38:490-491.

Campbell، John L. and Ove K. Pedersen، eds. (2001): The Rise of Neoliberalism and Institutional Analysis. Princeton، New Jersey: Princeton University Press.

Chomsky، Noam (1999): Profit over People – Neoliberalism and Global Order. New York: Seven Stories Press. Clarke، Simon (2005): "The Neoliberal Theory of Society"; pp. 50-59 in Alfredo

Saad-Filho and Deborah Johnston: Neoliberalism – A Critical Reader. London: Pluto

Press. Cros، Jaques (1950): Le ―néo-libéralisme‖ et la révision du libéralisme.

Thèse Droit. Toulouse: Imprimerie Moderne. Eecke، Wilfried ver (1982): "Ethics

in Economics: From Classical Economics to Neo-Liberalism"; Philosophy and Social Criticism 9:145-168.

Friedman، Milton (1962): Capitalism and Freedom. Chicago: University of Chicago Press. Friedman، Milton (1980): Free to Choose. New York: Harcourt Brace Jovanovich.

Friedman، Milton and Anna J. Schwartz (1963): A Monetary History of the United States 1867-1960. Princeton، New Jersey: Princeton University Press.

Friedman، Thomas (2006): The World is Flat: The Globalized World in the Twenty-First Century. London: Penguin.

Friedrich، Carl J. (1955): "The Political Thought of Neo-Liberalism"; American Political Science Review 49:509-525.

Fukuyama، Francis (2006): America at the Crossroads: Democracy، Power and the Neoconservative Legacy. New Haven، Connecticut: Yale University Press. Gallie، Walter Bryce (1956): "Essentially Contested Concepts"; Proceedings of the Aristotelian Society 56:167-198.

Giddens، Anthony (1998): The Third Way. The Renewal of Social Democracy.

Cambridge: Polity. Gide، Charles (1898): "Has Co-operation Introduced a New Principle into Economics?"; The Economic Journal 8:490-511.

Gide، Charles (1922): Consumers'Co-Operative Societies. New York: Alfred A. Knopf.

Gray، John (1995): Liberalism. 2nd Edition. Buckingham: Open University Press. Halm،

Harvey، David (2005): A Brief History of Neoliberalism. Oxford: Oxford University Press.

Hayek، Friedrich A.، et al. (1935): Collectivist Economic Planning – Critical Studies on the Possibilities of Socialism. London: Routledge.

Merriam، Charles E. (1938): "The Good Society [Review of Lippmann (1937)]"; Political Science Quarterly 53:129-134.

Mises، Ludwig von (1962): The Free and Prosperous Commonwealth: An Exposition of the Ideas of Classical Liberalism. Princeton، New Jersey: Van Nostrand.

Munck، Ronaldo (2005): "Neoliberalism and Politics، and the Politics of Neoliberalism"; pp. 60-69 in Alfredo Saad-Filho and Deborah Johnston: Neoliberalism – A Critical Reader. London: Pluto Press.

Robert (1974): Anarchy، State and Utopia. Oxford: Blackwell.

Oxford English Dictionary (1989): "Liberal"; in Oxford English Dictionary، 2nd Edition. Oxford English Dictionary Online. Oxford: Oxford University Press. http://dictionary.oed.com/cgi/entry/50132669

Oxford English Dictionary (1989a): "neo-liberal"; in Oxford English Dictionary، 2nd Edition. Oxford English Dictionary Online. Oxford: Oxford University Press. http://dictionary.oed.com/cgi/entry/00322928 Palley،

Thomas I. (2005): "From Keynesianism to Neoliberalism: Shifting Paradigms"; pp. 20-29 in Alfredo Saad-Filho and Deborah Johnston: Neoliberalism – A Critical Reader. London: Pluto Press.

الفصل الثاني
الليبرالية والبرجوازية في مصر حتى 1952

1 - جذور البرجوازية المصرية في العصر الحديث

ظهرت الليبرالية في مصر نتيجة التغيير الذي أصاب التركيب الاقتصادي والاجتماعي المصري، واتجاه حركة القوى الاجتماعية تعبيراً عن ظهور قوى إنتاج رأسمالية جديدة، المنبثقة في ظل علاقات الإنتاج «الآسيوية» التي كانت سائدة في المجتمع آنذاك.

ولكي نتتبع ظهور الفكر الليبرالي في مصر، علينا أن نهتم بالكيفية التي ظهرت بها الطبقة الرأسمالية، حيث نشأت في سياق اقتصادي اجتماعي مختلف عن ذلك الخاص بالقارة الأوروبية، فلقد نشأت الليبرالية كفكر معبر عن الطبقة الرأسمالية في أوروبا التي صارعت علاقات إنتاج إقطاعية، وتشكل فكرها الليبرالي في خضمٍ هذا الصراع، كما أو ضحنا في الفصل السابق، بينما كان الوضع في مصر مختلفاً، فكان النمط الاجتماعي السائد في مصر عبر تاريخها الممتد، هوما يطلق عليه «نمط الإنتاج الآسيوي» (صادق سعد 1979). وهو مفهوم صاغه كارل ماركس عام 1883 في المسودات التمهيدية لكتاب رأس المال، وتبلورت الفكرة بعد ذلك في مراسلات ماركس وإنجلز المتبادلة عام 1853 حول الهند والمنطقة العربية وغيرهما في بلاد الشرق.

ونمط الإنتاج الأسيوي أو الشرقي هو النمط الذي أعقب نظام المشاعية البدائية (1) الذي عرفته البلدان الآسيوية والشرقية عامة، وأساسه يقوم على مجموعة من المشاعات الريفية أو المشتركات القروية التي يتحكم فيها حاكم واحد مستبد، وتجمع بين الزراعة والصناعة اليدوية، وتعتمد على الاكتفاء

الذاتي، وتخصيص الناس بقطع من الأرض، وتوجد المشاعات عامة حول المرافق المائية الكبيرة، وتخضع لإدارة واحدة عليا (الدولة) التي يعود إليها فائض الإنتاج في شكل ريعي، وتتولى هذه الإدارة في المقابل النهوض بالأشغال الكبرى الضرورية من صرف وري وطرق مواصلات وغيرها، عبر تنظيم جهود أفراد المُشتركات القروية، والدفاع عن الجماعات التي تعيش فيها وتوفير الأمن لها، وحماية طرق التجارة التي تتحكم بها الفئة الحاكمة، مما يجعل هذا النمط يقوم على المركزية المفرطة لكافة مناحي الحياة التي تنظمها عملية الإنتاج. وهو نمط ينشأ، كما هو ملحوظ، في المجتمعات النهرية التي تحتاج لجهاز دولة ضخم يقود وينظم الزراعة النهرية.

فبينما كان النمط الإقطاعي يقوم علي ملكية الأسياد للأرض وإدارتهم لها عبر علاقتهم المباشرة مع الأقنان كعلاقة تبعية القن للمُقطع، وحيث كان السيد هو المالك الأكبر والحاكم والقائد العسكري لجيشه المستقل والمتحكم في أمور الإقطاعية، قام النمط الأسيوي للإنتاج على المشتركات أو المشاعات القروية، التي يدار العمل فيها بشكل جماعي، والتي يمنع نتاج العمل فيها من أن يتحول إلى نتاج خاص، بل على العكس، يحول النظام المشتركي العمل الفردي داخل المشتركات مباشرة إلى وظيفة يكلف بها أحد أعضاء الجسم الاجتماعي، فطبيعة العمل تستدعي إنشاء هذه المشتركات التي تعتمد على حيازة الفلاحين المتساوين على أساس العمل من دون ملكية خاصة، «إن غياب ملكية الأرض هو مفتاح الشرق كله» (إنجلز 1853)، كما تقتضي قيام فاعلية زراعية وحرفية تنشد الاكتفاء الذاتي وإفراز الفائض، مما يحد من التجارة الداخلية ويجعل التجارة الخارجية بيد الفئة الحاكمة. (صادق سعد 1979).

ثم إنه من أجل التجارة الخارجية، تَنشأ محطات معزولة عن وسط الإنتاج، تتطور إلى مدن تتسع فعالياتها فتفرز العناصر الحضارية، كما يغلب الركود على هذا الأسلوب، لأن خضوع القوى المنتجة للعوامل المناخية والطبيعية وما يؤدي إليه من مستلزمات يحتم انصهار الفرد (الفلاح) في الجماعة، ويمنعه

من التحول إلى كائن مستقل عنها، أي أنه يمنع قيام صراع واضح على أساس اجتماعي للاستيلاء على فائض الإنتاج، لهذا تتم إعادة إنتاج علاقات الإنتاج نفسها بشكل منظم ودوري، وهنا يكمن سر «ركود» المجتمعات الآسيوية.

يرتبط النمط الأسيوي للإنتاج بالأساس بالمجتمعات النهرية، التي يكون شرط نشوئها هو قيام دولة مركزية لتسيير أمور النهر، حيث تتطلب الزراعة في هذه المجتمعات أن تقوم الدولة بنشاط واسع للعناية وتقويض النهر عبر إنشاء الترع والأفرع، وتنظيم الزراعة في القطر كله، وهوما يتطلب بدوره جهازاً بيروقراطياً عملاقاً يعمل على مراقبة النشاط الزراعي وتحصيل الناتج الزراعي وتوزيعه وتخزينه، لذلك كان شكل الملكية الخاصة غير دارج فيه، حيث كانت الدولة هي بمثابة المالك الأصلي لكل الأرض، وليس الفلاح الذي يزرع الأرض ويعمل بها سوى عامل تعهد إليه الأرض ولا يملكها، وكان ينتظم شكل العمل في الزراعة في شكل المشاعات القروية كما ذكرناً سابقاً، لذلك كانت الدولة هي المالك الفعلي لوسيلة الإنتاج الرئيسية وهي الأرض، ممثلة في حاكمها، وكان رمز الدولة في العصور القديمة هو الملك، الذي اعتبره المصريون المالك الفعلي لكل الأرض التي يرعاها ويحافظ عليها، بصفته حاكم الدولة، مما أكسبه طابعاً دينياً مقدساً، ومن هنا كانت الطبقة الحاكمة لا تنفصل عن الطبقة المالكة، عكس الحال في مجتمعات غرب أوروبا، وهذه الطبقة التي كانت تحكم وتملك يرمز إليها بمسمى المشترك الأعلى، بينما المشترك الأدنى هو المشترك القروي، الذي يتكون من الفلاحين المُتساوين على أساس العمل.

مفتاح نمط الإنتاج الأسيوي إذاً يكمن في غياب الملكية الخاصة للأرض، (وجدت الملكية الخاصة على مدار فترات زمنية متفاوتة ومتقطعة). فالأرض جميعها ملك الدولة كما تحتكر الدولة التجارة كذلك.

والنقطة الجوهرية التي تهمنا، هي أن الطبقة المالكة في ظل نمط الإنتاج الأسيوي هي نفسها الطبقة الحاكمة، نتيجة احتكار الدولة للأنشطة

الاقتصادية الكبرى، حيث لا يوجد فصل بين طبقة الملاك وبين أجهزة الدولة القائمة بالنشاط السياسي، والتي تسير العملية الإنتاجية على مستوى القطر بالكامل، (وهو الفصل الذي تقوم عليه الدولة البرجوازية الحديثة أو النمط الإقطاعي السابق عليها) (الأيوبي 1989)، وهوما يؤثر بشكل جوهري على نشوء الطبقات في المجتمع وعلى الطبقة الرأسمالية بالأخص، فَوجود طبقة مالكة تستأثر بـ الفائض الاقتصادي يحول دون تراكم الثروات خارجها.

ساد هذا النمط الآسيوي للإنتاج، أو ما أطلق عليه كارل فيتفوغل «الاستبداد الشرقي»، لما يقرب من أربعين قرناً من تاريخ مصر الاجتماعي الاقتصادي، من الحقبة الفرعونية انتهاءً بعَصر محمد علي كنمط تام، حيث قامت دولة مركزية منذ العهود المصرية القديمة، تولت مهاماً اقتصادية كبيرة استندت على دورها في تنظيم الري، واستمرت مالكة للأرض حتى صدور قانون المقابلة حسب أحمد صادق سعد، بينما استمر المشترك القروي موجوداً حتى الفترات الأولى للاحتلال البريطاني لمصر. (صادق سعد 1979).

والخلاصة أن النمط الأسيوي يعبر عن مجتمع شديد التنظيم، نازع إلى الركود، ولكنه يحمل في طياته عوامل فنائه عبر وجود عوامل تطوره داخله أيضاً، وهو بذلك يتسم بالطابع الهجين، حيث يحتوي على عناصر تدعم الركود وهي المتمثلة في وجود المشتركات القروية، وفي الوقت نفسه يحتوي على عناصر تفريد (من الفردية)، وهي عوامل تتطور على مدى زمني طويل بالمقارنة مع التشكيلات الأخرى، ويري صادق سعد أن التاريخ المصري القديم هو «مثالاً من أَنقى الأمثلة للنّمط الآسيوي». (المصدر نفسه).

وجدير بالإشارة إلى أن هذا النمط لم يقم على العبودية الفردية، (بل قام على العبودية المعممة، ومعممة يُقصد بها أن جميع الفلاحين في مصر كانوا يعملون لصالح الدولة، التي تستخرج قيمة عملهم وتستفيد بها حصراً وليس على أساس ملكية سيد لعبد ملكية مباشرة) أو على أساس الإقطاع، فلم

تعرف مصر هذه الأنماط إلا في طور هامشي وفترات هي غالباً ما تكون فترات ضعف الدولة المركزية، ويشير أحمد صادق سعد، إلى أن التكوين الاقتصادي الاجتماعي المصري لم يحتوِ فقط على النمط الأسيوي، طوال الفترة التي سبقت التحول الرأسمالي، الذي بدأ منذ عهد محمد علي، فقد عرفت مصر أنماطاً أخرى، مثل نُظم المشاعية البدائية التي وجدت عند القبائل البدوية والنوبية، كما شاب التكوين المصري بعض «التشوهات الإقطاعية» بتعبير سعد، فقد وجدت لبنات إقطاعية في أشكال مختلفة... إلا أنه يعود ليؤكد على أن هذه العلاقات الإقطاعية كانت هامشية، ومن سماتها أن التبعية الشخصية التي تنشأ في إطار العلاقات الإقطاعية بين المُشتغل وسيد الإقطاعية أو المُقطع كانت ثانوية، عندما وجدت في إطار التكوين الاقتصادي الاجتماعي المصري، ولم تحل محل علاقة التبعية الرئيسية إزاء الدولة (العبودية المعممة). (صادق سعد، نشأة التكوين المصري وتطوره).

تفكك النمط القديم ونشأة الرأسمالية المصرية

بدأ التكوين الاقتصادي الاجتماعي المصري يدخل في مرحلة جديدة مع الاحتلال العثماني (1517 - 1848)، وفي النصف الثاني منه بالأخص، وهي مرحلة تتميز بالسمات الانتقالية إلى النظام البرجوازي المصري، حيث يبدأ المشترك الفلاحي في الاختفاء تدريجياً، فبعد ثلاثة قرون من الحكم العثماني لمصر تجمدت خلاله حركة التطور الاجتماعي... عاد المجتمع المصري يشهد في الفترة التي سبقت الحملة الفرنسية، بداية نمو رأسمالي، إذ قام علي بك الكبير بمعاونة جماعات التجار الثرية بإقامة حكومة مركزية قوية في القاهرة، تمهيداً لفصل مصر عن الدولة العثمانية وإعلان الاستقلال ... والذي يؤكد المحتوى الرأسمالي لحركة علي بك الكبير الاستقلالية ليس اعتماده على طبقة التجار فحسب، وإنما أيضاً تفكيره في فتح طريق التجارة القديم بين الشرق والغرب (السويس- القاهرة- الإسكندرية) (أبوزيد 1989). ولكن سرعان ما تراجعت

المحاولة مع اغتيال محمد بك أبو الذهب لعلي بك الكبير، مُتآمراً مع الدولة العثمانية ضده، وانتقلت البلاد لمرحلة فوضى وصراع على السلطة، دامت حتى مجيء الحملة الفرنسية، ويؤكد سمير أمين أنه «يمكن إرجاع أصول الرأسمالية المصرية تاريخياً إلى عهد علي بك الكبير». (أمين 1985).

بينما يؤكد أحمد صادق سعد أن الثروات التي تراكمت في هذه العهود لم تكن هي الأساس الفعلي للرأسمالية المصرية، « فلكي توجد رأسمالية لا يكفي أن تكون هناك ثروة، بل يجب أن تكون هذه الثروة رأسمالاً، أي أن تكون معه قوة العمل وأدوات العمل سلعة أيضاً، الأمر المنتفي طالما كانت المشتركات القروية قائمة ومكتفية ذاتياً» (نشأة التكوين المصري وتطوره ص 99). وهو بذلك يرجع بداية التحول الرأسمالي إلى فترة حكم محمد علي لا إلى فترة علي بك الكبير.

محمد علي وبداية الانتقال الرأسمالي

فمع محمد علي تبدأ فترة التحول نحو التكوين الرأسمالي المصري الذي نعرفه حالياً، وقد تطلب هذا التحول توحيد جهاز الدولة، بإيجاد نظام منمط وإنشاء السلطة العامة المجردة من الشخصانية، ولعب الطغيان والعنف دوراً رئيسياً في تحقيق درجة عالية من المركزية الحديثة والتوحيد القومي على أسس جديدة، وهكذا تركزت السلطة السياسة في يد الوالي نفسه، وأخضعت الإدارة له تماماً، وتشكلت عدة مجالس استشارية وأنشئت الوزارات، كما أعيد تقسيم البلاد إلى مديريات علي رأسها موظفون مطيعون للمركز، وألغيت امتيازات الفرق العسكرية، وأصبح الجيش هو الأداة المسلحة في يد السلطة السياسية وليس أحد مكونات هذه السلطة، كما صدرت مجموعة كبيرة من القوانين واللوائح في مختلف المجالات، ذات طابع علماني، أي غير مستمدة من المصادر الدينية، وأقيمت المدارس العلمانية، وفُتحت فرص الترُقي العسكري والإداري للجميع، بعد أن كانت حكراً على الأجانب والأقليات، وأُخضِع الجميع

لضرائب موحدة، وبهذا تحققت الوحدة القومية على أساس الاقتصاد الوطني والدولة المركزية التي تحتكر السلطة (سعد 1979، الأيوبي 1989)، فلقد قدمت تحديثات محمد علي أساساً لتكوين الهوية القومية الموحدة لجماعة المصريين كما يلاحظ عديد من الباحثين. (البشري 1980).

«وكذلك فقدت الدولة الكثير من سمات المشترك الأعلى السابقة، لأنها اتخذت خصائص الدولة الرأسمالية الحديثة، فقد حلَّ نظام الضرائب العصري محل الخراج والعشور والعادات، وألغيت الامتيازات الرسمية التي كانت تتمتع بها الطبقة الحاكمة، وتمايزت الطبقة المالكة عن الأجهزة الإدارية، وانتقل جزءٌ من النشاط الاقتصادي القوي إلى المبادرة الفردية، وخاصة مع تغلغل رأس المال الأجنبي وظهور الصناعة الحديثة» (صادق سعد، نشأة التكوين المصري وتطوره، ص 105).

فالملكية الفردية الخاصة للأرض تتأسس فعلياً في العصر الحديث مع حكم محمد علي، الذي تيقن في البداية أن نظام حيازة الأرض القائم في مصر لا يوفر الموارد اللازمة لتحقيق مشروعه، فقرر تغييره، وأخذ منذ عام 1809 يُنحي الفئات التي وضعت أيديها على أراضي مصر سابقاً، وألغى نظام الالتزام، وصار هو نفسه مالك الأرض معبراً عن الدولة، ولم يعد الزُراع أكثر من مستأجرين لديه، وكان مديروه هم بمثابة وكلاء عنه في إدارة البلاد، يقومون بتوزيع الأراضي والإشراف على استثمارها ومراقبة زراعتها، وتم توزيع هذه الأراضي على الفلاحين لكي يقوموا بزراعتها، دون حق توريثها أو تداولها عن طريق البيع أو غيره من التصرفات، وأعقب ذلك استِيلاؤه على الأراضي التي كانت مملوكة للملتزمين.

لكن في إطار ذلك منح محمد علي بعض الأراضي غير المسجلة إلى المقربين إليه، وبعض رجال إداراته، وكبار ضباط جيشه، وأقر لهم بحق الملكية، وأعفاهم من دفع الضريبة عليها، وقد سميت هذه الأراضي بالأبعاديات، وقد كانت إما

غير مزروعة أو غير صالحة للزراعة، بينما اختص أفراد أسرته بالأرض الخصبة التي يسهل تحصيل ريعها وزراعتها، وعرفت هذه الأراضي باسم «الشفالك». (الدسوقي 1975).

كما تنازل منذ بداية عام 1839 لبعض الأوروبيين العاملين في الحكومة من الإنجليز عن بعض الأراضي، لتكون في حوزتهم على الدوام. (تقرير كامبل عن رفعت السعيد 2010).

وفي عام 1840 أعلن محمد علي نظام «العهدة»، ووزعت مساحات تتراوح بين -300 800 فدان على متعهدين، كانوا في حقيقتهم ممثلين للفئات الغنية من المجتمع، مثل كبار الضباط، التجار، الموظفين، والمستثمرين الأجانب، ومن هنا يبدأ التاريخ الحقيقي للطبقة الجديدة من ملاك الأرض المصريين، الذي قدر لهم أن يلعبوا دوراً كبيراً في الأحداث اللاحقة (المصدر نفسه).

وقد عمد محمد علي في أو اخر فترات حكمه إلى تخفيف القيود التي وضعها على تداول الأراضي بين الفلاحين القائمين على زراعتها، إذ أقر للفلاح في لائحة الأطيان الصادرة في سنة 1846 بحقه في التنازل للغير عن الأرض التي يزرعها، وحقه في رهنها، وكذلك حق استردادها إذا فُقدت منه بسبب الهجرة أو عدم القدرة على الزراعة، ونادراً ما كانت توجد حالات طرد من الأراضي، ما دام استمر زارعها في تسديد الضرائب، كما كانت تنتقل الأرض من يد إلى أخرى، ويسجل النقل في المحكمة، مقابل مبلغ يزيد عن ضريبة الأرض المقررة، وبناء على ذلك نشأ نوع من حق الملكية المكتسب على هذه الأراضي. (المصدر نفسه).

وكانت الأبعاديات التي أنعم بها الباشا على مقربيه، من رجال الدولة والعسكريين، بالإضافة للچفالك الخاصة بأسرته، تمتاز بعظم المساحة، ثم في عام 1837 أصبح المنعمون بها لهم الحق في توريثها، وفي عام 1846 أصدر تشريعاً (لائحة الأطيان) ينظم حيازة الأرض بالنسبة للفلاحين، فأجاز للفلاح حق رهن الأرض أو إسقاط منفعتها للغير أو تأجيرها، وحظر اغتصاب أطيان

الغير، فنص على ضرورة رد ما اغتصب إلى صاحب حق الانتفاع، وكان صدور هذه اللائحة بمثابة تقنين بعض أو ضاع حيازة الأطيان التي كانت سائدة بحكم العرف. (الدسوقي 1975).

هكذا نجد في نهاية عصر محمد علي فئات متعددة من حائزي الأرض، فهناك أعضاء الأسرة الحاكمة وعلى رأسهمَ الباشاً نفسه، والضباط الأتراك وكبار موظفي الحكومة وعدد محدود من الأجانب، والفلاحين، وهذا الوضع هوما يعتبر الأساس المُمهد للمِلكية الخاصة للأرض في مصر، ولكن في نفس الوقت حافظت الدولة على ملكَية قطع كبيرة من الأراضي أيضاً.

ففي مجال الزراعة، نجد انقلاباً في وضع الملكية الزراعية نحو مقدمات الرأسمالية، تمثل في القضاء على نظام الالتزام، وغرس بذور نظام الملكية الفردية الخاصة، وفي تعديل نظام الري وتنظيم الضريبة المفروضة على الزراعة والقائمين عليها. كما عملت الدولة على تحويل الإنتاج الزراعي من الإنتاج بهدف تلبية حاجات الاستهلاك المحلي، إلى إنتاج المحصولات النقدية التي تهدف لتحقيق الربح، الممثلة في القطن والقصب والأرز والنيلة، وكانت الدولة تحدد مساحات معينة من الحقول لإنتاج هذه المحصولات التي دُعمت بمشاريع تحسين الري (الحته 1967)، وبذلك بدأ التحول في البنية الاقتصادية من الركود الآسيوي والإنتاج المشتركي إلى مرحلة الحركة التي تمثل الحقبة الانتقالية نحو الرأسمالية.

الصناعة

أعطي محمد علي للصناعة اهتماما كبيراً، أتي على خلفية تطوير القدرات العسكرية للجيش المصري، فلقد أدرك الباشا مبكراً أن حكمه لن يستمر طالما لم ينشئ جيشاً وأسطولاً يجعلانه بمأمن من أي غزو خارجي، (سواء عثماني أو أوروبي)، وتطلب إنشاء هذا الجيش السيطرة على المرافق الاقتصادية وإنتاج الأسلحة والعتاد محلياً.

وقد كان اتجاه محمد علي نحو الصناعة يرتبط بالأساس بفكرة زيادة الموارد لسد حاجة الجيش، وتموينه والاستغناء عن سيطرة السوق الخارجية على مصر، فكانت الصناعات التي تتصل بالحرب هي شغله الشاغل، فكان يضع الاعتبارات الحربية في المقام الأول ويضحي في سبيلها بسائر الاعتبارات، ويتضح اهتمامه بالصناعات الحربية بوجه خاص من قوله في أحد أو امره: «إن كل عمل من أعمالنا له خطره وأهميته، ولكن مسألة الإكثار من البنادق هي أهم من كل شيء». (الأيوبي 1989).

لقد كان إنشاء مصانع الأسلحة والذخيرة في القاهرة سبباً في إنشاء المسابك، وتوسعت صناعة الحديد لسد حاجة الجيش والأسطول، وكان توسع صناعة الغزل والنسيج نتيجة لازمة لازدياد حاجة القوات المحاربة إلى الملابس القطنية والصوفية والأغطية والسجاجيد، ولا شك أن الإنتاج كان يساير الطلب الحربي، فيزداد معدل الإنتاج في فترات الحرب والاستعداد لها، ويتناقص في أعقاب الحروب. (المصدر نفسه).

ولكن كان اتجاه نحو بناء الإنتاج الصناعي في مصر مُدعماً بنزعة الاستبداد الشرقي المكتسبة تاريخياً من التركيب الاقتصادي الاجتماعي (الأسيوي)، حيث كانت الوسيلة المتبعة نحو الهدف هي وسيلة احتكار الدولة، وهو الأمر الذي يحول دون نشأة طبقة برجوازية صناعية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الظروف الملائمة لقيام صناعة حديثة كانت غير متوفرة، سواء على مستوى الفقر في الخامات، أو على مستوى نقص العمال الفنيين المدربين، بجانب نقص الادخار والاستثمار بسبب الفقر المدقع، والأهم من كل ذلك هو أن الإنتاج السلعي الكبير كان محدوداً، بسبب اقتصاد الاكتفاء الذاتي الذي كان يحظى به المشترك الفلاحي القروي، حيث كان ينتج الاحتياج البسيط للفلاحين من غذاء وكساء ومستلزمات زراعة داخل المشترك القروي، دون الحاجة للتوسع في الإنتاج.

كما كان جهاز الإنتاج الموروث عن المماليك بدائياً، فلم تكن الصناعة في الفترة المملوكية سوى حرف بدائية يقوم بها عدد قليل من العمال، لتزويد السكان بالضروريات الأولية من الغذاء والكساء والأدوات المنزلية، ولم تكن هناك صناعات تحويلية تتطلب استخدام عِدد أو آلات معقدة الصنع، فمعظم الآلات كانت تعتمد في تشغيلها على القوة العضلية وعمل المواشي، وكانت صناعات السلع الرخيصة الثمن التي يقبل عليها المصريون مشتتة في أنحاء مصر، بينما تمركزت الصناعات الترفيهية في أماكن محددة، وربما كانت صناعة الغزل والنسيج هي أهم صناعات هذا العهد، وتتفق المصادر الواردة عن هذه الفترة على أن طرق الإنتاج كانت بدائية إلي أبعد حد، ولم تكن المصانع تعرف من أصناف الوقود سوي قش الذرة والأرز والجلة، وكانت معرفة الصناع بالآلات التي أحدثت انقلابا في الصناعة في أو روبا منعدمة، حتي أن صناعة النسيج لم تختلف في تقنياتها وأدواتها عن ما ورث عن قدماء المصريين، وكان يستغرق مصنع السكر 25 يوماً على التوالي لإنتاج السكر من محصول فدان واحد. (الجريتلي 1952).

بدأ محمد علي باحتكار الصناعة المحلية بإغلاق الورش الأهلية التي تنتج الأقمشة القطنية، وأنشأ ورشاً حكومية مجهزة بآلات نسج الأقمشة القطنية بالقاهرة، وأمر أصحاب الأعمال والحرفيين السابقين بالعمل في تلك الورش باعتبارهم عمالاً مأجورين، وكان يرسل وكلاءَه إلى القرى ليشتروا لحساب الحكومة الخيوط التي تغزلها النساء، وأدخل الصناعات الكبيرة وكانت كلها منشأت حكومية لم يترك للجهود الفردية فيها مكاناً، ورغبة منه في الاستئثار بكل صناعة قام بالاستحواذ على الصناعات الصغيرة، وكان ذلك سبباً رئيسياً في تدهورها خصوصاً بعد أن فرضت عليها تقديرات ضريبية جزافية، وأصبح الصناع مجرد عاملين لصالح الدولة، يحصلون على أجورهم مقابل كمية ما أنتجوه، بعد أن كانوا يحصلون على ربح يتحدد تبعاً لقيمة السلعة، وقيدت حقوق الأفراد في إنتاج سلع منافسة، (كان المحتسب أو ناظر القماش يلاحق

صناع النسيج كما يلاحق المجرمين، وكانت عقوبة تصنيع النسيج للصالح الخاص تصل لدرجة الحرق بالزيت المغلي)، كما حرمت المصانع الكبيرة الصناعات الصغيرة من الموارد الأولية. (متولي 1974).

ولم يحدث أي تغيير ملحوظ في طرق الإنتاج البدائية للصناعات الصغيرة، ولم تحاول الحكومة تقديم النصح والإرشاد للصُناع، ولم ترشدهم إلى الوسائل الحديثة لزيادة الإنتاج، ولم تزودهم بما يحتاجون من رأس مال عن طريق القروض أو المعدات (المصدر نفسه).

وهذا التدهور في الصناعات الصغيرة هو الموضوع الأهم بالنسبة لنشأة الرأسمالية، فهي الأساس (مع التجارة) الذي نشأت عليه الطبقات البرجوازية الصغيرة حول العالم التي ستصبح كبيرة لاحقاً، ولكن كانت هذه السياسات الاحتكارية هي السبب الرئيسي في تأخير وعرقلة نشأة طبقة رأسمالية مصرية صناعية، فقد أضعفت عناصر كانت قوية في المدن ولها تأثير سياسي مهم أتي بالباشا نفسه إلى السلطة، وهذه العناصر كان من الممكن أن تخرج منها رأسمالية في المدن في المجال التجاري والصناعي، لكن الأسلوب الذي كان متبعاً في تعظيم الإنتاج لم يترك لها الفرصة في الانطلاق والنمو تلقائياً.

بالإضافة إلى أن هذه الصناعات لم تكن قادرة على منافسة الصناعات الأجنبية، خصوصاً أن مصر كانت حرة جمركياً لجميع الدول الأوروبية، بمقتضى المعاهدات الأوروبية التي وقعت عليها الدولة العثمانية.

بالفعل نجح محمد علي في أن يقيم صناعات حكومية كبيرة في مصر عبر جهاز الدولة، وتمكنت تلك الصناعات من تزويد الأعمال العسكرية بالموارد اللازمة، كما أنها لا تُختصر فقط في مجرد كونها وفرت موارد للدولة والجيش، فهي كانت بمثابة مدارس صناعية يتعلم فيها العامل المصري الصناعة الحديثة، على أيدي الخبراء الأجانب، ولكن سلوكيات محمد علي الاحتكارية، في نفس الوقت، قامت بضرب كل إمكانية لنشأة رأسمالية مصرية صناعية، تخرج

من قلب المجتمع لتصارع البنى التقليدية، وتشكل بنية رأسمالية حديثة كما حدث في الظرف الأوروبي، ونعني بالبنى هنا علاقات إنتاج جديدة مستندة علي أسلوب إنتاج جديد. (المصدر نفسه).

ولكن مع هزيمة محاولته التوسعية، وفشل الحملات العسكرية الخارجية التي حققت نجاحاً لم يستمر، والتي أدت إلى توقف الأعمال العسكرية، توقفت أهمية الصناعات الكبرى بالنسبة لمحمد علي، وبذلك تخلى بنفسه عن منظومة الصناعة المستندة على الاحتكار، ثم أخذت في التحلل شيئاً فشيئاً، وفي سنة 1837 صرح محمد علي بالاشتغال بصناعة النسيج لمن يشاء من الأهالي لقاء ضريبة شهرية، كما عادت مصانع النيلة إلى أهلها، وعادت الصناعات تباعاً إلى شكل من أشكال الحرية الاقتصادية، ولكن بعد أن ضاعت عليها فرصة الحركة لأكثر من ثلاثين عاماً. (الجريتلي 1952، متولي 1974).

التجارة

كانت التجارة في هذا العهد تجري عبر نظامين، الأول هو نظام الاحتكار الحكومي، والثاني هو نظام الامتياز، وكان نظام الامتياز عبارة عن إجراء يمنح امتيازاً شاملاً لتاجر واحد أو أكثر، في الاتجار في سلعة معينة، وكان يتم التعاقد بين الحكومة وبين صاحب الامتياز لمدة سنة أو أكثر مُحدداً جملة الإنتاج المَعني بقصد تسليمه بسعر محدد سلفاً، وكانت تعرض الامتيازات في المزاد، وكان صاحب الامتياز أحياناً يستخدم الميزة التي أعطيت له وحده ليعوض نفسه عن الثمن الذي دفعه. (المصدر نفسه).

ولكن لم يسمح الباشا بظهور ثروات كبيرة من التجارة، بل كان يصادرها قبل أن تتوسع، وهوما لم يفسح المجال لتراكم الثروة عند التجار المصريين، ولكنه سمح للأجانب المقيمين في مصر في تكوين الثروات، بل وسَاعدهم في تكوين بنك لم تكن الحكومة تتدخل في أعماله، ولكن سرعان ما فشلت تجربة أو ل بنك في مصر بسبب الإسراف في الإِقراض، إلى حد العجز عن الوفاء

بالالتزامات، بالإضافة إلى أن الوالي لم يلتزم بالوفاء بحصته في رأس مال البنك. (عبده 1965).

نجد في النهاية أن قطاع التجارة في عصر محمد علي لم يساهم في إحداث تراكم ثروة لدى التجار المصريين، بينما عهدت التجارة إلى الأجانب وفقاً لضوابط نظام الامتياز، على الرغم من ذلك، ساهم عصر محمد علي في إدخال مصر في السوق العالمي كعنصر تجاري مهم، نتيجة لإدخاله محاصيل نقدية جديدة عرفت بقيمتها الاقتصادية مثل القطن والأرز.

وبهذا نلاحظ أن الفئتين الأهم المنوط بهما إنجاز التحول البرجوازي للمجتمع، أي فئة التجار والصناع الحرفيين، لم يحظيًا بالفرصة المناسبة ليُراكما الثروات، وبالتالي لأن يتطورا ليحملا مشروعاً يؤسس لنمط إنتاجي جديد، كما حدث في الحالة الأوروبية، حيث كانت قوة الدولة وسيطرة الوالي على عوامل الإنتاج الرئيسية تحول دون تراكم هذه الثروة.

وهوما يحيلنا لمسألة هشاشة النمط الإقطاعي السائد في أوروبا، والذي سمح بتكوين الثروات لدى البرجوازية لتتفوق على الإقطاعيين أنفسهم، (وهوما أو ضحنا في الفصل الأول)، بينما لم يسمح النزوع الاستبدادي للدولة المركزية والتلاحم بين السلطة والملكية، بأن تتراكم هذه الثروات حتى في ظل نهضة تنموية كبرى مثل تلك التي حدثت في عصر محمد علي، كما أن الانقسام بين الريف والمدينة الذي وجد في أو روبا الإقطاعية، والذي تطور للصراع بين المدينة البرجوازية والريف الإقطاعي، لم يوجد في مصر في ظل الحكومة المركزية القائدة للتنمية والمُستأثرة بثمارها.

كما نستخلص أيضاً أن أسلوب محمد علي في إدارة المجتمع هو مزيجٌ بين الأساليب الاستبدادية للدولة الذي عرفها المجتمع المصري عبر تاريخه، وبين مشروع التحديث الرأسمالي الذي تولد عبر طموح محمد علي الاستراتيجي لمواكبة روح العصر، فلم يكن محمد علي رأسمالياً بالمعنى الواضح، لكن

مقتضيات التحديث في عصره كانت ترتبط بنقل المجتمع نحو النظام الرأسمالي.

ويرجع الأسلوب الاستبدادي المُتبع من قبل محمد علي إلى طبيعة التكوين الاقتصادي الاجتماعي المصري الممتد، والذي أو ضحنا معالمه سابقاً، فبعد التخلص من المماليك وجد محمد علي نفسه أمام مجتمع يلبي حاجاته وفقاً للمشتركات القروية، التي تتمتع بالاكتفاء الذاتي ولا تنتج الفوائض علي مستوى الزراعة لبيعها في السوق، كذلك على مستوى الصناعة كانت الورش المصرية بدائية، وتعمل لتكفي الضروريات الأولية فقط، لذلك كانت الطريقة الأوضح لتعظيم موارد الدولة تأتي عبر مركزة الإنتاج في يد الدولة ووكلائها في مختلف الصعُد، ولكن الصناعة المتمركزة في يد الدولة كانت تمنع أي إمكانية لنشأة طبقة رأسمالية على أساس صناعي أو تجاري، بينما كانت إجراءاته التدريجية في توزيع الأراضي لتنظيم الإنتاج تضع الأساس الأولي لطبقة كبار ملاك الأراضي، التي ستصبح لاحقاً الجناح الرئيسي في الطبقة العليا المصرية، وبهذا كان مصدر الثروة ومقياسها الفعلي يتركز في الملكية الزراعية، وليس في الإنتاج الصناعي أو التجارة الداخلية والخارجية.

لقد أدي نظام محمد علي في التحليل الأخير، إلى نشأة طبقة من كبار ملاك الأرض، ووضع إيرادات الدولة تحت تصرفها، في ظل وجود نسق مختلط بين الأسلوب الشرقي والأسلوب الرأسمالي الحديث، فقد استمر المستوى المنخفض للقوى الإنتاجية بعد تدهور المصانع الكبيرة، واستمرت بعض الأشكال المُشتركيَّة لعلاقات الإنتاج، كما استمرت بعض الطوائف الحرفية، كذلك استمرت «الطبيعة المشتركية» للدولة (أسلوب أسيَوي) حيث جمعت علاقة الحكم بالمُلك وحق استغلال رجال الدولة لوسائل الإنتاج، بالإضافة لاستمرار العمل بالسخرة في بعض الأحيان. (الأيوبي 1989).

وإذا حاولنا تلخيص مسار أعضاء طبقة كبار ملاك في هذا العهد، نجد أن المسار يتحرك كالتالي: في ظل احتياج محمد علي للإدارة الحديثة في مشروعه

التنموي احتاج أن يعلِّم المصريين على النمط الأوروبي، فجري تعيين الموظف المصري الذي «أجبر» علي التعليم من أجل الموقع الوظيفي، ثم يبدأ في الترقي في سلم الإدارة، فيحصل على الهبات من الوالي التي غالباً ما تكون في شكل ملكية الأراضي، ويلخص رفعت السعيد هذه الحالة بالمتوالية التالية: «ابن فلاح فقير -يتعلم - يتوظف- يصعد سريعاً ليصبح موظفاً كبيراً - يغدق عليه الوالي فيصبح مالكاً كبيراً». (السعيد 2010).

ومن المهم العودة إلى التأكيد على أن الدولة كانت الطرف الرئيسي في إنجاز مهام التحول الرأسمالي، فبدلاً من أن تترك الدولة الميدان الاقتصادي خالياً للتجار وأصحاب الصناعات، أصبحت هي أكبر مُشغل منفرد في الميدان الاقتصادي، وهكذا تمكنت مصر من التحول الرأسمالي عن طريق الانفصام الداخلي النسبي بين الدولة والطبقة، وذلك بأن تحولت»العشيرة» الحاكمة إلى طبقة مالكة كبيرة، فبدلاً من أن تكون الدولة معبرة عن مصلحة الطبقة المالكة فحسب، (كما هو الحال في النمط الرأسمالي الغربي)، كانت هي التي أو جدتها، ووفرت لها التراكم الضروري لكي تجري عملية الإنتاج الرأسمالي، «استمرت الطبقة المالكة الكبري تغذي قوتها الاقتصادية عن طريق «الحبل السري» الذي ربطها بالدولة حتى عام 1952 علي الأقل». (الأيوبي 1989).

بهذا نجد أنه رغم التحولات الكبرى في الهيكل الاقتصادي، كان التحول الرأسمالي في ظل محمد علي غير مكتمل ومحدود في بعض المجالات، وظلت التركيبة الاقتصادية الاجتماعية في مصر تحمل سمات انتقالية، (تداخل بين أشكال وأنماط الأسلوب الآسيوي الشرقي، وبين النمط الرأسمالي الناشئ)، نمط أو أسلوب الإنتاج الآسيوي المتمثل في تدهور مستوى الإنتاج، نتيجة لبقاء المُشتركات الزراعية رغم بداية تحللها، وحفاظ الدولة على تحكمها في مسار الاقتصاد، والطابع العائلي لكبار الملاك الأراضي، وبقاء العشائر والطوائف الحرفية، وهي جميعها مكونات ترتبط بالنمط الأسيوي ما قبل الرأسمالي.

ومع وفاة محمد علي بعد هزيمة مشروعه التوسعي - الذي على الرغم من هزيمته أكسب مصر وحدة قومية وصيغة وطنية متفردة ميزتها عن بقية ولايات الدولة العثمانية - أدت السياسات التنموية المعتمدة على الاقتراض التي اتبعها خلفاؤه إلى الاحتلال الإنجليزي لمصر، الذي أدى بدوره إلى مزيد من التهجين بين ما تبقى من الأسلوب الآسيوي (الشرقي) للإنتاج والنمط الرأسمالي، بالتركيز على تصدير القطن، وهي مرحلة مهمة في تبلور الرأسمالية المصرية، والتي تبلورت في إطار علاقة قوية مع الاستعمار، حيث تبيع القطن للمصَانع الإنجليزية، على سبيل المثال، ولكنها تجد نفسها كذلك في منافسة ضارية مع الأجانب المقيمين في مصر، وخاصة أصحاب المصارف وبنوك الرهونات، وفي نفس الوقت تحافظ في أسلوب إنتاجها على السمات شبه الشرقية التي أبقت القوى الإنتاجية الزراعية في مستوى منخفض حتى فترات متأخرة.

وهوما يعيدنا إلى أحد خصائص النمط الآسيوي للإنتاج الذي انتقلت منه مصر نحو التحول الرأسمالي، وهو طابعه الهجين بين الركود والتطور، الذي يكسبه صفة انتقالية دائمة (صادق سعد، نشأة وتطور التكوين الاجتماعي المصري)، فبينما نجد أن الإطار العام في مصر بعد حكم محمد علي أصبح رأسمالياً، إلا أنه يحتوي على السمات الشرقية في داخله، متمثلة على سبيل المثال في علاقة الدولة المضطربة بالملكية والمُلاك، وربما نلحظ كذلك أن الإطار الرأسمالي العام الموجود اليوم، تتخلله عناصر ما قبل رأسمالية، ترجع للإرث التاريخي للتكوين الشرقي، وهي الحالة التي سوف نستكشف أجزاءً منها، عبر المرور على علاقة الطبقة الرأسمالية المصرية بالدولة طوال العصر الحديث.

-الرأسمالية المصرية والاحتلال البريطاني

بعد إلغاء نظام الاحتكار الخاص بمحمد علي، بدأت قوي التصنيع الصغيرة والبدائية في النمو لفترة قصيرة، وترسخت الملكية الفردية الخاصة بصدور اللائحة السعيدية 1854، التي أقرت حق تسجيل الملكية وتوريثها، جاء

الاحتلال البريطاني الذي حطم نمو القطاع الصناعي والتجاري في مصر، لصالح نمو الزراعة وتعظيم أرباح طبقة كبار الملاك، على حساب الفئات العليا الأخرى.

فقد حوَّل الاحتلال سائر وادي النيل في فتراته الأولى إلى "مزرعة ضخمة لإنتاج القطن" حسب تعبير سلامة موسى (موسى 2013)، فيتضح من نسبة أرقام التجارة الخارجية، أن نسبة الصادرات المصرية من محصول القطن المُصدر للخارج كانت هي النسبة الأكبر، 87% في الفترة من 1900 إلى 1904، و93% في الفترة من 1910 إلى 1914، وعلى الرغم من ذلك حرص الاحتلال على ألا تقوم صناعات حقيقية في مصر، وخصوصاً صناعات القطن، فقد ورد في تقرير اللورد كرومر لعام 1905 أنه لا يجب السماح بقيام صناعة قطنية في مصر في ظل حماية جمركية، لأن ذلك سيضر بمصالح بريطانيا. (متولي 1974).

وقد حرص الاحتلال على إغلاق المصانع الحكومية وبيع مغازل القطن ومصانع النسيج التي بقيت عن فترة محمد علي، وعُطلت الترسانة التي كانت تقوم بصنع البنادق والذخيرة، وأُرهِق الحرفيون بشتى أنواع الضرائب، وسُنت القوانين الجائرة التي صَعبت الوضع كثيراً، وقد عملت السياسة البريطانية على ضرب أي محاولة من أصحاب رؤوس الأموال من المصريين أو الأجانب في الاستثمار في الصناعة، عبر زعم عدم جودتها (المصدر نفسه)، كما ألغى الاحتلال البعثات الصناعية إلى الخارج، وبيعت الورش والمعامل، وألغيت دار سك النقود، وألغيت الطوائف عام 1891، وحرمت الصناعة المصرية من أية حماية جمركية، واقتصرت مهمة البنوك على تمويل التجارة الخارجية، لتسهيل تصدير المنتجات الأولية واستيراد المنتجات المُصنعة.

وفي تقرير لكرومر عام 1898 يقول: "من قارن الحالة الراهنة بالحَالة القائمة من 15 سنة يري فرقاً ضخماً، الشوارع التي كانت مكتظة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف من غزالين وخياطين وصباغين ... قد أصبحت مزدحمة بالمقاهي والدكاكين المليئة بالبضائع الأوروبية، أما الصانع المصري

فقد تضاءل شأنه، وانحطت كفاءته على مر الزمن، وفسد لديه الذوق الفني، الذي طالما أخرج في العصر القديم المعجزات في الصناعة".(المصدر نفسه).

أدت هذه السياسة إلى وضع مأساويٍ بالنسبة للصناعة، فنجد أنه في عام 1916 كان هناك في مصر كلها 15 مصنعاً فقط تدار على النسق الأوروبي، ولا يزيد عدد العمال فيها عن 35 ألفاً، (Owen1996) ، كما قام الاحتلال بالتوسع في توظيف الأجانب، وخاصة الإنجليز في المناصب الرئيسية، فانتهى العصر الذهبي للموظفين المتمصرين بتعبير محمود متولي، وحل محلهم مستشارون إنجليز. (متولي 1974).

لكن الاستعمار البريطاني حطم في نفس الوقت، ما تبقى من اقتصاد المُشتركات القروية القائم على الاكتفاء الذاتي، حتى يفسح المجال لزراعة القطن وبعض المحصولات الأخرى، فاتحاً الأبواب للنمو الرأسمالي في الزراعة، ولكن على الرغم من قضاء الاحتلال على المشاعات القروية، لم ينتقل الإنتاج الزراعي في مصر إلى الطور الرأسمالي الكامل، فبقيت في الريف المصري علاقات ما قبل رأسمالية، وبعض من أشكال الاعتماد على الإمكانات الداخلية، في توفير الاحتياجات الأساسية، بمعزل عن السوق الرأسمالي. (صادق سعد 1979).

ولقد كان لأسلوب إدارة الاحتلال لاقتصاد البلاد أثرٌ كبير في تعظيم سوق الأرض وأهميتها، فقد تضاعف ثمن الفدان من 20 جنيهاً إلى 50 جنيهاً في بداية عهد الاحتلال، ووصل ثمن الفدان في الدلتا في سنة 1904 من 80-60 جنيهاً، وواصَلت قيمة الأرض الارتفاع حتى الأزمة المالية العالمية، ولكن سرعان ما عادت في الارتفاع ابتداءً من عام 1914، كما ارتفعت إيجارات الأراضي الزراعية بشكل كبير (من 12 إلى 18 جنيهاً في الأرض الجيدة)، وهوما شجع جميع الفئات العليا إلى شراء الأراضي، ليتم التأكيد على أن الأرض هي المصدر الأساسي للثروة. (متولي 1974).

وفي سبيل التوسع في رقعة الأراضي المزروعة، نتيجة اهتمام الاحتلال بزراعة القطن المُصدر إلى "لانكشير" ليضمن تفوق صناعة الغزل البريطانية، أقامت سلطة الاحتلال عديد من مشروعات الري، منها خزان أسوان، وقناطر أسيوط 1902، وقناطر زفتي 1903، وقناطر إسنا 1908، مما أدي إلى زيادة رقعة الأراضي المزروعة بشكل ملحوظ وتنظيم الإنتاج بدرجة عالية من العلمية. (المصدر نفسه).

كما انتشرت في فترة حكم الاحتلال شركات الرهن العقاري وشركات البنوك والأموال انتشاراً واسعاً، وكان من أهم هذه الشركات والبنوك هو البنك العقاري المصري 1880، برأسمال متمصر مرتبط بشركات أو روبية، والصندوق العقاري المصري وبنك الأراضي المصرية، اللذان تأسسَا عام 1902، كما تكونت ثلاث شركات فرنسية وانجليزية وبلجيكية وبنك ألماني، وقد أدي هذا الأمر إلى تشكيل فئة من كبار الملاك والتجار والمرابين، استطاعت أن تسيطر على مساحات شاسعة من الأرض، واشتغلت بالمضاربة عليها من خلال الشركات التي تأسست لهذا الغرض، وقد ضمت هذه الفئة المصريين والأجانب على حد سواء. (إمام 1986).

ولقد ساهمت هذه الأساليب المصرفية والربوية في تعميق ثروة ونفوذ كبار ملاك الأراضي، فنجد أن هذه الطبقة قد بدأت في استخدام الأساليب الرأسمالية في تعميق ثروتها.

وكان الأجانب يتحكمون في البنوك بدرجة تسمح لهم بتوجيه رؤوس الأموال، وكان التوجه نحو الزراعة والاستثمار فيها هو التوجه الغالب، ويأتي هذا التحكم الأجنبي في ظل تحكم كامل للاحتلال في النظام المالي والمصرفي، فكان الجنيه الاسترليني مطروحاً للتداول في السوق المصري أكثر من الجنيه المصري، وفي عام 1916 حلت السندات البريطانية محل الذهب في الغطاء النقدي المصري. (Owen 1996).

نلاحظ إذاً، أن السياسات المتبعة من الاحتلال قد أغلقت الباب أمام استثمار وعمل المصريين في الصناعة والتجارة، لتصبح الأرض المزروعة هي المصدر الفعلي للثروة، وهوما ساهم في توسع الاتجاه نحو شراء الأرض وزراعة القطن أو تأجيرها، وهوما أدي إلى زيادة هيمنة فئة كبار الملاك على تركيبة الطبقة العليا، ليصبح التراكم الرأسمالي للثروة قادماً من خلفية الزراعة وملكية الأراضي، وليس الصناعة والتجارة.

وجدير بالإشارة إلى أن السلوك الملحوظ لكبار الملاك، هو إقامتهم خارج الريف حيث توجد ملكياتهم، وهوما أدى إلى تداخل في العلاقة بين المدينة والريف، كما أدى هذا الوضع إلى أن المدينة حظيت باهتمام الطبقات العليا، بينما بقي الريف القائم على الزراعة مهملاً ويعاني من التخلف، على الرغم من كون الطبقة المهيمنة تراكم ثرواتها بالأساس عبر الإنتاج في الريف (السعيد 2010)، وهذا التداخل في العلاقة بين الطبقة العليا في مصر والمدينة والريف هو أحد الدلالات المميزة للطبقة الرأسمالية المصرية، والتي اختلفت عن نظيرتها الأوروبية، التي تمركزت في المدينة وتصارعت مع الريف الإقطاعي في فترات صعودها.

ظل التوسع في شراء الملكية الزراعية على حساب الصناعة والتجارة قائماً في ظل الاحتلال، بدافع الانكماش الحاصل في السوق الناتج عن سياسات الاحتلال الاقتصادية، فلقد ساعد الاستعمار على تراكم رأس المال في جيوب الملاك الكبار، الذين كانوا يستغلون جزءً من أرباحهم من القطن في السلع الترفيهية والكمالية، والباقي يعيدون استثماره في الأرض مرة ثانية، إلى أن جاءت لحظة شعر فيها هؤلاء الملاك الكبار بقيمة الاستثمار الصناعي والتجاري، وفي الوقت نفسه الذي ضعفت فيه إنتاجية الأرض، وصاحب ذلك هبوط في أسعار الحاصلات الزراعية، والقطن بالأخص. (متولي 1974).

هذه اللحظة هي لحظة نشوب الحرب العالمية الأولى، فكان أن تدخلت الدولة في الاقتصاد نتيجة الحرب، فأو جَدت نظام البطاقات بسبب عدم توافر

السلع التموينية التي استُهلكت في الحرب، نتيجة لمشاركة مصر في الحرب اقتصادياً لصالح المملكة البريطانية، وقد صادف اندلاع الحرب جني محصول القطن، وأدت عوامل الاضطراب التي كانت سائدة إلى قلة الطلب على القطن، فانخفضت أسعاره بشكل كبير (الثلث تقريباً ثم تراجعت إلى النصف).(البراوي 1954)، لكن أسعار القطن عاودت الارتفاع نتيجة للطلب الحربي عليه، وعلى الرغم من ذلك عادت الحكومة لتحديد المساحات المزروعة، مما جعل استفادة الملاك من هذا الارتفاع محدودة.

كان لهذه الحرب أثرٌ بالغٌ على نفوس المصريين جميعاً تجاه المستعمر، وبالأخص كبار الملاك، ففي سنة 1918 احتكرت السلطة البريطانية محصول القطن بالكامل، وحددت سعر الشراء بأقل كثيراً من سعر تداوله العالمي، وكان امتناع ورود السماد وإنهاك التربة الزائد قد أدي إلى ضعف إنتاجية الفدان، بالإضافة لظهور المنافسة في زراعة القطن من قبل السودان، وعودة الولايات المتحدة إلى المنافسة العالمية في هذا القطاع، بهذا أصبح التوسع الزراعي مكلفاً، ويدر ربحاً أقل من الأرباح التي تحققت سابقاً(متولي 1974). من هنا بدأ كبار الملاك، أصحاب التراكم الرأسمالي المكتسب من الأعوام السابقة، في التفكير في الاستثمار الصناعي والتجاري لأول مرة.

وقد تبلور هذا التفكير في شكل القرار المتخذ من رئيس الوزراء حسين باشا رشدي بتشكيل لجنة التجارة والصناعة 1916، التي ستكون مهمتها "الوقوف على مبلغ تأثير الحرب الحاضرة في صناعة البلاد وتجارتها، والنظر في التدابير التي تؤدي إلى إيجاد أسواق جديدة لتصريف الحاصلات المصرية، أو إلى استبدال الأصناف التي انقطع ورودها بغيرها من الأصناف المصنوعة في الديار المصرية، أو التي ترد من البلاد المسموح بالتعامل معها". (تقرير اللجنة 1919).

وبالفعل نجحت اللجنة في وضع تصور شامل عن مشاكل الصناعة والتجارة في مصر، مع اقتراح وسائل الحل من قرارات وتشريعات وسياسات لإنجاز المهمة، وكان من بين أعضاء اللجنة الخمسة: طلعت باشا حرب.

- بنك مصر وتردد كبار الملاك

وطلعت حرب هو ابن الطبقة الوسطى المدينية، الذي أتى من خلفية عائلة بدوية، استوطنت الريف المصري وتبنت عاداته، وبعد تدهور حال أسرة طلعت حرب من بين بقية فروع عائلة حرب الكبيرة، اتجه نحو المدينة وتلقى تعليماً راقياً في مدرسة الحقوق الخديوية وتعلم اللغة الفرنسية، وقد كان أهم الداعمين والمروجين لضرورة تحويل مصر إلى مجتمعٍ صناعيٍ يحقق آمال وتطلعات المصريين في الاستقلال والريادة.

ويمثل بنك مصر نقطة تحول تاريخي في مسار التركيبة الاقتصادية الاجتماعية المصرية، وفي سلوك الطبقة العليا في مصر، فهو«نقطة بداية التكوين الرأسمالي الفعلي الذي يعتمد على الإنتاج الكبير بصورة مصرية، ويعمل على أسس عقلية رأسمالية» (متولي 1974، ص179).

في بداية دعوة طلعت حرب لتأسيس البنك، شارك عديد من أعيان الريف المصريين في التأسيس بالمساهمات المالية، حيث قدم كبار ملاك الأراضي الدعم الكافي، عبر المساهمة بودائع تجاوز حجم مساهماتهم فيه بحوالي 92% من رأسمال البنك، ويرجع إريك دافيز - كما استخلصنا سابقاً - هذا الاتجاه نحو الاستثمار في بنك يدعم الاقتصاد الوطني من قبل كبار ملاك الأراضي، إلى الصعوبات التي صادفت القائمين على زراعة القطن فيما تلا الحرب العالمية الأولى، فالعديد من ملاك الأراضي أدركوا الحاجة لتنويع القاعدة الاقتصادية التي يقومون عليها، بتحويل جزءٍ من رؤوس أموالهم من الزراعة للعمل في الصناعة. (دافيز 2009).

يأتي تأسيس بنك مصر كتعبير مُلح عن حاجة المجتمع المصري للاستثمار في الصناعة عبر المصريين أنفسهم، وليس الأجانب، فلقد كانت الصناعة في هذه الفترة تحقق مصالح كبار ملاك الأراضي والشرائح العليا من الطبقة

الوسطى المصرية بالدرجة الأولى، وكانت حجة المستعمر الرئيسية في مواجهة أي طرح لتدعيم الصناعة في مصر، هي أن مصر بلد زراعي لا يتوفر لديها لا الإمكانيات المادية ولا البشرية لقيام الصناعة، وكان مسعى طلعت حرب الأول هو إثبات عكس ذلك، ولم يكن البنك بنكاً عادياً، بل اختص بتأسيس الشركات وإدارتها أيضاً، ولم يكن يسعى لتكبير رأسماله كهدف رئيسي، بل كانت التنمية الاقتصادية على أساس صناعي هي المستهدف الرئيسي، وبالفعل نجح البنك في تحقيق المهمة الموكلة إليه منذ فترة تأسيسه عام 1920 حتى عام 1939، ففي تلك الفترة نجح البنك في تأسيس 20 شركة كبرى هي: مطبعة مصر - شركة مصر لخليج الاقطان - شركة مصر للنقل والملاحة - شركة مصر للسينما - شركة مصر للغزل والنسيج - شركة مصر لمصايد الأسماك - شركة مصر لنسيج الحرير - شركة مصر لتصدير القطن - شركة مصر للطيران - شركة بيع المصنوعات المصرية - شركة مصر للتأمين - شركة مصر للملاحة - شركة مصر للسياحة - شركة مصر للسياحة والنسج الرفيع - شركة مصر لأعمال الأسمنت - شركة مصر صباغى البيضا - شركة مصر للمناجم والمحاجر - شركة مصر للزيوت - شركة مصر للمستحضرات الطبية - شركة مصر للحرير الصناعي، بالإضافة لبعض الشركات التي تأسست والتي لم تتمكن من مزاولة أعمالها بسبب أزمة البنك عام 1939 مثل شركة مصر لصناعة الدخان. (متولي1974).

ولكن انتهت هذه التجربة الوطنية للارتقاء بالاقتصاد المصري نحو الصناعة بالفشل كما هو معروف، وكان ذلك نتيجة لعوامل هيكلية كثيرة، في مقدمتها السوق العالمي والتغيرات التي طرأت عليه بعد الحرب العالمية الأولى.

ففي عام 1939 اضطربت حالة الاقتصاد العالمي بشكل أثار فزع المودعين، مما ترتب عليه زيادة الطلب على سحب الودائع من البنوك، وتعرض بنك مصر كغيره من البنوك لهذا التهافت على سحب الودائع بشكل جنوني، (نصف مليون جنيه في اليوم الواحد)، وكان الضغط الأكبر الذي تسبب في الأزمة قادماً من قبل صندوق توفير البريد الحكومي، الذي ركز على سحب ودَائعه الكبيرة من بنك

مصر بالذات، دون أن يقترب من وَدائعه لدى البنك الأهلي. (مرسي 1966).

وعلى الرغم من أن السبب المباشر لانهيار بنك مصر هو سبب عالمي، حيث كان اندفاع المودعين لسحب مدخراتهم لديه بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية، إلا أن عدم توافر ودائع للوفاء بطلبات المودعين في 1939 كان يرجع كذلك لصلة البنك بالفئة المهيمنة من الطبقة الرأسمالية، وهي طبقة كبار ملاك الأراضي كما أو ضحنا، فمع مساهمة هذه الطبقة بالقسط الأعظم في رأسمال البنك، أثقلته بالمقابل بكميات كبيرة من الرشاوي التي كانت تنتظرها، في شكل قروض ومناصب في مجالس الإدارات، رغبة في الحصول على الدعم المالي والسياسي، ومع التوسع الزائد من قبل أعضاء هذه الطبقة في الحصول على قروض رهن متعددة، لرغبتهم في توسيع رقعة ما بحوزتهم من الأراضي، لجأوا للبنك لمساعدتهم على الوفاء بالمستحقات التي كانت عليهم، بعد بداية الكساد العالمي الكبير، فبدأ رأس مال البنك في الانكماش، وهنا يتأكد أمامنا أن الأرض والزراعة تأتي في المقام الأول بالنسبة لكبار ملاك الأراضي المصريين أو المتمصرين، ثم أتت الصناعة لتشكل اهتماماً ثانوياً تراجعوا عنه مع أو ل اختبار عملي.

وعلاوة على ذلك، بالعودة لمرحلة ما قبل تأسيس البنك، فحين عرض مشروع قانون لبناء بنكين أحدهما للائتمان الزراعي والآخر للائتمان الصناعي، رحب ملاك الأراضي بالأول دون الثاني، وبالتالي فقد أُرغم البنك على توفير كل الائتمان الطويل الأجل لشركائه، وهوما كان سبباً رئيسياً في أزمة السيولة لديه في 1938 و1939، كذلك كان البنك مرغما على توفير الائتمان طويل الأجل للمشروعات المحلية الصغيرة، وهوما كان التزاماً آخر على عاتق البنك في مقابل الحصول على دعم الحكومي، كما عارضت فئة تجار القطن الكبار الذين ساهم بعضهم في تأسيس البنك محاولة طلعت حرب فرض التعريفات الجمركية، نظراً لأن مصالحهم تطلبت تأييدهم الكامل لحرية التجارة. (دافيز 2009)، وهوما أضر بنمو الصناعة المصرية التي عانت أيضاً من انفتاح السوق

المصري على بضائع السوق العالمي.

ويجب الإشارة هنا إلى الدور الذي لعبه رأس المال التابع المرتبط بالاستعمار، فقد قام بعض كبار المستثمرين أمثال محمد عبود ومحمد فرغلي وعلي يحيي بسحب ودائعهم من البنك بشكل مدبر، كما كان لهم دور رئيسي في دفع صندوق البريد الحكومي أن يحذو حذوهم. (حسن 1970).

واستمراراً في رصد «رغبات» الرأسماليين المصريين التي ساهمت في فشل البنك، نجد أن سيكولوجية الرأسماليين المصريين نفسهم، ونظرتهم للترقي الاجتماعي، كانت أحد أو جه مشكلة سلوكها في التعامل مع البنك الوطني، فإذا كان «مفتاح» الثقافة البرجوازية المصرية حسب تعبير دافيز، هو الرغبة في الاستحواذ على المزيد من الأراضي، فإن هذه الرغبة كانت مصحوبة في الغالب برغبة في الإقامة بالمراكز الحضرية، لا سيما في القاهرة والإسكندرية كما أو ضحنا سابقاً، ولكي يتم إقناع المديرين بالعمل في محالج القطن أو مكاتب فروع شركات المجموعة المصرية أو البنك الموجودة في المناطق الريفية، فإن بنك مصر كان ملزماً بتقديم رواتب ضخمة، وهوما زاد من الضغوط المالية المفروضة على موارد البنك (دافيز 2009).

في عام 1939 طلب طلعت حرب تدخل الحكومة لإنقاذ البنك، وهوما تطلب، اتساقاً مع مصالح الرأسمالية الأجنبية والمحلية التابعة لها وبعض رجال السياسة المقربين من القصر الملكي، أن يُجبر طلعت حرب على الاستقالة، مقابل بقاء البنك سالماً، بعد هذه المؤامرة التي حيكت ضده (رشدي 1954)، ولكن منذ هذه اللحظة أصبح البنك مُتحكماً فيه من قبل الرأسمالية الكبيرة التابعة، التي حولته لاحقاً لأحد وسائلها التجارية الاحتكارية، وفي مقدمة هؤلاء الرأسماليين الكبار أحمد عبود وعلي يحيى ومحمد فرغلي، فركّز البنك على صناعة النسيج في ظل سيطرتهم، وقاموا بتصفية شركات الدخان والأسماك والمناجم والمحاجر، وبيعت شركة الملاحة لعلي يحيى (مرسي 1966)، ونجد

أن كل من أحمد عبود وعلي أمين يحي ومحمد فرغلي عمل في الغالب وكيلاً للرأسمالية الأجنبية وسمساراً لها، خصوصاً في مجال المقاولات، واشترك بعض منهم في إقامة مشروعات مع رأس المال الأجنبي، وكانوا بمثابة أدوات في يد القوى الرأسمالية الأجنبية، وفي نهاية الأمر وجد هؤلاء أن التحالف مع الرأسمالية الأجنبية يحقق لهم تراكم أرباح مضمون، ولكن ينبغي هنا التأكيد على أن النظام المصرفي والتجاري كانت الغلبة فيه للأجانب، مما جعلهم قادرين على التحكم بدرجة تجعل مواجهة الرأسمالية المصرية لهم أمراً غير محمود العواقب، فنجد أن معظم المشاريع الاقتصادية في القطر المصري بالكامل لا تخلو من الأجانب في إداراتها، باستثناء شركات بنك مصر. (دافيز 2009).

وغير البنك سياساته من دعم الصناعة، إلى بنك يخدم مصالح مساهميه الرئيسيين، وهوما يرد بوضوح في تقرير الإدارة الجديدة للبنك عام 1941، «نحن لن نقدم قروضاً طويلة الأمد وسنركز بقدر الإمكان على الوظائف البنكية التجارية» (تقرير مجلس الإدارة نقلاً عن متولي 1974).

وبهذا كان سلوك الرأسمالية المصرية النابع من موقعها الاجتماعي، هو السبب الثاني أو المحلي، (حيث السبب الأول هو دولي: السوق العالمي كما ذكرنا)، في فشل تحقيق المستهدفات الصناعية للبنك الوطني الكبير، الذي سعي لتمويل انتقال المجتمع المصري من الزراعة نحو الصناعة، وعلى هذا يتفق معظم الباحثين بهذا الصدد، أن الرأسمالية المصرية فشلت في تحقيق مهمتها الأولى، وهي إنجاز التحول نحو الإنتاج الصناعي الذي يدخل البلاد في مجموعة الدول المتقدمة، وفضلت أن تحقق تراكم الثورة عبر الزراعة والأعمال المصرفية العاملة عليها في أغلب الفترة التي سبقت قيام الثورة في 1952.

لقد فشلت الرأسمالية المصرية، في أن تحقق مهمة تحويل المجتمع المصري إلى مجتمع صناعي متقدم، يساهم بشكل إيجابي في الاقتصاد العالمي، فبقيَ الاقتصاد المصري أسيراً لكونه مجرد سوق من أسواق الرأسمالية

العالمية، التي تنتج السلع المتطورة وتبيعها فيها، وكان الطابع الذي يغلب عليها هو طابع الطبقة الوكيلة لأعمال الرأسمالية الأجنبية، وبهذا فهي تصبح طبقة تابعة لرأس المال العالمي، تدير نشاطها الاقتصادي بناءً على توجهات مصلحية قادمة من خارجها، وينحصر نشاطها لاحقاً في الأعمال الريعية غير الصناعية، وإقرارنا بحقيقة أن الطبقة الرأسمالية المصرية فشلت في تحقيق مهامها التحويلية للمجتمع، يعني أن البنية الرأسمالية التي استمرت لاحقاً، وحتى يومنا هذا هي خليط بين الأسلوب الرأسمالي وما تبقى من التكوينات الاقتصادية الاجتماعية ما قبل الرأسمالية، هكذا وقف المجتمع المصري في منتصف الطريق بين تكوينات رأسمالية حديثة، وأخرى تنتمي لأشكال العلاقات ما قبل رأسمالية.

كانت المنجزات التنويرية، وانتشار الأفكار الليبرالية، ووصولها للسلطة السياسية في أو روبا، هي النتيجة المباشرة لانتصار الطبقة البرجوازية الصناعية الأوروبية على عدوها الإقطاعي، وهي في إطار هذا الصراع قامت بتغيير شكل العلاقات في المجتمعات، بناء على أسلوب الإنتاج الجديد وهو أسلوب الإنتاج الرأسمالي الصناعي الحديث، وهوما لم يحدث في مصر، فبقِي المجتمع يعاني من تداخلٍ بين علاقات شبه رأسمالية وأخرى رأسمالية، أُدخلت عبر محاولات التحديث التي قامت بها الدولة في عهد محمد علي، وبالتهجين الذي مارسه الاحتلال في العلاقات في المجتمع المصري، عبر ربطه للاقتصاد المصري بالاقتصاد العالمي، والتحديثات السياسية والفكرية التي أدخلها، والمحاولات المتراجع عنها من قبل الرأسمالية المصرية في الاتجاه نحو الصناعة كمصدر لتراكم الثروة، والسبب الفعلي، الذي حاولنا أن نبينه، في عدم اكتمال الانتقال البرجوازي، هو أن الرأسمالية المصرية ما قبل 1952 كانت من أصول زراعية وليس صناعية أو تجارية، فكانت طريقتها في تحقيق التراكم لا تتناقض مع المجتمع ما قبل الرأسمالي، بل تتقابل معه، فاستغلت هذه الطبقة كل من النمط القديم والجديد معاً في تحقيق التراكم، وهوما يجعلها تختلف اختلافاً

جوهرياً عن نظيراتها الأوروبية، كما أنها كانت تجد صعوبة في منافسة رأس المال الأجنبي الذي تمتع بحماية الجهاز المصرفي والحكومات التابعة للاحتلال.

وقد عرضنا في هذه السطور القليلة مسار نشأة الرأسمالية المصرية وتطورها حتى عام 1952، ليكون أساساً نستند عليه في تفسير مواقف واتجاهات النخب السياسية والفكرية التي عبرت عن مصالح هذه الطبقة، وتماهت معها بما يناسب مصالحها، فلقد ظلت الرأسمالية المصرية عبر أحزابها ونخبها السياسية والفكرية تتسم علي الدوام بالمواقف المختلطة بين ليبرالية البرجوازية ورجعية ومحافظة كبار ملاك الأراضي، مما انعكس على توجهاتها الأيديولوجية والسياسية، فإذا تناولنا الموقف من الاحتلال الأجنبي مثلاً نجد تفاوتاً بين حزب الوفد الأكثر راديكالية في رفض الاحتلال، بينما نجد كذلك أحزاب الأقلية الأقرب للتحالف مع الاحتلال، ونجد تأرجحاً بين كل من الأحزاب والمثقفين حول موضوعات كالعلمانية والعقلانية الحداثية والديمقراطية الليبرالية، وحرية المرأة والمساواة الكاملة بين الأفراد إلخ ... ويرجع ذلك، في اعتقادنا، لهذا الطابع الهجين للرأسمالية المصرية الناتج عن تاريخ نشأتها ومسار تطورها في ظل تركيبة اقتصادية اجتماعية تختلف عن الظرف الأوروبي اختلافاً جذرياً.

2 - الليبرالية المصرية قبل 1952 : نماذج من الحياة الحزبية وعلاقتها بالمفهوم الليبرالي.

تيار الأقلية:

حزب الأمة

بعد أن ارتبطت موجة التحديث في مصر بتيار التجديد الإسلامي، الذي قاده مثقفون مثل رفاعة الطهطاوي ومحمد عبده وجمال الدين الأفغاني وغيرهم، ساد المناخ الفكري الملائم للتطور الموضوعي للفكر السياسي للرأسمالية المصرية، وكان أهم الشخصيات التي مثلت هذا التوجه الجديد ليبرالي الميول، هو أحمد لطفي السيد، وهو الملقب بأبو الليبرالية المصرية وأستاذ الجيل، حيث يمكن القول أنه أسس مدرسة فكرية محددة المعالم تتلمذ فيها العديد من السياسيين الليبراليين.

وأحمد لطفي السيد هو القائم على جريدة «الجريدة» لسان حال حزب الأمة، ومُنظر الحزب الرئيسي، وهو الحزب الذي تأسس عام 1907، برئاسة محمود سليمان باشا ومعه مجموعة من الباشوات الأثرياء، وحزب الأمة هو أحد طرفي نقيض في السياسية المصرية، بصفته معبراً عن الليبرالية المصرية وتيار الحداثة الغربية في بداية القرن، في مواجهة الحزب الوطني ذي التوجه الوحدوي الإسلامي.

وعبر جريدة «الجريدة» رفع أحمد لطفي السيد لواء الفكر الليبرالي، واستهدف نقل جوهر الليبرالية الكلاسيكية إلى الممارسة اليومية في السياسة المصرية، فكان معنياً بتشكيل هوية المصريين على أساس وطني صرف، أي غير ديني أو عرقي، ليكون أو ل الدعاة المتمسكون بالهوية المصرية، حيث يُنظر لمصر باعتبارها وطناً مستقلاً عن أي هوية أخرى، سواء عن الهوية الاسلامية الجامعة لكافة المجتمعات التي تدين بالإسلام، أو عن الهويات القومية ما

فوق الوطنية مثل القومية العربية، واتساقاً مع ذلك، كانت فكرة المواطنة التي لا تفرق بين المصريين على أساس الدين أو اللون أو العرق هي الركيزة الرئيسية لدعوته الليبرالية.

ويمكن تبيان مدى ارتباط أفكاره بِالليبرالية الغربية، من عدة نقاط تمثل ركائز التوجه الليبرالي الكلاسيكي ومبادئه، التي عرضناها سابقاً.

كانت الليبرالية وفقاُ لتسمية لطفي السيد هي مذهب الحرية، أو مذهب الحُريين، وهو» مذهب يقضي في الأصل بألا يكون للحكومة سلطان إلا على ما أو لته الضرورة إياه، وهو ثلاث ولايات: ولاية البوليس، ولاية القضاء، وولاية الدفاع عن الوطن، وفيما عدا ذلك من المرافق والمنافع فإن الأولوية فيها للأفراد، والحكومة يجب أن يقف سلطانها داخل حدود الضرورة.» (ريكر 2012،ص28).

أستوعب لطفي السيد المذهب الليبرالي وفهم أساسه القائم على الحرية، فكانت «الحرية» هي موضوع متكرر في كتاباته، فهي ذلك المبدأ «المقدس» وهي «غذاؤنا الحقيقي الذي به نحيا، ومن أجله نحب الحياة، ليس هو إشباعِ البطون الجائعة، بل هو غذاء أيضاً كالخبز والماء، ولكنه أعز مطلباً وأغلى ثمناً، فهو إرضاء العقول والقلوب، وعقولنا وقلوبنا لا ترضى إلا بالحرية».(ريكر 2012 ،ص19).

ونجد أن لطفي السيد وضع على عاتقه إعادة إنتاج الفكر الليبرالي، الموجود لدي أعلام الليبرالية الكلاسيكية في السياق المصري، فقدم لقارئ الجريدة الأفكار الليبرالية مستخدماً الألفاظ العربية ببراعة.

وكان لطفي السيد علمانياً، حيث نظر للدين بصفته علاقة فردية بين الإنسان والخالق، بينما تقوم علاقة الفرد بالحكومة على مبادئ المنفعة، (عفاف السيد 1980)، واستناداً على مبدأ المنفعة والهوية الخاصة بالأمة المصرية، هاجم لطفي السيد وحزب الأمة فكرة الجامعة الإسلامية: «أما كون

الجامعة الإسلامية موجودة وجوداً حقيقياً، أو أنها مقصد من المقاصد التي يسعى المسلمون لتحقيقها، فهذا لا دليل عليه مطلقاً، كما أنهم لو حاولوا إيجادها لاستحال ذلك بالمرة على طلابه، فقد علمنا التاريخ وطبائع البشر، أنه لا شيء يجمع بين البشر إلا المنافع». (السعيد 2018، ص146).

كما كانت خلفيته الفلسفية تستند على ما أسماه بمنطق «التعقيل»، وهو المنهج الذي يستهدف بناء شخصية مصرية تطور الحياة من حولها، وتبني الأمة بناءاً جيداً، ويفيد مذهب التعقيل بأنه يمكن للإنسان أن يتوصل إلى الحقيقة والمعرفة بواسطة العقل والتفكير المنظم، وبذلك فالعقل والتفكير أسمي من التجربة، ويرى أن العقلانية بالمعنى العام هي سلوك فكري، يلائم تحقيق أهداف معينة في إطار محدد، وفي ظل ظروف موضوعية نابعة من خصائص البيئة المحيطة. (عفاف السيد 1980).

وينطلق لطفي السيد، كما يذهب مؤسسو الليبرالية الكلاسيكية، من افتراض أن الإنسان هو بطبيعته كائن عاقل، قادر على التصرف، وله الحق في الحياة المستقلة بصفته ذاتاً واعية، وينبع وعيها من داخلها، وعلى هذا الأساس يصبح الفرد ووعيه الحقيقي بمصلحته الفردية، هو الأساس المُمهد لتحقيق المنفعة العامة، وبذلك كانت الليبرالية الاقتصادية لدى لطفي السيد تكتسي طابعاً واضحاً فيقول: «إن الحكومة إذا تاجرت لا تستطيع أن تكون تاجراً محمود العمل ولا مفيد النتيجة، وهي إذا اشتغلت صانعاً فأسوأ ما تكون صناعتها، وأخس ما يكون كسبها».(ريكر 2010، ص79).

وهوما ترتب عليه موقفه من التيارات الاشتراكية، حيث كان حاسماً في معاداته لها، وخصص مساحات واسعة من الجريدة للرد على دعاتها، اتساقاً مع مذهبه الفردي في مواجهة المذهب الجماعي، «إننا نفضل مذهب الفرديين على مذهب الجماعيين الذين يضحون بالفرد ومصلحته للمجموع من غير قيد أو شرط» (المصدر نفسه.ص30)، «ولا شك أن السير على هذه القاعدة

الاشتراكية يوصل حتماً إلى نتيجة سوداء، وهي قتل فكرة اهتمام الناس بأمورهم العامة» (المصدر نفسه، ص25).

وحول مبدأ التسامح واحترام الحقوق الفردية والعالمية، في تعليقه على نشأة عصبة الأمم، يقول: «إن غايتنا هي إنشاء نظام عالمي جديد يحقق التقدم السلمي لجميع الشعوب... ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بإنهاء الاستعمار الذي ولده استعلاء قوم على قوم، وأن يتعلم الناس حب السلام وليس حب الحرب، واحترام الجميع لجميع الأجناس، وسعي الجميع إلى إسعاد من قضت ظروفهم الشقية بأن يكونوا في سلم المدنية متأخراً عن سواه». (عفاف السيد 1980).

وفي تفسيره لأزمات الأمة المصرية، كان يُسند رؤيته على إشكاليتين رئيسيتين وهما الحكم الاستبدادي والاحتلال، (الاستبداد له الأثر الأكبر في تراجع المجتمع حسب لطفي السيد)، ولذلك تصبح الديمقراطية ونظام الحكم الذي «يحكم لصالح المحكومين» هو النظام الأمثل، والذي تنظمه القوانين والتشريعات والدستور الصادر عن الأمة.

ويؤمن لطفي السيد كما يؤمن رواد التنوير الأوروبي بأن تقدم المجتمع مسألة حتمية، ويقاس المجتمع المتقدم بالنسبة له على أساس مقدار الحرية التي يتمتع بها الفرد في المجتمع، في مواجهة الاستبداد والتسلط، فكما اعتبر جون ستيوارت ميل وأدم سميث وجون لوك، أن النفوذ المتزايد للدولة ينقص من مساحة تحرك الفرد، كذلك اعتبر لطفي السيد: «كل قانون يُكسب الحكومة حقاً أو رقابة فإنما يُخسر الفرد من الحقوق ومن الحرية بمقدار ما أخذت الحكومة لنفسها، وكل مداخلة للحكومة فيما ليس لها تعتبر ضغطاً على حرية الفرد». (ريكر ،2010، ص27).

رفض حزب الأمة سيادة الدولة العثمانية على مصر، وهو الذي تجسد في مهاجمة الجريدة للحزب الوطني بقيادة مصطفى كامل، « إن مصريتنا تقضي علينا أن يكون وطننا هو قبلتنا، وأن نكرم أنفسنا ونكرم وطننا فلا ننتسب

لغيره، والانتساب إلى مصر شرف عظيم متى كُرم أهلها وعَزت نفوسهم، فَاستردوا شرفها وسموا بها إلى مجد أباءهم الأول... لقد كان البعض في الماضي يقولون أن أرض الإسلام هو وطن لكل مسلمين، وهذه رؤية استعمارية، فهي قاعدة تتماشى بغاية السهولة مع العنصر القوي الذي يفتح البلاد باسم الدين».(المصدر نفسه).

ورغم الموقف المعادي للاحتلال البريطاني في نطاق المنطلقات الفكرية والدعاية السياسية، كانت الممارسة اليومية لحزب الأمة تفضل التعامل مع الاحتلال بصفته أمراً واقعاً يجب التعامل في حدود معطياته، للوصول إلى أكبر قدر من المكاسب المتاحة.

والحقيقة أن الموقف من الاحتلال بالنسبة لحزب الأمة ولطفي السيد، هو موقف يتسمٍ بـ الإصلاحية في مواجهة النزوع الثوريٍ، فكان لطفي السيد يعتبر نفسه معادياً لفكرة الثورة وفي نفس الوقت عدواً للاحتلال. وأحد الدلالات على ذلك هو رأيه في أحمد عرابي وتحركاته ضد الخديوي: «ولعرابي سيئات منها خروجه ضد خديوي هادئ، في غير مصلحة الأمة، لا أنكر أن عرابي أساء إلى أمته، ولكن أسارع فأقول إنه أساء من حيث أراد أن يحسن»، ويعني لطفي السيد هنا بالسوء هو الخروج على الخديوي، الذي وصفه بـ الهادئ، وما سيلي ذلك من تداعيات. (السعيد 2018،ص151).

فبينما كان يحمل الاحتلال نتائج الفساد الذي أصاب التعليم والروابط العائلية والفضائل العامة في الشعب المصري، إلا أنه يؤكد على أن مسألة الاحتلال مسألة «قوة وليس حق»، وأن الاستقلال ليس مطلباً واضحاً بشكل كافي: « ينادون بالاستقلال ولا ندري ما يريدون من ذلك، والدستور وكيف يتفق وجود الدستور ووجود الاحتلال، أم يريدون بالاستقلال جَلاء جنود الاحتلال عن مصر، أم يريدون بالاستقلال الكامل أن تكون مصر مملكة مستقلة عن كل من عداها من غير احتلال ولا سيادة» (الشلق 2015، ص51

و52)، ونتيجة لهذه التساؤلات، يتضح أن مسألة الاستقلال هي مسألة تتطلب أو لاً «إعداد الأمة»، عبر تشجيع التعليم والقراءة وحقوق الأفراد ونشر مبادئ الحرية وطاعة القانون.

إن فكرة الثورة من أجل الحرية والاستقلال، هي تفكير خاطئ بالنسبة للطفي السيد في هذه الفترة، وهذا الأسلوب في التفكير هوما دفعه نحو التعامل مع الاحتلال بصفته أمر واقع، انتهي لاحقاً لينظر إليه المصريون الراغبون في الاستقلال بصفته أحد رجال الاحتلال الإنجليزي في مصر، كان يصف لطفي السيد توجهه هذا، عبر جريدة الجريدة، بصفته منهجاً ل «الاعتدال الصريح»، الذي يجعل الحزب والجريدة يسعون ل»إخلاص النصح للحكومة»، جاءت هذه العبارات في العدد الافتتاحي من جريدة الجريدة 1907، أي في ظل حكومة الاحتلال بقيادة اللورد كرومر.

وقد كانت تصل سياسته الاعتدالية أحياناً إلى مدح المستعمر، فكتب عن اللورد كرومر: «ليس في وسع أحد أن ينكر النتيجة التي وصلت إليها مصر بفضل سياساته المالية، فإن كل عاقل يحكم بأن لورد كرومر من خيرة الاقتصاديين وأكابر الماليين .. وليس بعجيب أن تعظم ثقة الأوروبيين حتى صاروا يعدون كلمته حجه ... لا ينكر أحد على لورد كرومر أنه سياسي محنك بعيد النظر رحب الصدر طويل الأناة، غير أن سياساته فيها أثر من العسكرية التي صرف فيها شبابه، وقد جعله هذا شديد المراس في مطلبه عظيم الإصرار على أمره، ويبقي سنوات عديدة يسعى إلى غاية واحدة».(لطفي السيد 1998،ص31و32).

حاول لطفي السيد أن ينظر لظاهرة الاحتلال بموضوعية حتى حدد بعض الفوائد لها، وهوما كان يضُر شعبيته وشعبية حزب الأمة كثيراً، على الرغم من صحة ما رصده من إيجابيات تساهم في تحديث المجتمع: «ولا ينكر أي منصف أن الحكومة اهتمت في السنين الأخيرة بأمر نشر التعليم بين طبقات

الفلاحين، ونجحت في تذليل كثير من الصعوبات التي كانت تقف في طريق تعليم البنات، ولو أضافت إلى ذلك منح الأمة شيئاً من المشاركة معها في العمل لَاقتنع الناس بأن الاحتلال مؤقت، وأنه لا يقيم إلا ريثما تصلح مصر لحكم نفسها بنفسها». (المصدر نفسه، ص 40).

فيصبح الاحتلال الذي يحقق بعض الفوائد هو الوسيلة التي سوف تعطي مصر قدراً ملائماً من التحديث، ثم لاحقاً تستطيع أن تكمل المسيرة مستقلة، بفضل الإمكانات التي سخرها الاحتلال، «فمن يبغ المطلب (الفوائد) يبغ الوسيلة (الاحتلال)»، وفي هذا الاقتباس تتبين حقيقة سياسة حزب الأمة الاصلاحية.

يتضح من عرضنا أن أحمد لطفي السيد تبنى الليبرالية تبنياً كاملاً، بينما كانت مسألة التحرر من الاحتلال بالنسبة له ولحزب الأمة غير واضحة، وليست هذه النقطة هي القضية الوحيدة التي شابت ليبرالية لطفي السيد، وهوما سيتضح عبر عرضنا لتجربة حزب الأحرار الدستوريين، الذي يعتبر استمراراً طبيعياً، والوريث الشرعي لحزب الأمة، والذي ضم أحمد لطفي السيد بين صفوفه وقلده المناصب الوزارية في حكوماته.

حزب الأحرار الدستوريين

نشأ حزب الأحرار الدستوريين نتيجة انشقاق داخل حزب الوفد، على خلفية المفاوضات القائمة بين سعد وملنر (1919)، وهذا الانشقاق كان طبيعياً على خلفية الصراع بين شخصيتين بارزتين، وهما سعد زغلول وعدلي يكن، وقد بدأ بفكرة إنشاء «جمعية مصر المستقلة» التي تهدف لمساندة الوفد الرسمي الذاهب للتفاوض في مواجهة الاحتلال في الخارج برئاسة عدلي، في مواجهة محاولات سعد زغلول وأنصاره عبر فرض وفد موازي له طابع شعبي، ومع نهاية المفاوضات بين عدلي يكن وكيرزون، تأسس الحزب في أكتوبر عام 1922 بحضور 300 شخص انتخبوا 30 عضواً من بينهم 11 عضواً من أعضاء لجنة الثلاثين التي ألفت دستور 1922. (الشلق 2010).

كان حزب الأحرار الدستوريين بمثابة حزب الأعيان ورجالهم من المثقفين، حيث كان لكبار الملاك الغلبة في جمعيته العمومية، ومثل حزب الأمة الذي اعتبر نفسه حزب «أبناء البيوتات»، كذلك كان حزب الأحرار هو الحزب الذي طور أيديولوجيته بصفته معبراً عن أبناء العائلات وأصحاب المصالح، الذين شكلوا الأغلبية العظمي من قيادته، وهوما يجعله الوريث الفعلي لحزب الأمة وعائلاته المعروفة بالثراء والملكيات الكبيرة، وهي العائلات التي تركزت لدى أبنائها مناصب العمد ومشايخ القري والقضاء وغيرها من المناصب الإدارية المحلية والمركزية، لكونهم أصحاب التعليم العالي المتميز، وفي الحملات الانتخابية للحزب 1924/1923، كان شعار الحزب «أن تُحكم البلاد بقيادتها ولا بغوغائها» ، حيث أن «الوقت الذي يكون للجماهير فيه رأي في الحكم لم يحن بعد، أما الأعيان، فهم جديرون أن يظلوا الحكام الطبيعيين للبلاد». (ديب 2009).

وفيما يتعلق ببرنامج الحزب، كان الجانب الاقتصادي فيه يطغى عليه مسألة الملكيات الزراعية، بما يخدم مصالح الملاك الكبار، ومن بين ال18 مادة التي احتوى عليها البرنامج، يبدو واضحا تأثرها ب لطفي السيد، وسيادة الاعتدالية التدرجية التي تبناها، حيث الاستقلال مسألة تدريجية تتطلب وقتاً، كما كانت فكرة حرية الفرد في مواجهة الطغيان من الحاكم أو الجماعة واضحة بشدة ومغلبه على سائر القضايا. (المصدر نفسه).

وعلى هذا نخلص، كما يعتقد معظم الباحثين في هذا الشأن، أن حزب الأحرار الدستوريين كان حزب الأعيان أو كبار الملاك بكل ما تحمل الكلمة من معنى، ولكونه حزب الطبقة العليا فقد تجمع حوله صفوة المثقفين الليبراليين الذي يحملون الأفكار المتسقة مع مصالح الطبقات العليا.

رأس الحزب عبر تاريخه شخصيات بارزة من الأعيان: عدلي يكن ومحمد محمود وعبد العزيز فهمي ومحمد حسين هيكل، وكان الأخير هو منظر

الحزب ومفكره الأول متأثراً بأفكار لطفي السيد، الذي شارك في تأسيس الحزب بدوره، وعبر جريدة الحزب «السياسة»، عبر الدكتور محمد حسين هيكل عن أفكار الحزب في القضايا العامة وحمل لواء التبشير بالأفكار الليبرالية خلفاً لأحمد لطفي السيد.

ولعبت جريدة السياسة دوراً هاماً في الفضاء الفكري والسياسي المصري، وكانت المنصة الرئيسية للترويج للفكر الليبرالي بالدرجة الأولي، ولنشاط الحزب بالدرجة الثانية، حيث يمكن القول أن الدور الفكري للحزب كان يطغى على ممارسته السياسية، خصوصاً وأن الحكومات التي تولي الأغلبية فيها عنت بالدرجة الأولي بترسيخ مصالح من تعبر عنهم من الطبقة العليا. (عثمان 2012).

وربما يفسر التكوين التاريخي للبرجوازية المصرية سلوك الحزب وجريدته على المستوي الفكري، وتحديداً في تفسير التطور الفكري الذي حل بمثقف الحزب الأول محمد حسين هيكل.

درس الدكتور هيكل مؤلفات آدم سميث، وأبدى اقتناعه بفكرة تحكم المصلحة الذاتية في الأعمال والعلاقات الإنسانية: «باعتبارها الضمان الوحيد لوصول الأفراد والأمم إلى أو ج الحياة الاقتصادية .. ولو استطاعت الجماعات والأمم أن تصل لتلغي كل القوانين وتعيش من غير حكومة، لكان إلغاء القوانين وانهيار الحكومات أكبر تقدم يمكن للإنسانية تحقيقه» .(الشلق 2010، ص 443). واتساقاً مع ما طرحه أحمد لطفي السيد في جريدة حزب الأمة، اتجهت صحيفة حزب الأحرار الدستوريين لتصف الحكومة بأنها «تاجر سيء التصرف لا تحسن استغلال ما تحت يدها من أملاك». (الشلق 2010 ص444).

أما عن الموقف من التيار الاشتراكي، ورغم كون جريدة السياسية قد استقدمت بعض الكتاب المعروف عنهم تبني الفكر الاشتراكي كسلامة موسى ومحمود حسني العرابي، إيماناً منها بحرية وتعددية الفكر، كان الموقف من

الفكر الاشتراكي من قبل جريدة السياسة مماثلاً للموقف المعادي الذي اتخذه حزب الأمة وجريدة الجريدة من الفكر الاشتراكي أو المذهب الجماعي، وقد تُرجم ذلك في مهاجمة تحركات الشيوعيين ووصفهم بأنهم عملاء للسوفييت البلاشفة، وعندما قامت حكومة إسماعيل باشا صدقي بحملة اعتقالات واسعة ضد «الخلايا الشيوعية» وعطلت الصحف التي كانوا يكتبون فيها، ألقي الدكتور هيكل بياناً في مجلس الشيوخ، أفاد فيه أن المذهب الشيوعي هو مذهب معادي للنظام الدستوري المصري، حيث «لا تعرف الشيوعية الأحزاب ولا النظام البرلماني»، وبالتالي فهي فكر يجب محاصرته، وانتقل هذا التوجه نحو مهاجمة الاتحاد السوفيتي، الذي نظر إليه هيكل باعتباره دولة كبرى تسعى للسيطرة، وأن وراء انتشار الفكر الشيوعي في مصر أهدافاً استعمارية. (المصدر نفسه).

وقد ذهب هيكل بالمذهب العقلاني لنقطة أبعد من تلك التي وصل إليها استاذه لطفي السيد، فأعاد النظر في كثير من المسلمات لدرجة مراجعة القضايا المتصلة بالنبوة والوحي، فأبدي تصوره بأن الوحي قد يكون «وصول نفس كبيرة وقد تجردت عن المادة إلى ما يستكين في جوف هذا العالم من الحقائق، مما يبعد أن تراه وهي لابسه جسمها محاطة بعوامل النقص، ومن هنا يدخل إليها الاعتقاد الجازم أن هذا جاءها من قوة فوقية مصرفة للعالم». (الشلق 2010).

وفي ديسمبر 1909 كتب هيكل: «لم أر قتلاً لحرية الفكر ولا أشد إيقافاً للقوي العاقلة أكثر من موانع الدين والاعتقاد». (المصدر نفسه، ص 436).

وحتى أو اخر العشرينات تبلور الاتجاه العلماني ليبتعد عن الروح التوفيقية التي اتسم بها تيار التجديد الإسلامي الأول، وكانت جريدة السياسة أحد رواد هذا الاتجاه بقيادة الدكتور محمد حسين هيكل، **وقف حزب الأحرار الدستوريين إلى جانب الشيخ على عبد الرازق في مواجهة الهجوم**

الضاري عليه، بعد أن ألف كتابه الشهير «الإسلام وأصول الحكم» الذي طرح فيه قضية العلمانية للمرة الأولي في صميم الفكر العربي الإسلامي، مؤسساً للفكر العلماني استناداً على القرآن والسنة والتاريخ الإسلامي، وقد تبنى الحزب(بقيادة محمد حسين هيكل ولطفي السيد) قضية الكتاب وصاحبه من الناحية الفكرية في البداية، إلى أن تطورت لتأخذ شكل أزمة سياسية أفقدت الحزب مقاعد في الوزارة، وقد رد الدكتور هيكل بحرارة بالغة على ما وُجه للكتاب من نقد، ودافع عن حرية الرأي، كما نشرت جريدة السياسة ردود الشيخ علي ورفاقه حول كتابه، ووصفت محاكمة الشيخ بصفتها محاكم تفتيش واعتبرت كل من عارضوه من «بيئة الرجعيين».(المصدر نفسه).

وفي العام التالي أيدت صحيفة الأحرار الدستوريين الدكتور طه حسين عندما أصدر كتابه «في الشعر الجاهلي» الذي استخدم فيه منهج الشك الديكارتي وطبق النقد التاريخي الأوروبي على الروايات والنصوص الدينية، تبنت الجريدة القضية، ولكن لم يكن نواب الحزب في البرلمان متحمسون لها بعد صراع العام الماضي لصالح علي عبد الرازق. لكن استمر الدكتور هيكل في الدفاع عن حرية الرأي ومساندة طه حسين ضد الهجوم الشديد عليه.

لكن تغيرت لاحقاً السمة المميزة لفكر الدكتور الهيكل, وهي الوضوح الفكري في تبني الليبرالية وثوابتها الحداثية، فمع بدايات فترة الثلاثينيات، بدأ التحول التدريجي في خطاب الدكتور هيكل وجريدة «السياسة» نحو العودة إلى النزعة التوفيقية بين الأصالة والحداثة، فبعد أن كتب أنه «مادام كتاب الغرب وأدباءه هم أبطال الحرية فيجب أن ننشر هذا اللواء في الشرق، كما هو منشور في الغرب، ويجب أن نستعير من أساليب الغرب في الكتابة وفي التفكير، ونؤمن بالحقائق العلمية التي يذيعها فلاسفة الغرب وكتابه، ويجب أن نواجه بهذه الأسلحة القوية الحادة ذلك الجمود، حتى تحطمه ثورة الحديث عليه، يجب أن ننسى القديم وأن نحل محله من علم الغرب وتفكيره وحضارته جديداً... ولكي نقيم حضارة الشرق من جديد علينا أن نبعث الحياة في هذا الماضي الذي كان مصدر حضارة زاهرة». (المصدر نفسه، ص439).

تحديداً بعد شهرين من كتابة هذا النص، شرع هيكل في نقد الحضارة الغربية، وأشار إلى «حرب منظمة» يقوم بها الاستعمار ضد الإسلام، وبدا من كتاباته أن نظرته للحضارة الغربية قد تغيرت عبر تأكيده على الطابع الاستعماري لها، لكنه حافظ على نقده للجمود الفكري في الشرق، ولاحقاً ستغلب النزعة التوفيقية على كتاباته بعد أن كان مثقف «التغريب» الأهم، فذهب لإنتاج مؤلفات ذات طابع ديني، وكان أو لها كتاب «حياة محمد» عام 1935، ثم أتبعه بكتاب «في منزل الوحي»1937، وتبعهما سلسلة دراسات عن الخلفاء الراشدين، وهي جميعها مؤلفات اتسمت بالروح التوفيقية بين تمجيد التراث الشرقي في جانبه الديني، ومحاولة استلهام المنهج العلمي القادم من الغرب.

نجد إذاً أن دعوة هيكل تطورت من الحسم والوضوح في القضايا الفكرية والسياسة على خلفية الفكر الليبرالي والدعوة نحو التغريب، إلى الحالة التوفيقية بين التراث الشرقي والتفكير الغربي الحداثي، وهوما يمثل تراجعاً في المسار الفكري الذي تبناه هيكل منذ أن بدأ نشاطه الفكري والسياسي، وهي مسألة متكررة في سياق التيار الليبرالي العربي، وربما تكون أحد نتائج تاريخ نشوء الطبقة البرجوازية المصرية المختل التكوين.

وكان الاختبار العملي للنهج الليبرالي لحزب الأحرار الدستوريين يكمن في توليه للحكومة.

شكل محمد محمود باشا، أحد مؤسسي الحزب ونائب رئيسه، حكومته الأولى عام 1928، وقد أتي رئيساً للحكومة في إطار حالة تنافسية محتدمة مع حزب الوفد ورجاله، ولقد عرف أسلوب حكم محمد محمود بسياسة اليد القوية، حيث تم تقويض نشاط الأحزاب المنافسة أينما وجدوا سواء في البرلمان أو الصحف، وبعد أيام من تشكيله للحكومة عرض محمد محمود باشا علي الملك والاحتلال تعطيل البرلمان الذي يتمتع الوفد بالأغلبية فيه: «حتى يظهر مدى فشل النظام البرلماني في إدارة شئون البلاد».(رمضان 1998).

وفي 19 يوليو1928 «استُصدر» أمراً ملكياً بحل مجلسي الشيوخ والنواب وتأجيل الحياة النيابية ثلاث سنوات، وأو قف العمل بمواد الدستور منها مواد حرية الصحافة، أيد محمد حسين هيكل هذا القرار «فالوزارة لا تدعي أنها صاحبة الكثرة في الانتخابات... ولا هي تريد استفتاء الشعب، فهو في رأيها مضلل ولا يمكنه أن يحكم على الأشياء حكماً سليماً».(السعيد 2018).

لاحقاً شَرع محمد محمود في إيقاف نشاط الصحف الوفدية وأو قف صحفاً أخرى، مستنداً إلى تعطيل مواد الدستور، مثل: روزاليوسف، الرقيب، البلاغ، الحياة، وادي النيل، السيف، الناس والفنون، الساعة، الوجدان، الابتسام، وقالت جريدة السياسة بهذا الصدد: «إن هذه الصحف فهمت معنى الحرية بأنه الإباحة، واستباحت انتهاك كرامات الناس وأعراضهم، وانصرفت في المسائل العامة إلى تناول الشخصيات تناولاً يتنافى مع أقل مبادئ الأخلاق والأدب»، كما طالب الدكتور هيكل «أن يوضع قانون لتأديب الصحفيين أسوة بالمحامين، وبرفع الغرامة المالية المقررة بالقانون» (شفيق 2012)، كان مجموع الصحف التي صادرتها الحكومة بقيادة محمد محمود حوالي 92 صحيفة.

وفي خطوة أخرى لتقييد نشاط خصومه السياسيين أصدر أحمد لطفي السيد وزير المعارف في حكومة محمد محمود منشوراً بعنوان «منع اشتغال الطلبة بالسياسة» حيث أرسل لينظر الآباء والمدرسين والطلاب بأنهم سوف يتعرضون للعقاب، إذا ما اشتركوا في اللجان أو المظاهرات السياسية التي تؤثر على انتظام التعليم»، ثم ظهر مرسومٌ بعنوان «حفظ النظام في معاهد التعليم»، يهدد بالحبس كل من يدعو للتظاهر من التلاميذ والمدرسين في المدارس والكليات، كما صدر قانونٌ يمنع الموظفين العموميين بالاشتغال في السياسة (السعيد 2018)، وهو الذي خالف خطاب لطفي السيد عن الديمقراطية والحريات السياسية الذي تبناه طوال حياته السياسية.

ثم صدر قانون يمنع اجتماع شخصين فأكثر في مكان عام أو خاص، وهو قانون قيد مباشرة الحقوق السياسية لأبعد الحدود، كما قام بتخفيض سن

المعاش للقضاة وهوما أدي إلى إحالة 13 قاضٍ إلى المعاش، وهم في أغلبهم كانوا يميلون لحزب الوفد المنافس ويعملون معه. (المصدر نفسه).

استمرت سياسات حكومة محمد محمود حتى حُلت، بسبب إدراك القصر والاحتلال أن الأمور كادت أن تخرج عن السيطرة، نتيجة لتفاقم القمع.

شكل محمد محمود ثلاث وزارات أخرى غير متعاقبة على مدار الفترة الزمنية اللاحقة، وفي كل مرة كان يشكل الوزارة فيها كان دائماً ما يسعى لتقييد نشاط خصومه الذين تبادلوا بين حزب الوفد والنقراشي باشا صاحب النفوذ في القصر الملكي، سواء عبر حل البرلمان أو تأجيل نشاطه، أو عبر مصادرة الصحف، أو عبر تقوية موقف رجاله داخل الدولة، وهي جميعها خطوات كانت تتسم بالديكتاتورية بمعايير هذا العصر، والذي شهد شكلاً من أشكال الديمقراطية النيابية.

وفي كل موقف استبدادي كان يتخذه الباشا، كانت جريدة السياسة التي يقودها نخبة المثقفين الليبراليين تؤيد الاستبداد إذا ما أتي من جانب حكومتهم، وهوما يتناقض مع ما بشر به حزب الأحرار الدستوريين، وحزب الأمة من قبله، مع مذهب الحرية والتأكيد على الديمقراطية ونقد الاستبداد، (المصدر نفسه)، وهي نقطة عوار بالغة الأهمية في تقييم مدى اتساق الحزب ومثقفيه بين خطابهم وممارستهم، وكذلك حقيقة ليبراليتهم في السياسية، التي تخلوا عنها باستمرار عند توليهم السلطة، وهوما يعيدنا لانعكاس أو ضاع الطبقة العليا المصرية هجينة التكوين وزراعية الأصول على مثقفيها وسياسيها من الليبراليين.

وفيما يخص طبيعة الحزب التنظيمية، فإن حزب الأحرار الدستوريين هو حزب «الكادر» حسب الباحث ماريوس كامل ديب، أي الحزب الذي يعتمد على كوادر من المثقفين أو أصحاب النفوذ، وهو يختلف عن أحزاب الجماهير، وقد ذهب ماريوس كامل ديب، معتمداً على تقسيم موريس دوفرجيه للأحزاب

بين أحزاب «كادر « وأحزاب «جماهير»، أن الأحزاب المصرية في هذه الفترة انقسمت بين نوعين، نوع هو تعبير عن «الحركة الوطنية» وهي تتماثل مع فكرة حزب الجماهير لدي دوفرجيه، وهي بطبيعتها تدعو للتغيير في الوضع القائم وتلجأ للأساليب الثورية في تحقيق ذلك مثل الإضرابات والمظاهرات والمقاطعة، كما تعتبر بنيتها التنظيمية بنية فضفاضة تشمل وجود تنظيمات مختلفة، وغالباً ما تكون العلاقة بين هذه التنظيمات مبهمة وتنظمها النخبة القيادية، كما تكون أيديولوجيتها شاملة لجميع فئات المجتمع وتخاطب بها جميع أفراده، وكان حزب الوفد هو التعبير الأمثل عن هذه الحالة بخطابه الشعبوي وميله للعامية والديمقراطية، والنوع الثاني وأحزاب الكادر، وهو نوع لا تتميز فروعه المحلية بالنشاط والحركة التي تتميز بها فروع الحزب الجماهيري، كما ينزع حزب الكادر إلى المحافظة على عكس حزب الجماهير الذي غالباً ما يكون حزباً ثورياً. (ديب 2009)

وينطبق مفهوم حزب الكادر على حزب الأحرار الدستوريين بشكل واضح، حيث النزعة التسلطية والفروع المحلية الضعيفة أمام الهيئة المركزية القوية، وحيث الأفراد أصحاب النفوذ المالي أو العائلي أو الفكري، هم من يشكلون القوام الرئيسي للحزب، وحزب الكادر هو حزب له أيديولوجية واضحة ومعلنة تسعى للانتشار عبر التماسك الفكري، بينما تكون أحزاب الجماهير، أو الأحزاب المؤتمرية، هي أحزاب تجتمع على قضية وطنية فضفاضة لا تعبر عن مصالح مجموعة محددة، وبالتالي لا تتسم ايدولوجيته بالتماسك والوضوح الذي نجده عند أحزاب الكادر، هكذا نجد أننا أمام ثنائية ليبرالية واضحة، حزب الأحرار الدستوريين بصفته حزباً كادرياً يعبر عن أقلية نافذة، وحزب الوفد بصفته حزباً جماهيرياً يعبر عن تيار جماهيري واسع يميل للشعارات الليبرالية الفضفاضة.

- تيار الأغلبية

حزب الوفد

نال حزب الوفد قدراً كبيراً من اهتمام الباحثين بصفته الظاهرة السياسية الأهم في مصر ما قبل عام 1952، وتناولته الدراسات والأبحاث من جوانب متعددة، سواء في مجال دراسة التاريخ أو في مجال العلوم السياسية والاجتماعية، وربما لا يختلف معظمهم على أن حزب الوفد هو حزب تمخض عن حركة وطنية كبرى، واستطاع في بعض الفترات الزمنية المحددة أن يمثلها تمثيلاً سياسياً وشعبياً حقيقياً.

وكون الحزب هو نتاج الحركة الوطنية، فقد ورث عنها خصائصها، وهي بدورها نتاج ظرف تاريخي كانت تسود عليه رغبة المصريين جميعاً نحو الاستقلال، وفي ظل مناخ سياسي يخيم عليه الأفكار الليبرالية، كونها عبرت عن الرغبة في التحديث والتطوير وعلو الهوية الوطنية فوق الهوية الدينية والعرقية، وبالمناخ السياسي نعني هنا أن الأفكار الخاصة بـ الليبرالية في مصر ارتبطت بالأساس بالنخبة التي لعبت دوراً هاماً في تحريك الأحداث السياسية، وهي نخبة مالت لشِق من الفكر الليبرالي اتساقاً مع مصالحها وتوجهاتها التي تُرجمت في مطالب الاستقلال والدستور وحكم القانون، والتشديد هنا على الأساس النخبوي لليبرالية يرمي إلى ضرورة عدم الخلط بين التوجهات الثقافية لعموم فئات المجتمع المصري ريفي الطابع، والمحافظ في توجهاته، وبين توجهات الانتلجنسيا المصرية التي حصلت على التعليم المتقدم واحتكت بالغرب في غير صورته الاستعمارية.

لقد كانت الأزمة الاقتصادية الاجتماعية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، والتي عرجنا عليها سابقاً، ذات أثر بالغ على الاقتصاد المصري ككل، وهوما أدي إلى امتعاض رقعة واسعة من مكونات المجتمع المصري من الاحتلال بمن فيها المتعاونة معه، كما أتت المتغيرات السياسية التي طرأت بعد الحرب، من إعلان

الحماية البريطانية على مصر بعزل الخديوي عباس حلمي الثاني من منصبه، إلى تزايد استياء المصريين وخلق الروح الوطنية لدى الواعين سياسياً منهم بضرورة مواجهة الاحتلال والعمل على جلاء الإنجليز من مصر، فكان الوضع الجديد يحث المصريين بمختلف فئاتهم للسعي نحو الاستقلال، كبار الملاك تضرروا من أزمة القطن التي جعلت السلطات البريطانية تشتري محصول القطن بالكامل بأقل من سعر السوق، كما كانت واقعة شراء السلطات البريطانية لأعلاف الماشية بأقل من سعر السوق تمثل تضرراً لمصالح الملاك الزراعيين المتوسطين، أما عن الطبقة الوسطى المدينية والعمال، كان الجلاء يعني بالنسبة لهم مزيد من الفرص في الوظائف والأعمال التي حُرموا منها لصالح الأجانب، في ظل ارتفاع كبير في الأسعار وانتشار البطالة في فترة ما بعد الأزمة العالمية. (ديب 2009).

«هكذا كان الإحساس بالاضطهاد الاقتصادي منتشراً بين مختلف فئات الاجتماعية - الاقتصادية، فتبنت كافة الطبقات شعار الاستقلال التام، بوصفه علاجاً للأوضاع المتردية من ناحية، وبوصفه أيدولوجياً من أجل التحقيق الكامل ل تطلعاتها من ناحية أخرى، إذ اعتبرت هذه الطبقات أن السيطرة البريطانية هي السبب المباشر ل محنتها الاقتصادية». (المصدر نفسه،ص42).

وفي ظل هذه الأوضاع ظهرت فكرة تشكيل وفد يعبر عن مطالب مصر أمام مؤتمر الصلح العالمي، على ضوء وضع دولي تردد فيه الحديث عن حرية تقرير المصير للأمم من قبل القوى الكبرى، وهي فكرة تشكلت بين رجال حزب الأمة القديم مثل أحمد لطفي السيد وسعد زغلول ومحمد محمود وعبد العزيز فهمي وغيرهم، ولاقت الاستحسان من الملك فؤاد والحكومة على حدٍ سواء، تشكل الوفد برئاسة سعد زغلول ورجال حزب الأمة القديم، وحين حاول الاحتلال التشكيك في مدى تمثيل أعضاء الوفد للمجتمع المصري، انطلقت حملة وطنية كبرى لجمع التوقيعات التي تؤيد وتدعم الوفد بصفته ممثلاً شرعياً للشعب المصري بمختلف فئاته.

تطورت الأحداث حتى صدر أمر اعتقال قادة الوفد، بعد لجوء السلطان فؤاد للمندوب السامي البريطاني لمحاولته تشكيل حكومة جديدة تختلف عن تلك الداعمة للوفد، صدر أمر الاعتقال لسعد زغلول وحمد الباسل وإسماعيل صدقي ومحمد محمود ونفيهم إلى مالطة، وهو الحدث الذي يعتبره كثيرون نقطة انطلاق الحراك الثوري في 1919.

وفي خضم أحداث الحراك الثوري تشكل الوفد وتبلور ليكون حزباً، هذه الأحداث التي لعبت فيها الطبقات الوسطى ورجالها من الأفندية دوراً بارزاً، ليكون وجودهم داخل الوفد هو العنصر الأساسي في تفوقه على نظرائه من الأحزاب عبر احتضانه لهم، رغم ذلك، بقيت الغلبة داخل الوفد بيد كبار الملاك في نهاية المطاف، الذين استأثروا عملياً بغالبية المواقع القيادية في الحزب، وهوما سينعكس في مواقف محورية اتخذها الوفد. (المصدر نفسه).

وإذا أمكن تلخيص الاتجاه الأيديولوجي للوفد بصفته حزباً، يمكننا الحديث عن ثلاث مصطلحات رئيسية كما يرى عاصم الدسوقي، وهي الاستقلال والدستور والمعاهدة (الدسوقي 2011)، والنزعة الوطنية ذات الطابع الليبرالي التي تحلى بها الوفد ترجع لحزب الأمة القديم أيضاً، فقد شكل الوفد وتقلد قيادته أعضاء حزب الأمة السابق، الذين تصوروا أن مصر تشكل أمة مستقلة لا ترتبط بأي كيان سياسي آخر، وأن الأمة المصرية هي التي «يتوحد فيها المسلمون والأقباط في الرباط المقدس للولاء للوطن، والتي تقوم فيها حكومة دستورية، تصان فيها حقوق الفرد، وتتحرر المرأة، ويصبح التعليم الوطني فيها عاماً، وترفع صناعتها الوطنية مستوي المعيشة».»(ديب 2010).

وربما ما ميز الوفد عن منافسيه على مستوي الممارسة، هو النزوع المستمر نحو الجماهير والاحتكام الدائم للرأي العام عبر الوسائل الانتخابية، المادة الثالثة من قانونه تقول: «يستمد الوفد المصري قوته من رغبة أهالي مصر التي يعبرون عنها رأساً أو بواسطة مندوبيهم عبر الهيئات النيابية» (المصدر نفسه،

ص 60)، وهذه العبارة تنطوي على مضمون أيديولوجي آخر ينتمي للفكر الليبرالي وهو القناعة الثابتة بمصداقية آليات الديمقراطية النيابية في التعبير عن عموم المجتمع.

وربما ذهبت هذه النزعة الديمقراطية بعيداً، في ظل منافسة حزبية شرسة، لأن تتطور لشكل من أشكال الشعبوية اليمينية، التي تميل إلى مداعبة الثقافة الشعبية على حساب الشق العقلاني الحداثي في الفكر الليبرالي، فيُذكر بهذا الصدد موقف الوفد بقيادة سعد باشا زغلول، في قضية الشيخ علي عبد الرازق حول كتاب «الإسلام وأصول الحكم» التي عرجنا عليها سابقاً، فبينما أيد حزب الأحرار الدستوريين موقف الشيخ عبد الرازق بصفته مُجددًا عقلانياً في الفكر الديني، شارك الوفد بقيادة سعد زغلول في حملات التكفير التي طالت الشيخ عبد الرازق، فقال سعد زغلول معلقاً: « قرأت كثيراً للمستشرقين ولسواهم فما وجدت من طعن منهم في الإسلام بحدة كهذه الحدة في التعبير على نحو ما كتب الشيخ على عبد الرازق، لقد عرفت أنه جاهل بقواعد دينه، بل البسيط من نظريته» (السعيد 2002 ص262). وفي أثناء تظاهر طلبة الأزهر في مواجهة كتاب الشعر الجاهلي لطه حسين، مُطالبين بطرده من عمله وحرق كتابه، خطب سعد زغلول فيهم قائلاً: «هبوا مجنوناً يهرف القول» (المصدر نفسه)، فطه حسين حسب سعد زغلول هو رجل يتصف بالجنون بسبب محاولته التجديدية.

والخلاصة أن الوفد وقف في مواجهة طه حسين وعلي عبد الرازق على المستوى البرلماني ودعا لمعاقبتهم، وهناك من يرجع هذا الموقف لانتساب كل من علي عبد الرازق وطه حسين لحزب الأحرار الدستوريين ليفسر الموقف المعادي، وحتى إن كان ذلك صحيحاً، فهو سلوك يتنافى مع أسس الليبرالية السياسية، سواء على مستوى الدعوة للعقلانية والاصلاح الديني، أو على مستوى حرية الرأي والتعبير، التي لطالما أعلن الوفد أنها جزء رئيسي من مبادئه وتوجهه الفكري.

لم يكن حزب الوفد حزباً يدعو للحكم الديني رغم ذلك، فإذا سلمنا بالطرح الذي يقول أن الوفد هو نتاج الحراك الثوري في 1919، يكون الوفد حزباً ليبرالياً تشكل في إطار حدث انتشرت فيه شعارات «الحرية والمساواة والإخاء» وتراجعت فيه الهوية الدينية للمشاركين، لكن الوفد قد تأسس لأغراض ومطالب عملية مطروحة على المجتمع المصري، وهي قضايا الاستقلال والديمقراطية وسيادة القانون، وعلى هذا انصبت الركائز التي بنيت عليها ايديولوجيته التي تطورت وتدرجت في خضم الأحداث، ولم تنشأ عن ميثاق فكري مكتوب ومحدد.

لقد كان موقف سعد زغلول غير الليبرالي تجاه علي عبد الرازق وطه حسين موقفاً برجماتياً، لزعيم شعبي أدرك جيداً أن القاعدة الاجتماعية لحزبه تستند على كسب تأييد الفلاحين وسكان الريف (وهي الفئات التي تطلب خطاباً محافظاً)، وبما أن الحزب وضع في أولوياته مسألة الاستقلال، ربما ظن سعد زغلول أن المسائل المتعلقة بالعقلانية والحداثة والإصلاح الديني ليست مسائل ذات طابع مُلح في تلك اللحظة، كذلك هناك من يرجع هذا الموقف - الذي عارض فيه بعض مثقفي الوفد زعيمهم - إلى الخلفية الريفية التي نشأ عنها سعد زغلول وتعليمه الأزهري، فربما كان هذا الموقف انعكاساً لميوله الفكرية، المتأثرة بالثقافة الشعبية المعادية للاستعمار، والمتمسكة بالتصور الديني المنبثق عن أيديولوجيا حركت ووحدت جماهير العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة، وتلخصت في كراهية السلطة الأجنبية من الوجهة الدينية، القائمة على نظرة الإسلام للعالم (علي اعتبار أن المسلمين طائفة دينية محددة)، والمعاناة الاقتصادية الشديدة. (صفران 1961).

وهذا الموقف من الإصلاح الديني، يرتبط كذلك بالطابع غير التقدمي والمحافظ لطبقة كبار الملاك التي مثلها الوفد، التي لم تنشأ في تناقض مع نمط قديم، بل نشأت عنه وتطورت في إطاره في ظل حالة التداخل بين الأنماط الاجتماعية كما ذكرنا سابقاً، ولذلك فضلت الاحتفاظ بأحد أدوات إعادة

الإنتاج الاجتماعي للمجتمعات ما قبل الرأسمالية، المتمثلة في اكتساب شرعية الحكم والقيادة عبر الشرعية الدينية (شرعية الحكم في النمط الآسيوي للإنتاج والإقطاع هي شرعية دينية أو لاً)، وبالتالي لم يكن من مصلحة كبار الملاك، كطبقة سائدة أو مرشحة للسيادة الكاملة، التخلي عن السيطرة الدينية على المكونات الشعبية، ولا أن تتبنى موقفاً حداثياً ينقل المجتمع من سيادة التفكير الديني إلى العقلانية العلمية الحديثة. في النهاية عبر توجه الوفد وخطابه السياسي عن الطابع المحافظ للطبقة القائدة له وهي طبقة كبار ملاك الأراضي، وهوما يجعل علاقته بالليبرالية علاقة شائكة وملتبسة.

وإذا كان الوفد يميل دائماً لرأي الشعب، إلا أن التوجه الليبرالي الديمقراطي للوفد تعطل في اللحظة التي شعر فيها أن الاشتراكيين المصريين شكلوا تهديداً لنفوذ الوفد الجماهيري، وخصوصاً بين صفوف العمال الذين غازلهم الوفد على لسان سعد زغلول، فبينما كان الأحرار الدستوريون يعلنون صراحة احتقارهم لفئة «الرعاع» ووصفهم بعدم القدرة على الوصول إلى القرار الصائب لأنهم مُنساقون، كان الوفد يسعي دائماً لأن يكسب تأييدهم في إطار هدفه الرئيسي نحو الاستقلال، ففي لقاء مع نقابة عمال السكة الحديد، ألقي سعد زغلول خطاباً قال فيه: «أفرح كثيراً وأسر كثيراً أن هذه الحركة ليست فيما يسمونه بالطبقة العالية فقط، وهي منشئة أيضاً وبالأخص في الطبقة التي سماها حسادنا طبقة «الرعاع» بل وأفتخر أنني من الرعاع مثلكم»، واستطرد في أكثر من محفل في إطرائه للطبقة العاملة وذكر محاسنها، فهي الطبقة «التي لا تسعى لمصلحة» ولا «تبدل عقيدتها» حسب تعبيره. (السعيد 2002، ص256، 257).

والحقيقة أن هذا الحديث لا يزيد عن كونه خطاباً شعبوياً لكسب تأييد طبقة هامة ومتماسكة من المصريين، فما أن أضرب عمال مصنع شركة إيجولين وشركة الزيوت بالإسكندرية بقيادة الشيوعيين، ظهر الموقف الفعلي الذي ينبثق عن مصالح الوفد الحقيقية، فوجه زغلول إنذاراً لهم: «إنكم ان احترمتم ملكية الغير، وخرجتم من مكان الشركة طوعاً فأنتم تُعاملون معاملة المخلصين

للقانون والوطن، وإن أبيتم إلا احتلال ملك الغير اغتصاباً، فإنكم تعملون معاملة الخارجين على القانون» (المصدر نفسه)، ويبدو أن هذا الموقف هو موقف يقع في إطار الأيديولوجية الليبرالية، فالبُرجوازية تسعى دائماً، بصفتها الطبقة المسيطرة، إلى أن تحاول إظهار مصالحها بصفتها مصالح المجتمع ككل، وإذا ما حاولت أي طبقة أخرى تهديد هذه المصالح، فهي في هذه اللحظة تهدد مصالح المجتمع بالكامل حسب البرجوازيين وسياسِييهم، وفي الحالة الوفدية، وصل سعد زغلول إلى حد إنكار وجود فوارق طبقية في المجتمع المصري بالأساس، ولكن تطور الصراع مع العمال والشيوعيين، أدى إلى أن يصدر الوفد الحاكم قراراً بحل الحزب الشيوعي المصري، واعتقال قياداته وحل اتحاد العمال، وهي الخطوة التي تخرج عن التصور الديمقراطي الليبرالي الخاص بحرية الاجتماع والتنظيم والحركة والتعبير السياسي، وهي سابقة لم تلجأ لها الأنظمة الغربية «الليبرالية» إلا في الولايات المتحدة التي حَظرت الأحزاب الشيوعية على خلفية الحرب الباردة.

وعلى مستوى التوجه الاقتصادي، كانت مصالح كبار الملاك موضوعه دائماً كأولوية للحزب، فمسألة الإصلاح الزراعي وإعادة ترتيب الملكية الزراعية كانت مرفوضة تماماً من قبل رجال الحزب، وعارضوها بكل ما أو تي لهم من قوة (العوضي 2018)، وجدير بالإشارة هنا، أن مسألة الإصلاح الزراعي ترتبط بالأساس بالبرجوازية الغربية، التي غيرت شكل ملكية الأراضي الزراعية في مواجهة الإقطاع، على الرغم من كونه إجراءاً ارتبط في ذهن كثيرين بالاشتراكية.

أما بالنسبة لبنك مصر، الذي نشأ في أعقاب ثورة 1919، فقد دعم الوفد حملات ترويج للمنتجات المحلية وحشد الدعم له، تعبيراً عن الطموح البرجوازي المديني في صفوفه، وصفوف الطبقة الوسطى المدينية بصفة عامة، وقطاع المهنيين منهم (الذين ازدادت أعدادهم مع إعادة فتح الجامعة المصرية عام 1925)، وذلك على أمل توفير فرص عمل أمام الأفندية المتعضين من سيطرة الأجانب على الأنشطة التجارية والصناعية الكبرى، وبالتالي عدم

منحهم الفرصة لاكتساب الوظائف أو الخبرة في تلك المجالات.(المصدر نفسه).

أو ضحنا سابقاً، أن ما ميز الوفد عن نظرائه، وخصوصاً حزب الأحرار الدستوريين، وعلى الرغم من اشتراك الحزبين في التوصيف بصفتهما حزبين سيطر عليهما توجهات كبار الملاك، أن الوفد حظي بتأييد الطبقات الوسطي (الأفندية) وبالأخص فئة الانتلجنسيا، التي عملت بين صفوفه في إطار الحراك الثوري في مواجهة الاستعمار، والتي استطاع أن يحتويها بخطاب متنوع المقاصد يجمع بين المصالح الاقتصادية ومعاداة الاستعمار وتحقيق الحكم الديمقراطي الدستوري، وانطلاقا من هذه الميزة التي حصل عليها الوفد دوناً عن بقية خصومه، يمكن فهم أسباب تراجع قوته وضعفه حتى خرج بشكل نهائي من المسرح السياسي.

أفول الوفد

إن أسباب تحلل قوة حزب الوفد حتى نهايته، اشتملت على عنصرين رئيسيين، الأول هو ظهور قوى جديدة اجتذبت عناصر الإنتلجنسيا واختلفت عن الوفد في الفكر والأسلوب والأهداف، حيث اتسمت بالشمولية ورفض التحزب والحزبية، والثاني هو تفكك النظام السياسي البرلماني الذي تفاعل فيه الوفد، نتيجة لعوامل متعددة، حسب المؤرخ شريف يونس.(يونس 2012).

والحقيقة أن العنصرين يرجعان لتوجه القصر نحو إعادة ترتيب الحياة السياسية التي تزعمها الوفد، وأفضت إلى سيطرته، على الرغم من المحاولات العديدة لتحدي هيمنته عليها، سواء عبر أحزاب الأقلية أو بأي وسيلة أخرى.

لقد كان سعي القصر الملكي الدائم للانفراد بالسلطة هو السبب الرئيسي الذي جعله يدخل في صدام طويل الأمد مع الوفد، فهو هذا الحزب الذي حظي بالشعبية سواء في الحكم أو في المعارضة، وكان النظام الدستوري البرلماني هو الضمانة الدائمة لهيمنة الوفد في حال عقدت الانتخابات النزيهة، وعبر أحزاب الأقلية الأحرار الدستوريين والاتحاد والسعديين، تمكن الملك من التحكم في

الحكومات المنتخبة في بعض الأحيان، لكن بقيت المؤسسات الدستورية في حالة عدم استقرار طوال الفترة التي سبقت عام 1952.

وفي ظل فشل دعاة الاستقلال في تحقيق الهدف، ومع فشل النظام البرلماني الديمقراطي في إنجاز المهام الكبرى التي طمح المصريون لتحقيقها، بالإضافة لاتساع الطبقة الوسطى المدينية ونمو فاعليتها في ظل أو ضاع اقتصادية متقلبة، بدأ هذا الواقع في إفراز جماعات أكثر راديكالية تميل لنفي السياسة عوضاً عن التواجد عبرها.

حيث يُرجع المؤرخ شريف يونس، أن صعود جمعية مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين كان صعوداً على حساب الوفد فيما يتعلق بجذب الفئات الوسطى، في إطار مناخ فكري وسياسي اتجه نحو الراديكالية، جمعية مصر الفتاة غلب على عضويتها الطبقة الوسطى المدينية من الموظفين والمهنيين وأصحاب المحلات التجارية، كذلك كان الأفندية هم العنصر الرئيسي في عضوية جماعة الإخوان المسلمين في الفترات الأولى (مشايخ وتجار وموظفون ومهنيون)، بالإضافة إلى أن التنظيمين نجَحا في استقطاب القاعدة العمالية التي تمتع بها حزب الوفد بطرق مختلفة. (يونس2012).

وما يميز هذه التنظيمات عن الوفد، على مستوى التنظيم، هو الطابع العسكري، فبينما بقي الوفد متمسكاً بالنضال السلمي الدبلوماسي والسياسي نحو الاستقلال (رغم محاولته لاستعراض قوة منظمة شبه عسكرية في بعض الأحيان، إلا أن الطابع الديمقراطي السلمي بقي طاغياً)، كانت هذه التنظيمات تحظى بطابع شبه عسكري انطوى على تنظيمات شبابية شبه عسكرية تنتظم بشكل تراتبيٍ.(القمصان الخضر في مصر الفتاة، والجوالة والكتائب في الإخوان المسلمين). (ديب 2009).

وهذه الطبيعة شبه العسكرية هي دلالة هامة توضح مدى اتجاه الطبقة الوسطى ومثقفيها نحو نبذ السياسة والتحزب التقليدي المنسوب للنظام

البرلماني، فهذه التنظيمات الشمولية، كانت بالفعل لا تؤمن بالنظام الديمقراطي البرلماني، وفي القلب منه حزب الوفد الذي أصبحت شعبيته عائقاً أمام انتشار البرامج الراديكالية لحزب مصر الفتاة والإخوان المسلمين.

كما كانت هذه التنظيمات «تربوية» في منطق حركتها، بوصف شريف يونس، فالرسالة التي حملتها هي رسالة تربوية معنية بالأخلاق وتشكيل أفكار المجتمع وأخلاقه قبل أن تكون رسالة سياسية، لذلك كان وجود الملك في السلطة أمراً مقبولاً لها، بل وراهنت كل من مصر الفتاة والإخوان المسلمين على كسب تأييده ودعمه لتُطلق أياديهم للتحكم في فكر المجتمع وتأهيل «الأجيال الجديدة». (يونس 2012).

فكان مشروع مصر الفتاة هو أن «تصبح قوة شبابية هائلة تعمل تحت قيادة الملك تحت شعار «الله- الوطن- الملك» (المصدر نفسه)، كما كان رهان جماعة الإخوان المسلمين على الملك في تطبيق الشريعة الإسلامية سبباً في مبايعته بعد وصوله السن القانونية، «ليوجه القوى الحزبية نحو وجهة واحدة والحكم بالقرآن»، ليتطور الأمر لأن يطالب حسن البنا بإلغاء الأحزاب تماماً، كما اقترح أحمد حسين مؤسس مصر الفتاة «أن تكف الأمة عن الاشتغال بالسياسة لتمر بعشر سنوات من الإيمان والعمل». (رمضان 1998).

«كانت القضية الجوهرية أن الحركتين رَاهنتا على الهوية، علي ما أسمته كل منهما ببعث الأمة بطريقتها، الذي هو في الحقيقة إنشاء أو إعادة إنشاء لها، وبالتالي لم تكونا تبحثان عن نصيب في السلطة بأوضاعها القائمة، بقدر ما كانتا تستهدفان تغيير وجهة البلاد بأكملها، بالتعاون مع الملك، وفي هذا السياق كانت العقبة التي تواجههما هي النظام البرلماني بقيمه ودستوره وقواعد اللعبة التي يرسيها، وما تتيحه من تعددية وحرية واختلافات، تتناقض بشكل بارز مع الرؤية الشمولية للطرفين». (يونس 2012ص 673-674).

القضية الرئيسية إذاً بالنسبة للتنظيمَين، هي قضية الهوية وإعادة تأسيسها، سواء على أساس وطني أو ديني، والعقبة الرئيسية أمام هذه الهوية الجديدة

شعبوية الطابع (في شقيها الإسلامي والوطني) هي النظام البرلماني الحزبي، وممثله في الواقع، وهو الوفد بكل ما حصل عليه من شعبية وجماهيرية، لذلك كان القصر الذي يسعى لتشكيل حكومات بيروقراطية غير حزبية وفي ظل دستور معطل، يري في هذه الجماعات سلاحاً ناجزاً في مواجهة الوفد الذي حال دائماً دون الحكم الملكي الصريح، وبالفعل تمكنت هذه الجماعات غير السياسية من تحطيم شعبية الوفد الذي كان قد استنفذ ذروة نضاله السلمي في مواجهة الاستعمار ليحقق مكسباً جماهيرياً مؤقتاً، وذلك بعد قيامه بخطوة إلغاء معاهدة 1936 التي مثلت قمة نضاله السلمي لتحقيق الاستقلال، لكن سرعان ما باغته الإنجليز برد الفعل العسكري، وانتقل الوضع إلى حالة فوضوية لم يستطع الوفد السيطرة عليها. ألغى الوفد بنفسه معاهدة 1936 التي عبرت عن إمكانية تحقيق الهدف عبر التفاوض، وسرعان ما خسر أخر أو راقه أمام المستعمر وأهم إنجازاته التاريخية. (تحليل للبشري 2002 تبناه يونس 2012).

استطاعت هذه الجماعات أن تختطف قلب الوفد النابض المتمثل في إنتلجنسيا الأجيال الصاعدة، «عبر الخطاب الراديكالي الزاعق، المعني بدرجة أقل بالسياسة وبدرجة أكبر بالهوية والأخلاق، والمعادي للحزبية ولسيطرة كبار الملاك على الحياة العامة» (يونس 2012)، وهي جميعها توجهات عبرت عن ميول الطبقة الوسطى المصرية، التي رأت بوضوح أن مصالحها تتلخص في العداء مع الاحتلال وكبار الملاك على حد سواء، والتي فقدت الأمل في النظام الحزبي الذي لم يسفر عن تحقيق الأهدافً الوطنية الكبرى، التي سعي جميع الفرقاء لتحقيقها وفشلوا في ذلك، وفي مقدمتهم حزب الوفد، وهذه الحالة المعادية للحزبية وكبار الملاك انتقلت لأشخاص وجماعات متنوعة من الطبقة الوسطى - بل وتحولت لتكون اتجاهاً عاما، حسب المؤرخ طارق البشري - في مقدمتها جماعة الضباط الأحرار التي حولت العداء للحزبية لواقع عملي عبر إلغاء الأحزاب بالكامل في 16 يناير 1953. (المصدر نفسه).

وبالعودة لقضية الطبيعة التنظيمية للوفد في مواجهة خصومه، يتأكد

أمامنا أن الوفد هو حزب جماهيري مؤتمري، لا تتسم أفكاره بالوضوح الفكري الموجود عند أحزاب الكادر، بل ويتوجه خطابه لمحاولة مخاطبة جميع فئات المجتمع وليس لفئات بعينها (لكن ظل خطابه متأثراً بمصالح الطبقة النافذة داخله في التحليل الأخير)، حيث اهتم أو لاً بقضية الاستقلال والديمقراطية باعتبارها مطالب مجتمعية مُلحة، بينما كانت الأفكار الليبرالية لديه غير مكتملة، فيما يخص مسائل العلمانية والعقلانية والتجديد الديني والليبرالية الاقتصادية، وهي خصائص قد تتوافق مع طبيعة الحزب الجماهيري الذي تشكل في إطار وضع ثوري ناتج عن أزمة، نشأ الوفد عن النظام البرلماني واستهدف تقويته، وارتبط النضال ضد الاستعمار لديه بالنضال السلمي الدستوري والقانوني، وبالتالي كان محدوداً به، وفي الوقت الذي حوصر فيه هذا النظام وأصبح غير قادر علي الاستمرار، بدأت قوة الحزب في الأفول حتى فقد دوره التاريخي كحزبٍ جماهيري، ولم يتطور نحو الصيغة الكَادرية المتماسكة التي تحلى بها خصومه من أعداء الديمقراطية البرلمانية والليبرالية.

الهوامش:

(1) وهو النظام الاقتصادي الاجتماعي الخاص بحقب ما قبل التاريخ، وكان مشتركاً بين كل الشعوب في المرحلة الأولى من تطورها، وكانت علاقات الإنتاج في هذا النظام نتاج مستوى منخفض من تطور القوى الإنتاجية، والحالة البدائية لأدوات العمل والتقسيم الطبيعي للعمل حسب الجنس والسن، وكان أساس علاقات الإنتاج الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج (أدوات العمل، والأرض، والمساكن، والأدوات الزراعية، الخ). وكان الإنتاج في النظام المشاعي البدائي يتم جماعيا بواسطة العشائر، وكان الناتج يقسمٍ إلى أجزاء متساوية ويستهلك جماعياً، وقد بدأ هذا النظام في التحلل تدريجياً منذ اكتشاف الزراعة.

مصادر وقراءات:

- البشري طارق.(1980). المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية. القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب. نقلاً عن نزيه الأيوبي.

Owen، Rogers.(1966).Lord Crommer and the development of Egyptian-industry. Middle Eastern studies.

-الأيوبي، نزيه. (1989). الدولة المركزية في مصر. بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.

-البراوي، راشد وعليش، حمزة.(1954). التطور الاقتصادي في مصر. القاهرة.

-البشري، طارق. (2002). الحركة السياسية في مصر. القاهرة: دار الشروق.

-الجريتلي، علي. (1952). تاريخ الصناعة في مصر. القاهرة:دار المعارف.

-الحته، أحمد محمد. (1967). تاريخ مصر الاقتصادي في القرن ال19. الإسكندرية: مطبعة المصري.

-الدسوقي، عاصم. (1975). كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري 1914 - 1952. القاهرة: دار الثقافة الجديدة.

-الدسوقي، عاصم. (2010). مصر في الحرب العالمية الثانية 1939-1945. القاهرة : دار الكتاب الجامعي للنشر.

-الرفاعي، علي حسين. (1935). الصناعة في مصر. القاهرة: مطبعة مصر.

-السعيد، رفعت. (2002). الليبرالية المصرية المثقفون وحزب الوفد. القاهرة:دار مصر المحروسة.

-السعيد، رفعت. (2010). الرأسمالية المصرية عبر مسار مختلف. القاهرة:شركة الأمل للطباعة والنشر

-السعيد، رفعت. (2018). بناة مصر الحديثة العقل المصري كيف تكون وكيف يتجدد؟ الجزء الأول. القاهرة: مكتبة الأسرة.

-السعيد، رفعت. (2018). بناة مصر الحديثة العقل المصري كيف تكون وكيف يتجدد؟ الجزء الثاني. القاهرة: مكتبة الأسرة.

-الشلق، أحمد زكريا. (2010). الأحرار الدستوريين (-1922 1935). القاهرة: دار الشروق.

-الشلق، أحمد زكريا. (2015). حزب الأمة دور الأعيان والمثقفين في السياسة المصرية. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية

-العوضي، إيمان. (2018). الفكر الليبرالي في مصر 1919-1961. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

-أمين، سمير. (1985). تأملات حول طبيعة الرأسمالية في مصر. مجلة الطليعة العدد 2. نقلاً عن نزيه الأيوبي.

-تقرير لجنة التجارة والصناعة. (1919). القاهرة: المطبعة الأميرية.

-حسن، عبد الرازق. (1970). بنك مصر وتحررنا الاقتصادي. جريدة الأهرام المصرية.

-دافيز، إيريك. (2009). طلعت حرب وتحدي الاستعمار. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

-ديب، ماريوس كامل. (2009). السياسة الحزبية في مصر الوفد وخصومه (1919-1939). ترجمة عبد السلام رضوان. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

-رشدي، محمد. (1954). عصاميون وعظماء من الشرق والغرب. القاهرة: دار الهلال.

-رمضان، عبد العظيم. (2004). الفكر الثوري في مصر قبل ثورة 23 يوليو. القاهرة: مكتبة الأسرة.

-رمضان، عبد العظيم. (1998). تطور الحركة الوطنية في مصر (1918-1936) الجزء الأول. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

-ريفلين، هيلين. (1967). الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن ال19. القاهرة:دار المعارف.

-ريكر، كليمنز. (2010). الليبرالية في تاريخ الفكر العربي. القاهرة: المحروسة للنشر.

-سعيد إمام، سامية. (1986). من يملك مصر. القاهرة:دار المستقبل العربي.

-شفيق باشا، أحمد. (2012). حوليات مصر السياسية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

-شكري، محمد فؤاد والعناني، عبد المقصود وخليل، سيد محمد بناء دولة مصر محمد علي. القاهرة: المجلس الأعلي للثقافة. من سلسلة ذاكرة الكتابة.

-صادق سعد، أحمد. (1979). تاريخ مصر الاقتصادي الاجتماعي. القاهرة:دار ابن خلدون للطباعة والنشر.

-صفران، نداف. (1961). مصر تبحث عن مجتمع سياسي: تحليل للتطور الفكري والسياسي في مصر 1804-1952.

-عبد الله، أمين مصطفي (1952). تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث. القاهرة:مكتبة الأنجلو

-عبده، عيسى. (1965). اقتصاديات البنوك والمصارف. القاهرة.

-عثمان، طارق. (2010). تقرير الحالة الليبرالية في مصر. القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية.

-لطفي السيد، أحمد. (1998). قصة حياتي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

-لطفي السيد، عفاف. (1980). تجربة مصر الليبرالية 1922-1936 ترجمة عبد الحميد سليم. القاهرة: المركز القومي للبحث والنشر.

-متولي، محمود. (1974). الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

--مرسي، فؤاد. (1966). البنك الأهلي وقضية السيطرة الاستعمارية. مجلة الطليعة.

-يونس، شريف. (2012). نداء الشعب تاريخ نقدي للإيديولوجيا الناصرية. القاهرة: دار الشروق

الفصل الثالث

ثورة ٢٣ يوليو والمأزق الليبرالي

كان الفصلان السابقان، بالإضافة للتصدي لمهمة تعريف الليبرالية الكلاسيكية والنيوليبرالية، بمثابة محاولة للإلمام بالظروف التاريخية المتباينة بين نشأة الفكر الليبرالي في أوروبا والعالم الغربي، وبين الواقع المصري والشرقي، حيث أرجعنا نشوء وسيادة الفكر الليبرالي والنظام السياسي المستند عليه إلى التطور الاقتصادي الاجتماعي المتباين بدوره بين الواقعين، أي إلى نشأة الرأسمالية في أوروبا وصعود الطبقة البرجوازية على أنقاض المجتمع الإقطاعي القديم، وهي الظاهرة التي لم تحدث في الشرق، بل شهدت مصر والشرق الأوسط تطوراً تاريخياً اتبع مساراً مختلفاً، كما أوضحنا العلاقة بين الفكر الليبرالي والطبقة الرأسمالية في العالم وفي مصر، والطبيعة المتغيرة للّيبرالية المصرية وتحولها نحو النزعة التلفِيقية استناداً إلى التكوين البنيوي المختل للطبقة الرأسمالية، حتى قيام ثورة 23 يوليو1952.

ومن المعروف للجميع، أن الخريطة السياسية والفكرية في مصر ستتغير بالكامل مع إندلاع الثورة، وقيام نظام الحكم الجديد، حين تُلغي الأحزاب، وتُقيد المؤسسات الإعلامية، ويتسع نطاق الاعتقالات على أساس الهوية السياسية، وقبل الإشارة للتغيرات الاقتصادية الاجتماعية التي حدثت بفعل الانقلاب الاجتماعي في تكوين الدولة الذي أحدثته الثورة، ينبغي الالتفات للمتغيرات السياسية والأيدولوجية التي أصابت النظام السياسي مع اعتلاء الضباط الأحرار لقمة السلطة.

فلقد شددنا سابقاً على مسألة فشل البرجوازية المصرية التقليدية في تحقيق مهام الانتقال الرأسمالي، لعوامل عديدة تخص نشأتها التاريخية، والعوامل الموضوعية التي واجهتها في مقدمتها الاستعمار، كما أشرنا لفشلها في تحقيق الإدماج الكامل لكافة الفئات الاجتماعية – في القلب منها الطبقة الوسطى الفاعلة - في إطار منظومتها السياسية، وإلى ضعف النظام البرلماني الذي عانى من منافسة مع الملك، ومجمل هذه العوامل أفضت إلى انسداد أفق تحقيق مطالب الحركة الوطنية، وإلى ضعف التيار الليبرالي بجناحيه (الأغلبية والأقلية).

جميع هذه العوامل، مضافاً إليها الهزيمة التي لحقت بالجيش المصري في عام 1948، أدت إلى أزمة تاريخية طاحنة، عجزت فيها الفئات المتصارعة عن حسم الصراعات الدائرة، وانتهت إلى انقلاب من داخل الدولة، بغية تحقيق المطالب الوطنية التي عجزت النخب السياسية عن تحقيقها، عبر تسلم فئة اجتماعية جديدة للسلطة.

وفي تاريخ الحركة الليبرالية المصرية، تبدو الفترة من 1952 حتى 1970، فترة سكون وثبات بالنسبة لليبراليين، ويرجع ذلك لطبيعة السلطة السياسية الحاكمة طوال هذه الفترة - بالإضافة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة - حيث حظيت السلطة بشعبية جارفة بقيادة جمال عبد الناصر، (نتيجة لعوامل مختلفة لا تقع في صلب بحثنا)، على الرغم من قيامها على أسس فكرية أيديولوجية تتناقض مع الطرح الليبرالي الديمقراطي، وفي نفس الوقت تحقق البرنامج الحداثي الذي يتبناه الليبراليون، بل وتستخدم الدعاية الحداثية مع إلغائها للنشاط الحزبي لليبراليين، وهوما يفسر هذا الثبات الليبرالي لأكثر من عشرين عاماً، حسب طرح الباحث رول ماير. (ماير 2000).

ولكي نستوعب الكيفية التي نجح بها نظام يوليو في احتلال المساحة التي كان يتحرك فيها الخطاب الليبرالي، وأن يحقق مُستهدفاته الحداثية، دون اللجوء لإرساء مجتمع ديمقراطي بالمفهوم الليبرالي، علينا أولاً أن نقدم تصوراً مبسطاً للمشروع الحداثي في سياقه العالمي والمحلي.

1 - ثورة يوليو بين الحداثة والأصولية

- عبد الناصر والحداثة السلطوية

نبَتت الجذور الأولى للفكر الليبرالي في عصر التنوير، ونمى واستقر في عصر الحداثة، وهو بذلك يصبح أحد منتجات العصرين، وعبر الأخير عن استقرار النمط الرأسمالي في الغرب، وثبوت أركانه على المستوى المادي والثقافي.

وحتى نحدد ما نعنيه بالحداثة، علينا أن نميز أولاً بين شيئين مختلفين حسب رول ماير، الأول هو الحداثة بصفتها مرحلة تاريخية، وهي تلك المرحلة التي يبدأ النمط الرأسمالي الجديد فيها بالاستقرار، والثاني هو مذهب الحداثة، وهو مذهب واتجاه فكري له انعكاسات نظرية فلسفية وسياسية واقتصادية، ويستهدف في النهاية بلوغ المرحلة الحداثية أو الوضع الحداثي. (Harvey 1990، ماير 2000).

ويصف يورجن هابرماس مذهب الحداثة بصفته «مشروع ولده جهد غير عادي من جانب مفكري التنوير، لتطوير علوم موضوعية وأخلاق كونية وقانون كوني وفن مستقل، وفقاً لمنطق داخلي». (المصدر نفسه).

والسمة المميزة لمذهب الحداثة، هو اعتقاد معتنقيه بأن النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يقوم عليه المجتمع، يمكن تحديده وتغييره وبناءه على أسس علمية عقلانية، كما يتضمن مبدأ سيادة علوم الطبيعية على أي مصدر فكري آخر، وهو يقدم وعداً بالتحرر من الندرة والحاجة، واعتباطية الكوارث الطبيعية، كما يسعى لتطوير أشكال التنظيم الاجتماعي، على أساس عقلاني متحرر من الأسطورة والدين والخرافة، ومن الاستخدام الاعتباطي للسلطة، والانعكاس السياسي لهذا المذهب يتجسد في مبادئ الحرية والعدالة والمساواة والإيمان بالمعرفة الإنسانية. (المصدر نفسه).

ويجب التشديد هنا على أن الحداثة تتضمن الفكر الليبرالي، كما تتضمن التوجه اليساري الحديث، حيث يشترك كل من الفكر الليبرالي واليساري في

الاعتقاد بإمكانية قيام نظام سياسي على أسس عقلانية وعلمية، مع اختلاف جوهري في طريقة تحقيق وشكل هذا المجتمع العقلاني والعادل، لكن يبقى أن الاعتقاد بإمكانية بناء نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي مستنداً على العقلانية العلمية، هو القاسم المشترك بين التيارين.

انتقل الغرب نحو الحالة الحداثية، حيث تجردت الممارسة اليومية للبشر من أي نزوع أسطوري أو خرافي، وساد الاعتقاد بأن نظام الحكم يجب أن يتسم بالعقلانية والرشادة، وأن يقوم على أساس الحرية والعدالة والمساواة بين الأفراد، وقامت فيه مؤسسات المجتمع الحديث، وظهرت مساحة نشاط وتفاعل في المجتمع خارج جهاز الدولة، علي العكس من الوضع السابق عليه، وتلك المساحة هي ما يطلق عليه اليوم بالمجتمع المدني (وهي مساحة خلقت بفعل الصراع الاجتماعي في ظل الرأسمالية).

نَشأت الحداثة في الغرب، وسرعان ما تحولت إلى ظاهرة عالمية تعبر عن مقتضيات التطور التاريخي لمختلف المجتمعات، وفي الحالة المصرية لم يكن انطلاق الحداثة وليد الاحتكاك المباشر بالغرب عبر الاستعمار فقط، بل كان نتاج تحركات محلية كذلك(محاولات التحديث متمثلة في تجربة محمد علي وإسماعيل)، وهي بذلك ليست «ظاهرة حضارية» تخص حضارة معينة هي الحضارة الغربية، فحقيقة الأمر أن الحداثة الغربية قضت على العلاقات والروابط القديمة في المجتمعات الأوروبية الغربية القديمة ذاتها لكي تنشأ علاقات جديدة، وكانت الدولة الحديثة المنقادة بأفكار الحداثة هي قائد الهدم والبناء في هذه العملية. (المصدر نفسه).

ومن هنا نؤكد على أن الفكر الليبرالي، والكلاسيكي بالأخص، هو أحد أجنحة المشروع الحداثي، وتقع مسألة تحديث المجتمع أو نقله إلى المرحلة الحداثية في قلب التصور الليبرالي عن مهمة ودور الليبراليين في المجتمع والسلطة، في مواجهة تيار الأصالة الذي يميل للعودة إلى الماضي، واستنباط الأجندة الفكرية

عنه كرد فعل على ظاهرة الحداثة نفسها.(فلم يكن السعي لتشكيل الهوية بناء على التراث الديني الماضوي سوى رد فعل مكافئ علي تجلى المظاهر الحداثية في المجتمعات الشرقية)، وقد عرجنا سريعاً في الفصل السابق على اضطراب الطرح الحداثي لدى المثقفين الليبراليين، وتراجعهم عنه لصالح النزعة التلفيقية بين الأصالة والحداثة، وأرجعنا ذلك إلى الاختلال البنيوي للطبقة الرأسمالية التي عبر عن مصالحها هؤلاء المثقفون على المستوي الفكري، وإلى فشلها في تحقيق التحول الرأسمالي المفترض منه أن ينقل المجتمع إلى الحالة الحداثية على المستوي المادي، ونتيجة لهذا الفشل، ظلت الدعوة الحداثية غريبة عن المجتمع ومنحسرة في سياق بعض فئات الإنتلجنسيا المتأثرة بالاحتكاك مع الحداثة الغربية، وهذه "الغربة" الحداثية الناتجة عن بقاء البنى المتأخرة ومقاومتها للتحديث هي السبب الرئيسي في الهجوم الضاري علي الطرح الحداثي الذي دفع المثقفين الحداثيين للتقهقر نحو الحالة التلفيقية، عوضاً عن التمسك بالمواجهة الشاملة مع النزعة الأصولية والمحافظة السائدة.

فهذه الثنائية - الأصالة/ الحداثة هي قضية كاشفة لاستيعاب الكثير من التحولات الفكرية لدى المثقفين، وهي انعكاس طبيعي لأزمة الانتقال الرأسمالي غير المكتمل للمجتمع المصري، فإن التيار الحداثي بقي منحسراً بين فئات المثقفين والإنتلجنسيا، نظراً لعوامل الانتقال غير المكتمل، وهوما يفسر، علي سبيل المثال، انتشار الأفكار الليبرالية واليسارية في المدينة وغيابها شبه الكامل في الريف، الذي عانى من التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي ظل الريف مرتعاً للتوجهات الأصولية المحافظة، التي تبنت القيم المعادية للحداثة، حيث تسود الأفكار والممارسات غير العقلانية المستندة على المعتقد الديني والثقافي السائد منذ آلاف السنين.

والحقيقة أن الحداثة احتوت كذلك على جانب سلطوي غير ديمقراطي، ارتبط ارتباطاً وثيقاً باعتقاد الحداثة والحداثيين بضرورة تأسيس سلطة جديدة، مستندة على معرفة جديدة بدورها ومغايرة للثقافة السائدة، تتأسس على

مستهدف بناء المجتمع والسلطة الجديدين على أنقاض المجتمع القديم، ولكي يتم القضاء على المجتمع القديم وثقافته القديمة، كان هناك دائماً فريقٌ يميل نحو الاستبداد والتسلط في مواجهة هذا التخلف.

ويشير زيجمونت باومان إلى أن رابطة المعرفة/ السلطة الحداثية قد أدت في التاريخ الأوروبي إلى وسائل تحكم سلطوية، أكثر فعالية بكثير من تلك السابقة على الحداثة، حيث خلق التنوير إمكانية تصميم أو تخطيط المجتمع وفقاً للمعرفة «الموضوعية»، ولأن المعرفة موضوعية، أي لأنها حقيقة واقعة مستقلة عن عقولنا، فيجب أن نصمم المجتمع بناء على مقاييس هذه المعرفة. (Bauman 1987).

وبهذا يري رول ماير أن الفكر الحداثي، في مصر والعالم، دائماً ما انقسم إلى جانبين، الأول هو الجانب الحداثي التحرري الديمقراطي، والثاني هو الجانب الحداثي السلطوي، الذي آمن أن المجتمع العقلاني والعادل الجديد من الممكن أن يقوم دون الحاجة إلى الديمقراطية، أو عبر تعطيلها مرحلياً لصالح الاستبداد السلطوي. (ماير 2000).

في الفترة ما بين الثلاثينيات والأربعينيات في مصر، سادت النزعة الحداثية الديمقراطية بين السياسيين والمثقفين، والتي تمثلت لدى حزب الوفد وبرنامجه الديمقراطي، ولكن مع نهاية الأربعينيات ومشارف الخمسينيات بدأ الجانب الديمقراطي يتراجع لصالح التوجه السلطوي - مع صعود تنظيمات مؤسسة على معاداة الديمقراطية والنظام البرلماني، نتيجة لفشله في تحقيق متطلبات التحرر الوطني، كما أو ضحنا سابقاً - حتى جاءت ثورة 1952 بنظام حكم جديد يتبنى التوجه الحداثي السلطوي ويتأسس على معاداة الديمقراطية وتداول السلطة.

وكان التوجه الحداثي السلطوي حاضراً دائماً منذ بداية محاولات التحديث في عصر محمد علي، خصوصاً مع الإشارة لانحسار التوجه الحداثي بشقيه اليساري والليبرالي، نتيجة التخلف الاقتصادي الاجتماعي، فالغالب أن التوجه

الحداثي لن يلاقي القبول لدى عموم السكان، في مجتمع لم ينجز التحول الرأسمالي الشامل، ويعاني من سيادة العلاقات ما قبل الرأسمالية (إن الحالة الحداثية هي في النهاية تعبيرٌ عن استقرار الرأسمالية كنمط كما أشرنا سابقاً)، وبالتالي من الطبيعي أن تميل الدعوة الحداثية لِلنخبوية، والحط من شأن الديمقراطية والاستخفاف بالرأي العام، الذي يهيمن عليه المنطق الأصولي المحافظ - وهوما يختلف تماماً عن الديمقراطية في الدول الغربية التي انتقلت للمرحلة الحداثية، حيث تحررت المجتمعات من المنطق الديني وسيطرة رجال الدين نتيجة تحطيم الرأسمالية للعلاقات القديمة بشكل شامل - ومع صعود التيارات الدينية والمحافظة على حساب التيار الليبرالي الديمقراطي، ازداد تعلق المثقفين الحداثيين بالتوجه السلطوي، الذي راهن على سلطة رشيدة تأتي بالتحديث، وتوظف كافة المؤسسات الأيديولوجية، بما فيها الدينية، لصالح البرنامج الحداثي، وهو النهج الذي انتهجته السلطة العسكرية الجديدة التي أيدها بعض المثقفين – تدريجياً - وقدموا لها «قاموساً» من المصطلحات الحداثية بتعبير رول ماير، خصوصاً بعد أن أخذ النظام الجديد موقفاً معادياً واضحاً من الإخوان المسلمين بعد 1954، ثم سرعان ما انحاز للتوجه الحداثي في مواجهة مشروع الأصالة*

لقد نجح نظام الثورة في تسييد توجه الحداثة السلطوي على حساب التوجه الديمقراطي، ويرجع ذلك إلى مجموعة أسباب، في مقدمتها نجاحه في تحقيق مطالب الحركة الوطنية التي فشلت في تحقيقها الحركة الحزبية السابقة، فاستطاع النظام تحقيق استقلال مصر السياسي، وتبني سياسة خارجية مصرية جديدة اكسبته شرعية هائلة، فمنذ بداية عام 1955 غير النظام تدريجياً دفة سياساته الخارجية بعيداً عن الولايات المتحدة، ونحو الحياد الدولي والعداء للاستعمار، بداية برفض حلف بغداد، وعبر الدور البارز الذي لعبه عبد الناصر في مؤتمر باندونج وصفقة الأسلحة التشيكية، وأزمة قناة السويس في 1956، وانتهاءً بالوحدة مع سوريا في 1958، وهذه الأعمال الكبري

دفعت بمصر للعب دور قيادي على المسرح الدولي والعربي، وهو الحلم الذي لطالما راود المثقفين والسياسيين المصريين.(المصدر نفسه).

وثاني الأسباب الهامة التي لا يجب الحط من شأنها هي قوة النظام نفسه، ممثلة في قوة أجهزته الأمنية ونجاحه في الاستمرار بعد قرار إلغاء الأحزاب، وكذلك بعد خروجه من أزمة مارس 1954 سالماً، وتمكنه من القضاء على الإخوان المسلمين خصمه السياسي الأبرز (علي المستوي السياسي وليس الثقافي)، ثم بفرض الرقابة الكاملة على الصحف.(ماير 2000).

ثالثاً، استطاع النظام أن يتجاوز العيب الرئيسي في النظام البرلماني السابق على عام 1952 الذي قادته البرجوازية المصرية، وهو استيعاب الطبقة الوسطى بمختلف فئاتها داخل جهاز بيروقراطي واسع، ازداد نموه بشكل «سرطاني» (سامية إمام، ص92) أتاح لأفرادها إمكانية الترقي الطبقي والمعنوي، فكانت الطبقة الوسطى هي الطبقة الأوفر حظاً في شغل المناصب الحكومية، وكان شغل المناصب غير مقتصرٍ على أصحاب الدرجات العلمية العليا فقط كما كان الحال في العهد السابق، والمسألة الملحة بهذا الصدد، هي مسألة التمصير، حيث تم تمصير المؤسسات وإزاحة الأجانب من الوظائف الرئيسية فيها مع تحقيق الاستقلال، وهوما أتاح حصول المصريين على الوظائف والمواقع القيادية في المؤسسات الهامة، وهي مسألة كانت تؤرق المصريين من الأعيان والطبقة الوسطى طوال فترة تواجد الأجانب في مصر.

ويتشابك هذا العنصر الثالث لِشعبية النظام مع تسييد توجه الحداثة السلطوي على حساب نظيره الديمقراطي، فلقد تُرجم مذهب الحداثة السلطوي نفسه إلى توسيع الجهاز البيروقراطي، الذي استبدل مكان الشبكة غير الرسمية من الأحزاب السياسية التقليدية والشبكات الحداثية الديمقراطية لمعارضيه الليبراليين.

كان منطق التخطيط للمجتمع هو الأساس الأيديولوجي الأهم في تسييد

برنامج الحداثة السلطوي، وهو أحد أهم مكونات التوجه الحداثي بشكل عام، (التخطيط والعقلنة وإمكانية بناء نظام اقتصادي سياسي عقلاني منظم)، فلقد تبني النظام خطاب التخطيط ليشكل أساس دعوته الحداثية السلطوية، حيث سادت مفردات التوجيه والترشيد والتخطيط والتي تتضمن بقوة معاني التوجيه والإشراف والسيطرة السلطوية، حسب رول ماير. (المصدر نفسه).

انتشرت هذه المصطلحات، التي نشأت في البداية داخل المؤسسات الاقتصادية الأولى، التي أقامتها الدولة عامي 1952 و1953، (ساهم مثقف حداثي يساري هام في هذه العملية وهو راشد البراوي حسب رول ماير)، وتخللت قطاعات أخرى في الحياة العامة، ثم اقتبستها الصحافة المُهيمن عليها من النظام، بدأت هذه المفردات «تغتصب الخطاب السياسي وتسيطر على التصور الكلي عن المجتمع المصري وتحديثه» حسب تعبير رول ماير (المصدر نفسه)، وبذلك احتلت العقلانية الاقتصادية الوظيفية الجديدة، التي تتحدث عن وسائل تؤدي لغايات، محل عقلانية مذهب الحداثة الديمقراطي، فأصبحت العقلانية الاقتصادية هي العقلانية السائدة، وأصبحت الدولة تجسيدها الوحيد، ولقد لعب هذا الشكل من أشكال العقلانية، الذي يمثل قلب مذهب الحداثة السلطوي، دوراً في غاية الأهمية في المظهر الإيديولوجي للنظام الجديد، فكان توسع الدولة مدفوعاً إلى حد كبير بمذهب الحداثة السلطوي الذي تبناه هذا النظام. (المصدر نفسه).

كان تغيير مفهوم وضع مصر في العالم، هو أحد عناصر تسييد مذهب الحداثة السلطوية حسب رول ماير، فأصبحت مصر على مشارف أن تكون جزءاً من حضارة جديدة، بعد أن اتجهت إلى الشرق وعادت الغرب، واعتمدت التخطيط وعقلانية الدولة والتصنيع وصعود المجتمع الجديد القائم على تحالف طبقي يتقبل العقلانية الجديدة، بالإضافة للتشديد على خصوصية مصر في مواجهة الغرب وتصدير مفاهيم المذهب الديمقراطي بصفتها مفاهيم بالية وطفولية بين ضجيج دعاية التصنيع والتخطيط والعقلانية والتقدم،

فأصبح بعض مؤيدي النظام البرلماني المخلصين يعتبرونه ظاهرة أو روبية خاصة لا تقبل التطبيق إلا في البلاد الأوروبية، والتي تمتلك مساراً تاريخياً خاصاً لتطورها .(المصدر نفسه).

كما نري، جُمعت المبررات الأيديولوجية الحداثية لصالح النظام، وعبر المثقفين بمختلف توجهاتهم، الذين تمكن من احتوائهم داخل مؤسسات الدولة السياسية والثقافية، فتوسُّع الجهاز البيروقراطي اشتمل أيضاً على توسعٍ في المؤسسات الثقافية، في السينما والأدب والمسرح والإذاعة والتلفزيون، حيث أنشئت مؤسسات تدعم الإبداعات الثقافية للمثقفين المصريين، فنجد مثقفين ليبراليين كثيرين مثل نجيب محفوظ وتوفيق الحكيم وثروت أباظة وإحسان عبد القدوس يشغلون مناصب قيادية في مؤسسات الدولة، على الرغم من اختلاف توجهاتهم مع النظام، ربما لأن مساحة الخلاف مع النظام قد تقلصت مع التحولات الثورية والخطاب الحداثي، أو بسبب عدم وجود نافذة للعمل والإبداع إلا عبر تقبل الأمر الواقع.

كما أن منظمة الشباب الاشتراكي، الجناح الشبابي للاتحاد الاشتراكي (الاتحاد القومي سابقاً)، وهو الحزب الحاكم الوحيد، والكيان الوحيد المتاح لممارسة السياسة شرعياً، ستلعب دوراً كبيراً في احتواء الحراك الطلابي الشبابي داخل المنظمة، (والذي توسع طردياً مع مجانية التعليم)، لينشأ ويتربى داخلها معظم الكوادر السياسيين للفترة اللاحقة على النظام الناصري، والذين نشأ قسمٌ كبيرٌ منهم على الدعاية الحداثية السلطوية، التي اكتسبت صبغة أيديولوجية مُخترعة، وهي الاشتراكية العربية، والتي ميزت نفسها عن الاشتراكية العلمية عبر تبنيها البعد القومي على حساب البعد الأممي للفكر الماركسي، والتي رفضت الجانب المادي في الفكر الماركسي ومنهجية الصراع الطبقي، لصالح فكرة تحالف قوى الشعب العامل، التي ضمت جميع الفئات الطبقية في المجتمع، (وهي أطروحة دعائية تعبر عن البرجوازية بامتياز، حيث تسعي الطبقة البرجوازية دائماً لأن تقنع الطبقات الأخرى أن المصالح البرجوازية

تتطابق وتنسجم مع مصالح المجتمع ككل، وهي الفكرة التي تسعى منهجية الصراع الطبقي جاهدة في نفيها، وإلى كشف تناقض المصالح البرجوازية مع مصالح الفئات الاجتماعية الأدنى)، لتقف على مسافة من الأفكار الديمقراطية الليبرالية والأفكار الماركسية على حد سواء، كما وُجد الماركسيون داخل المنظمة كذلك بشكل غير علني، حيث تفاعلوا داخلها وتمكنوا من تجنيد عناصر وكوادر، لعبوا دوراً هاماً لاحقاً.

أدى تسييد المذهب الحداثي السلطوي في نهاية المطاف، إلى اختطاف الدعوة الحداثية من الفضاء الليبرالي، لصالح فكرة النظام غير التعددي والعقلاني في نفس الوقت، حيث قدمت منظومة الحكم الجديد مثالاً عملياً على إمكانية تحقيق التحديث والتقدم دون الحاجة إلى الديمقراطية وتبادل السلطة، وعبر الأنشطة الاقتصادية للدولة عوضاً عن الاعتماد على حرية السوق المطلقة والتسيير الذاتي للاقتصاد، وهوما آثر تأثيراً سلبياً واسعاً على تطور الحركة الليبرالية في مصر، فأصبحنا أمام مجتمع نجح في تحقيق كافة المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطروحة عليه، دون تطبيق الأركان الأساسية للفكر الليبرالي.

في ظل هذه الظروف نشأ الشباب الذين ولدوا في الفترة ما بين العام 1945 للعام 1955، وهم من يُمثلوا جيل السبعينيات من السياسيين، الذي ينصب تركيزنا عليه، وبالتحديد الليبراليين منهم، وهي الظروف التي تساهم في تفسير ظاهرة قلة عدد المنتمين للفكر الليبرالي من بين هذا الجيل.

ولن تكون مرحلة سيادة الحداثة السلطوية هي تلك الفترة الاستثنائية الوحيدة، التي همشت الليبرالية خطاباً وممارسة، فعلى الرغم من التحول الكبير الذي سيحدث تباعاً ما بعد 1970، في التوجهات الأيديولوجية والاقتصادية للنظام، سيكون الحظ الأوفر في الانتشار والحركة من نصيب التيار الإسلامي، والذي سيحجب ويُحجم قدرة الحركة الليبرالية على إعادة

إحياء نفسها، كما سيتبين كذلك أن الطبقة الرأسمالية المصرية، بعد التغييرات التي طرأت عليها في فترة الستينيات، بالإضافة لنَشأتها التاريخية المختلَّة، هي من سيتخلى عملياً عن المشروع الليبرالي، ليصبح فاقداً لظَهيره الاجتماعي، وهوما سوف نوضحه لاحقاً.

- **من الحداثة السلطوية إلى الأصولية الدينية**

ولكي نفهم هذا التحول علينا أن نتناوله أو لاً في علاقته بالصراع **السياسي/ الأيديولوجي** بين التيارات المختلفة، الذي تبلور في إطار النظام السياسي بقيادة عبد الناصر، وثانياً على المستوى الاقتصادي الاجتماعي عبر رصد التحولات الرئيسية التي طرأت على التكوين الطبقي للرأسمالية المصرية، وطبيعة العلاقات المصلحية بين الشرائح الطبقية الرئيسية والسائدة، نتيجة للوضع الجديد الذي أقره نظام ثورة يوليو، ونحن نسعى لاستيعاب الكيفية التي تحولت بها توجهات السلطة بين عبد الناصر والسادات، بهدف تشريح ظاهرتين ساهمتا في تحجيم التيار الليبرالي في مصر.

والظاهرة الأولي هي ظاهرة عزوف الظهير الاجتماعي للفكر الليبرالي، - أي الطبقة الرأسمالية - عن تبني المشروع السياسي الليبرالي الشامل، في فترة الانفتاح الاقتصادي بقيادة السادات وما بعدها، وهي مسألة بالغة الأهمية في تحليل أسباب ضعف التيار الليبرالي عموماً، فنحن ننتهي إلى أن الطبقات الرأسمالية في مصر، تخلت في التحليل الأخير عن المشروع الليبرالي الشامل، ولكي نستكشف أسباب هذه الظاهرة، علينا أن ندرس التحولات الاقتصادية الاجتماعية التي ساهمت في تطور هذه الطبقة، وهوما سوف يفسره لنا استيعاب التحول على المستوى الاقتصادي الاجتماعي.

والظاهرة الثانية هي انتشار التيارات الأصولية المحافظة، التي هيمنت على الوعي الجمعي للمجتمع وحصنته من انتشار الليبرالية فيه، وهوما سوف يفسره لنا استيعاب التحول على المستوى السياسي\ الأيديولوجي.

وفيما يتعلق بالتحول على **المستوى السياسي/ الأيديولوجي**، يتضح مما سبق أن النظام في فترة حكم عبد الناصر، قد تبني الخطاب الحداثي السلطوي، لكن في إطار تفاعل بين ثلاث تيارات رئيسية وجدت داخل النظام نفسه، واحتفظت بمواقع نفوذ داخله، وتفاعلت مع بعضها البعض حسب أطروحة المؤرخ شريف يونس (يونس 2012)، وهذه التيارات هي: التيار الإسلامي المحافظ، التيار الحداثي السلطوي المؤيد للطرح الاشتراكي العربي، والتيار الماركسي.

وفيما يخص التيارين الأول والثالث، يجب التأكيد هنا أننا نتحدث عن الفرق والمجموعات التي أيدت النظام الجديد وليست المعارضة له، فالإخوان المسلمين هم جزء رئيسي من التيار الإسلامي، فقد اختار عدد كبير من أفراد الجماعة موقف العداء مع النظام، فتم تحجيمهم وحصارهم، بل نحن نتحدث هنا عن التيار المحافظ الموجود في المؤسسات الدينية الرسمية وأجهزة الدولة، كذلك بالنسبة للتيار الماركسي فنحن نميز بين المعارضين للنظام، الذين ابتعدوا عن المجال العام وتم اقصائهم عن المشاركة في المؤسسات الصحفية أو السياسية، وبين الماركسيين الذين اعتبروا أن النظام الجديد يحقق برنامج الحركة الشيوعية مرحلياً، وتحالفوا معه وشاركوا في تكوينه، وحصلوا على مساحات عمل ومناصب داخل أجهزة الدولة بعد سنوات اعتقال وسجن طويلة.

أما عن **التيار الأول،** فهو التيار الذي تبني خطاب الأصالة والخصوصية، والابتعاد عن الفكر الغربي الحداثي من جانب، وعن الفكر الشرقي الشيوعي من جانب آخر، وعبر التسوية والمساومة مع السلطة الجديدة بهدف التأثير في توجهاتها، فقد تقبل شخوصه دعاية السلطة عن التحديث والاشتراكية، بشرط أن تكون الاشتراكية مستقاة من التراث والتقليد الإسلامي، وليست الاشتراكية المستقاة عن الماركسية، ليتبني مرغماً اشتراكية ذات طابع مثالي تقوم على تقليل الفروق بين الطبقات واحترام الملكية الخاصة، وليس إنهاء الانقسام

الطبقي وإلغاء الملكية الخاصة، كذلك هو تيار قبل التحديث، والحديث عن التقدم في إطار المفاهيم المحافظة، أي عبر رفض العلمانية والديمقراطية والمفاهيم الليبرالية الغربية استناداً على تناقضها مع الفهم الإسلامي للمجتمع، وقد أدت هذه التسوية إلى فرصة للتأثير والضغط على النظام الجديد، حيث أن هذا التيار هو المسؤول الأول عن النزعة التلفيقية التي تحلى بها خطاب النظام (اشتراكية عربية غير ماركسية، التزاوج بين الدعاية العقلانية الحداثية والدعاية الدينية المُبررة له)، مع الحفاظ على مواطن قوته وتأثيره الأيديولوجي عبر المؤسسات الدينية والمثقفين المحافظين ممن قبلوا التسوية مع السلطة. (المصدر نفسه)

وهو تيار عبر عن مصالح الرأسمالية التقليدية المتبقية بعد إجراءات التأميم 1961، حيث مثل الدين الغطاء الأيديولوجي لمحاولة إيقاف تطور النظام نحو مزيد من التوسع في تبني منظومة رأسمالية الدولة (إدارة الدولة للنشاط الاقتصادي) في مواجهة السوق الحر، عبر التأكيد على أن الإسلام يحترم الملكية الخاصة ويُحرم الاعتداء عليها.(المصدر نفسه).

عُبر عن هذا التيار، حسب شريف يونس، في تقرير لجنة الميثاق أو لجنة المائة، وهو تعليق صدر علي الميثاق الوطني الصادر عن المؤتمر الوطني للقوي الشعبية، الذي أصدر الميثاق نفسه، وهو «الملزم بالنسبة للمواطنين وبالنسبة لأجهزة الدولة جميعاً... والخروج عليه يعتبر خروجاً عن إرادة الشعب»، ويختلف تقرير الميثاق عن الميثاق نفسه من حيث المنطلقات والأهداف، فقد جاء بناء على رغبة في تعديل الميثاق من قبل المحافظين والأصوليين، ولكن رفض جمال عبد الناصر التعديل، وفضل أن تُكتب وثيقة أخرى في صورة تقرير، ولهذا كان التقرير محاولة لإعادة تفسير الميثاق دون تحدي نصوصه مباشرة، ولكن عبر تقديم نص شارح للميثاق يتحايل على المعنى الأصلي، وأكد التقرير أن الاشتراكية العربيةً هي اًشتراكية مستقاة من التراث الديني، وليس من الماركسية على سبيل المثال، وحصر دور العمال فقط في زيادة الإنتاج، كما

أكد على ضرورة حماية الملكية الخاصة، بل وتوسيع قاعدة الملكية الخاصة في الزراعة، وأكد على أن سيطرة الشعب لا تقوم على القطاع العام وحده، بل تتحقق أيضاً عبر الرقابة على القطاع الخاص وتوجيهه، لينطلق من ذلك إلى تأكيد شرعية واشتراكية القطاع الخاص وفقاً ل نسخته الخاصة من الاشتراكية. (يونس 2012)

أما عن دور الدين في المجتمع الجديد، يقول تقرير الميثاق: «يجب علينا أن نعني بكشف حقيقة الدين وتجلي جوهر رسالته، لكي تكون قيمه الروحية الخالدة أساساً لقيم المجتمع الجديد، ولكي تكون الشريعة الغراء مصدراً أساسياً للتقنين، ولتتم المساواة بين المرأة والرجل في إطار الشريعة، وعلينا أن نهيئ كل الظروف الملائمة لنمو الثقافة الدينية وتطورها، حتى يتبلور في المجتمع فكر ديني واع. (تقرير الميثاق ص17 نقلاً عن يونس 2012).

اعتُمد هذا التقرير مع نص الميثاق وثيقتين تأسيسيتين للنظام الجديد، وهوما يوضح مدى قدرة وتأثير التيار الإسلامي المحافظ داخل أروقة النظام الجديد رغم الاتجاه الحداثي السائد.

والتيار الثاني، هو التيار الرسمي داخل الدولة في فترة حكم عبد الناصر من بيروقراطيين وتكنوقراط ومثقفين وسياسيين، وهو تيار تبني خطاب الحداثة السلطوي وصيغة الاشتراكية العربية، وساهم في تعزيزها وتطويرها في حدود الطبيعة الطبقية للسلطة، ويتمثل فيه تأثير التيارين الآخرين، الإسلامي المحافظ والماركسي التقدمي، فهو تيار يؤيد التقدم والاشتراكية، كما يعتبر التراث الديني مصدراً للفكر السياسي في الوقت نفسه، وهوليس تياراً ليبرالياً ولا ماركسياً ولا محافظاً، بل ومحاولة لجمع هذه التناقضات في مكون واحد.

لكنه في النهاية يغلب عليه الطابع الحداثي في فترة تواجده كظهير سياسي للسلطة، ويتبني الأجندة الحداثية السلطوية، المعادية للرأسمالية ًالغربيةً، والتي لا تتفق تماماً مع المعسكر الشرقي والطرح الماركسي، فهو يسعى

لتحجيم سيطرة رأس المال على السلطة، وتدعيم الرأسمالية المنتجة في مواجهة الاستثمارات الريعية في القطاعات غير المنتجة، والدفع نحو مزيد من الإجراءات التي تحقق العدالة الاجتماعية، دون الانجراف نحو تحقيق البرنامج الشيوعي الهادف للقضاء الكامل على الرأسمالية وإلغاء الملكية الخاصة، (تقليل الفوارق بين الطبقات مع الحفاظ على الانقسام الطبقي)، لكنه يدعم تدخل الدولة في الاقتصاد عبر التخطيط الاقتصادي والقطاع العام، دون أن يسعى نحو زوال الرأسمالية كنظام اجتماعي مثلما يسعى الشيوعِيون، كما أن قضايا التنوير والعقلانية الحداثية تقف مسائل غير محسوسة بالنسبة لمُتبعيه، حيث يتأرجح هذا التيار بين الأصولية والحداثة بهذا الصدد، وسوف يُقصى هذا التيار عن السلطة لاحقاً بعد تولي السادات الحكم ليتخذ موقع المعارضة، والذي يسمى لاحقاً بالتيار الناصري أو القَومي العروبي.

ومن بين الوقائع التي توضح حقيقة الالتباس والاختلال الفكري الذي عانى منه هذا التيار، نتيجة تأثره بالتيارات المتصارعة، والتي وردت لدى شريف يونس في كتابه (نداء الشعب)، هي واقعة الصراع الانتخابي داخل نقابة الصحفيين مع التيار الشيوعي، فعندما ترشح الكاتب الصحفي والأديب فتحي غانم نقيباً للصحفيين مدعوماً بالتنظيم الطليعي ممثلاً للنظام، وجد أن الجميع يتصورون أنها معركة انتخابية بين « الشيوعية والرجعية» (التيار الإسلامي المحافظ)، حيث قال أحدهم لفتحي غانم أنه إذا خُير بين الاثنين، فإنه يختار الرجعية، فقال له فتحي غانم «وأين الاشتراكيون المؤمنون بالميثاق.. ألن يكون لهم دور.. ألن يكون لهم وجود؟» فقال له صحفي آخر: « نحن في حرب مع الشيوعيين، ومن أجل ذلك نهادن الرجعية ! والسياسة تقتضي أن نهادن هذا الفريق مرة، وهذا الفريق مرة «فرد عليه غانم قائلاً « ولكن أين نحن ؟ أين مبادئنا ؟ إننا نتأرجح بين الشيوعية والرجعية، وكأننا طفيليون». (يونس 2012، ص 591).

والتيار الثالث هو التيار الماركسي، والذي عُبر عنه من خلال أفراد مثقفين،

تقلدوا المناصب في المؤسسات الإعلامية والتنظيمات السياسية (الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعي)، والذي استطاع أن يستغل الدعاية الحداثية السائدة في الانتشار بين صفوف الطلاب بشكل كبير، وبعض المصانع والنقابات العمالية، وبين صفوف الانتلجنسيا، وقد كانت علاقته مع السلطة علاقة متقلبة بين التحالف والصراع، تصل أحياناً للسجن والاعتقال بأعداد كبرى لقياداته.

كان التفاعل والصراع بين هذه التيارات، هي الخلاصة السياسية والأيديولوجية التي عبرت عن تكوين النظام السياسي في فترة حكم عبد الناصر، وهو بذلك يصبح نظاماً وليد فترة زمنية «صراعية»، حسب تعبير شريف يونس، يحاول التعايش داخلها بين اتجاهات متصارعة، تعبر عن صراع اجتماعي بين فئات طبقية متصارعة بدورها، يميل الزعيم فيها إلى التيار الثاني وإلى الدعوة التلفيقية بين الأصالة والحداثة، ويميل أيضاً إلى الجمع بين الرأسمالية والاشتراكية من خلال رأسمالية الدولة (سيطرة الدولة على الاقتصاد عبر القطاع العام)، ويتحالف أحياناً مع التيار الماركسي أو يعتقل قيادته إذا ما تحسس خطورة من تحركاتهم. (المصدر نفسه).

لكن تغير هذا الميل بين عبد الناصر والسادات، حيث مال السادات للتيار الأول على حساب التيارين الآخرين.

فقد تبنى السادات بعد حرب 1973 نهجاً اقتصاديا وسياسياً واجتماعياً جديداً، واحتاج لأن يقدم مبرراً أيدولوجياً لهذا النهج المناقض للسياسات السابقة في عهد عبد الناصر، والتي كانت قد رتبت أو ضاعاً اجتماعية وسياسية شبه مستقرة، وهوما تطلب التحالف مع التيار الإسلامي الأصولي المحافظ.

تبني السادات خطاب الأصولية الدينية بصفته «رئيس مسلم لدولة مسلمة»، وذلك بهدف تبرير نهجه الجديد والشامل، والمتمثل في التخلي عن رأسمالية الدولة والاقتصاد المخطط لصالح السوق الحر والقطاع الخاص عبر الانفتاح الاقتصادي، وليتخلى عن توجه العداء مع الاستعمار والتحرر الوطني

لصالح التحالف مع القوى الرأسمالية الكبرى، ولينتقل الخطاب السياسي من الارتكاز على الحداثة السلطوية إلى الخطاب الأصولي المائل للمحافظة، وإلى الديمقراطية، تماشياً مع دعوة الانفتاح الاقتصادي، لكن في سياق شكلي يحافظ على التنظيم الطبيعي لأجهزة الدولة الذي تشكل في العهد الناصري السابق، ويحافظ كذلك على الطابع السلطوي للنظام في ظل صورة ديمقراطية شكلية.

وهو نهج تطابق مع مصالح البرجوازية المصرية التي كانت تطمح في تجاوز النظام الاقتصادي المفروض عليها(رأسمالية الدولة)، مع الحفاظ على الطبيعة التنظيمية للدولة الاستبدادية.

فكان خطاب نظام السادات الأصولي المحافظ تعبيراً عن صراع مع التيارين الآخرين، وجدير بالذكر أنه مع تبني السلطة لاستراتيجية جديدة في التعامل مع التيارات المتصارعة، بدأ يظهر التمايز بين التيار الإسلامي والتيار المحافظ، فعاد الإخوان المُسلمون ليكونوا القوة الضاربة، بخطابهم المستند على فكرة الحاكمية، وبناء دولة الشريعة، ومحاربة المجتمع الجاهلي، بينما وجد التيار المحافظ الذي يستند على الدين مصدراً أيدولوجياً، دون تبني برنامج راديكالي نحو تطبيق التصور الأصولي، وهو التيار الذي عبر عنه السادات نفسه.

انتشر التيار الأصولي وتنظيماته بمساعدة أجهزة الدولة التي حجمت خصومه من الناصريين واليساريين، وأفسحت له مجالات العمل في المدارس والجامعات والنقابات والنوادي وكافة المؤسسات المتنوعة، وتركت له فرصة الحصول على تمويلات خارجية وإنشاء مشاريع ربحية خاصة به، كما تبنت خطاباً محافظاً عبر مؤسساتها الدينية والإعلامية الرسمية يتماس مع خطابه الأصولي، وسرعان ما استطاع التيار الإسلامي أن يستدعي تراث الثقافة المحافظة الكامن في المجتمع الذي لم ينجز تطوره، فكان الريف المتراجع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً هو البيئة الخصبة التي تفاعل فيها هذا التيار، وكانت النزعة المعادية للديمقراطية التي سيدها نظام الحكم، بالإضافة للطبيعة التربوية لدعوتهم السياسية التي اتسقت مع الخطاب الأيديولوجي للسلطة،

جميعها عوامل ساهمت في صعود الأخوان المسلمين ومعهم التنظيمات الدينية الأخرى، للسيطرة على الفضاء الأيديولوجي

هيمن التيار الإسلامي ثقافياً على المجتمع في السنوات اللاحقة، وسيطر سيطرة شبه كاملة على سبل تشكيل الوعي والثقافة في المجتمع كنتيجة للتحالف مع السلطة، ليشهد المشروع الليبرالي (ومعه اليسار) انتكاسة جديدة بعد زوال الخطاب الحداثي السلطوي لصالح سيادة التوجه الأصولي في المجتمع، ومعٍ مساحة تنظيم وعمل حزبي لليبراليين أتيحت لفترة قصيرة ولم تستمر طويلاً، ونقصد هنا تأسيس حزب الوفد الجديد في عصر السادات عام 1978 بقيادة فؤاد سراج الدين، الذي سرعان ما اصطدمت به السلطة لينتهي الأمر إلى اعتقال فؤاد سراج الدين رئيس الحزب وبعض قيادات الحزب عام 1981، حتى أعلن الحزب تجميد نفسه، ليعود نشاطه مرة أخرى عام 1984 مع تولي مبارك السلطة.

التحول الذي شهده المجتمع على المستوى الأيديولوجي، سيلعب دوراً بالغ التأثير في انحسار التوجهات الحداثية عموماً بين كافة فئات المجتمع، وهوما استهدفه السادات (ممثلاً المصالح البرجوازية التي تطلبت الانفتاح الاقتصادي) عبر تحالفه مع التيار الإسلامي، الفئات الاجتماعية التي لطالما كانت مرشحة لتبني المشروع الليبرالي(الرأسمالية وشرائح الطبقة الوسطى) ستخضع في مجملها لتأثير وهيمنة خطاب التيار الإسلامي بتنويعاته، حيث إنها ستجد لديه المبرر الأيديولوجي الفعال في تثبيت مصالحها، وهوما سيؤدي لفقدان المشروع الليبرالي للقوي الاجتماعية المفترض أنه يتأسس عليها.

هكذا يكون التحول بين توجهات عبد الناصر والسادات على المستوي السياسي/ الأيديولوجي هو محض تحول في علاقات القوى، بين التيارات الرئيسية الثلاثة المتصارعة في إطار النظام الجديد، حسب المؤرخ شريف يونس، فبينما مَال عبد الناصر للتيار الحداثي بشقيه (التيار السلطوي

التلفيقي ذي الميل الحداثي والتيار الماركسي) على حساب التيار الإسلامي المحافظ، مال السادات للتيار الإسلامي المحافظ على حساب التيارَين الحداثي السلطوي والماركسي، وقدم مناخاً برر للتحول نحو الانفتاح الاقتصادي، وإزاحة الدعاية والشعارات الحداثية و«الاشتراكية» التي هيمنت سابقاً، وكل ذلك جاء متوافقاً مع مصالح الرأسمالية التقليدية التي استطاعت أن تتعايش مع رأسمالية الدولة، ولصالح الطبقات الرأسمالية الجديدة الناشئة عن السياسيات الاقتصادية في فترة حكم جمال عبد الناصر، وهوما سوف نوضحه في السطور التالية، التي سوف تعرض المستوي القاعدي للتحول باختصار، أي التحول على المستوى الاقتصادي الاجتماعي، عبر رصد تطور الطبقة الرأسمالية المصرية المنوط بها تبني المشروع الليبرالي الذي نبحث في مسار تطوره.

وقبل الشروع في الحديث عن المستوى الاقتصادي الاجتماعي للتحول، يجب التشديد على أن التيار الناصري، بعد تحوله من موقع تقلد السلطة إلى المعارضة، قد فقد الكثير من محدداته الفكرية التي عانت من الاختلال بالأساس، فقد تفاعل شخوص هذا التيار مع مجتمع يقاد ثقافياً من قَبل التيار الإسلامي، كما كانت ركائزه الفكرية المختلة سبباً في تأرجحه بين الحداثة والأصولية، فنجد أن بعض رموزه، مثل الكاتب عبد الوهاب المسيري، أصبحوا يلجئون لِنقد الرأسمالية من خلفية أخلاقية مستندة على ثنائية الغرب الملحد في مواجهة الشرق الإسلامي الروحاني، كما سنجد كثيراً من السياسيين الناصريين يميزون أنفسهم عن الماركسيين انطلاقاً من التشديد على موقفهم المغاير للنزعة المادية في الماركسية، كما ستصبح قضية الصراع العربي الإسرائيلي قضية صراع ديني بين المسلمين واليهود وليس صراعاً بين التحرر والاستعمار الاستيطاني، وهو النتيجة الطبيعية للطابع التوفيقي المُنشئ لهذا الفكر، الذي طالما تأرجح بين الحداثة والأصولية في قضايا مختلفة.

كذلك سيتأثر الخطاب الليبرالي البازغ في الفترات اللاحقة بالسيطرة الأصولية

على ثقافة المصريين، لتكون قضايا الأصالة والمعاصرة قضايا غير محسومة في الخطاب الليبرالي، الذي سيشدد على البرنامج الاقتصادي الليبرالي على حساب الجانب العقلاني الحداثي لها، وهوما سوف نوضحه في الفصل الرابع.

2 - البرجوازية المصرية بعد ثورة ٢٣ يوليو: كيف انتقلت مصر من رأسمالية الدولة إلى الانفتاح؟

-الرأسمالية المصرية والمكاسب في ظل «الاشتراكية»

كان البرنامج الحداثي السلطوي للسلطة الجديدة في عهد عبد الناصر، هو تعبير عن الطموح التنموي التحديثي العاجل لدى المجتمع المصري الحائز على استقلاله، فلقد سبقت إجراءات 1961، التي سميت بالإجراءات الاشتراكية، محاولات حثيثة من قبل النظام الجديد لتشجيع أفراد الطبقة الرأسمالية العليا في التوسع التنموي نحو الصناعة وتحديث الإنتاج الزراعي وإنشاء المشاريع التنموية الكبرى، عبر إصدار التشريعات الخاصة بتشجيع رأس المال الخاص المحلي والأجنبي، وتضمنت هذه التشريعات إعفاءات ضريبية وإجراءات حمائية، بل وصدرت تعديلات جوهرية في قانون الشركات المساهمة ليُسمح بتوسع رأس المال الأجنبي في الشركات، ليصل إلى 51% من نسبة المساهمة، بعد أن كان محدوداً بسقف ال49% فقط، كما هيأت الحكومة للرأسمالية المصرية كل العوامل التي تخفف المخاطرة، وأمدتها بالقروض الخارجية والداخلية، وكفلت تعويض الخسائر من خلال صناديق الدعم. (أوبريان 1970).

وقد عقد النظام الجديد آمالاً كبيرة على القطاع الخاص في المجالات الاستثمارية المختلفة، وخاصة الزراعية والصناعية، وكان ينتهز كل فرصة ليعلن دعمه للقطاع الخاص وتشجيعه للملكية الخاصة، إلا أن القطاع الخاص، وبالأخص الجناح الزراعي منه، ظل عازفاً عن الاستثمارات الإنتاجية وفضل الاستمرار في الاستثمار في قطاع العقارات والتجارة والمالية، وهي قطاعات لا تساهم في تطوير وتحديث البنية الاجتماعية، ولا في بناء اقتصادي تنموي قوي

قادر على تحقيق استقلال القرار الوطني.

إزاء هذا العزوف اتجه النظام الجديد لبناء القطاع العام لا ليحل محل القطاع الخاص، وإنما ليوفر له مناخاً أفضل للنمو من خلال تجهيز الاقتصاد بالهياكل الأساسية والمشروعات الكبرى التي يعجز عن القيام بها القطاع الخاص، فلم تكن سياسة التأميم مستهدفة منذ البداية، ولم يكن التأميم اختياراً أيديولوجياً للمجموعة الحاكمة الجديدة، بل إن قادة الثورة انتهزوا كُل فرصة لِيتباهوا بعدم تبينهم أية عقيدة جاهزة، فهم طالما نظروا لأنفسهم على أنهم دعاة التجربة والخطأ. (المصدر نفسه).

هكذا يصبح التأميم هو سياسة فرضتها ظروف وتوجهات الرأسمالية المصرية التقليدية العازفة عن التنمية الشاملة، لكن تطورت رؤية النظام الجديد مع استمرار عزوف البرجوازية المصرية عن الاستثمار في القطاعات التنموية، من إنشاء قطاع عام يتكاتف مع القطاع الخاص، إلى تأميم أملاك الرأسماليين وإعادة توجيه رؤوس الأموال المصادرة على النحو الملائم، بهذا نعود ونؤكد على أن التوجه نحو رأسمالية الدولة لم يكن ميلاً أيدولوجياً مسبقاً، حملته المجموعة الحاكمة منذ قيامها بالانقلاب والإطاحة بالملك، بل أُجبرت على أخذ مسار التأميمات لتحقيق المهام التنموية الملحة.

وتطور أسلوب التأميمات بعد تطبيق أسلوب التخطيط في إدارة رأس المال، إذ اتضح أنه يحقق الآمال التنموية المرغوبة، ليتحول إلى سلوك ونهج اقتصادي فعال ودائم للدولة في إدارة النشاط الاقتصادي، وليكون القطاع العام هو القطاع القائد، حتى أصبح يتطلب الوضع الاقتصادي الجديد مبرراً أيدولوجياً يبرر ويسعى لتحقيق الإجماع حول النهج الاقتصادي الجديد، حينها ظهرت الصيغة الاشتراكية للحكم (وقبلها دعاية التخطيط)، وهي صيغة اختلفت عن الطرح الماركسي للاشتراكية، حيث تبني نظام ثورة يوليو نظام رأسمالية الدولة لقيادة الاقتصاد، فاستبدلت رأس المال الخاص برأس مال الدولة في بعض القطاعات الاقتصادية أو لها الصناعة، لتصبح الدولة هي صاحب العمل

الذي يستخرج فائض قوة العمل عوضاً عن الرأسمالي، ومن هنا ظهرت الحاجة لطرح حداثي عام يبرر هذا السلوك الاقتصادي، والذي مثلت الاشتراكية العربية، أو ما أطلق عليه لاحقاً بالناصرية، أحد جوانبه.

إزاء متغير التأميم للشركات الخاصة الذي انتهجته الدولة، شهد الجهاز البيروقراطي توسعاً غير مسبوق كما ذكرنا سابقاً، فقد خلقت السياسات الاقتصادية الجديدة المعتمدة على التخطيط طلباً متزايداً على الفنيين والإداريين، وشملت حركة التأميمات عام 1963 ما يقرب من 239 شركة، أدت إلى إيجاد فرص هائلة للتكنوقراطيين والإداريين للحصول على مناصب المديرين ورؤساء مجالس الإدارة خاصة، وذلك لأن الاقتصاد المصري شهد نمو صناعياً ملحوظاً، على مستوى بناء صناعات جديدة مثل الحديد والصلب وإطارات السيارات وآلات الديزل وفحم الكوك والأسمنت والحديد والمطروقات وغيرها من الصناعات الأخرى، كما تم تدعيم الصناعات القديمة مثل الغزل والنسيج والسكر والأسمنت. (زايد 1981).

وقد أدي إقرار مجانية التعليم عام 1961 كذلك، لتوسع الجهاز البيروقراطي خلال الستينيات، الأمر الذي أتاح زيادة عدد الوظائف ذات الدخل المرتفع نسبياً، والتي أصبحت في متناول الطبقة الوسطى عن طريق التعليم والتوظيف الذي نظمته الدولة، لنجد مثلاً أن عدد خريجي الجامعات تزايد بشكل ملحوظ من حوالي 55 ألف خريج قبل الثورة إلى 311 ألف خريج في عام 1969، وهوما يوضح حجم الأعداد التي احتاج الجهاز البيروقراطي إلى استيعابها في الظروف الجديدة. (المصدر نفسه).

والسؤال الأهم بالنسبة لنا يخص المتغيرات التي طرأت على الطبقة البرجوازية المصرية العليا، أين ذهبت الرأسمالية التقليدية وما الفئات الجديدة التي التحقت بها بعد حدوث المتغيرات الجديدة؟

للإجابة على هذا السؤال علينا أولاً أن ننظر إلى العناصر الاجتماعية التي

شكلت الجهاز البيروقراطي وإداراته، وهم أربعة عناصر حسب الطرح الذي قدمته الباحثة سامية سعيد إمام، **العنصر الأول** يتمثل في بيروقراطية ما قبل الثورة، وهي عناصر أغلبها تنتمي إلى الرأسمالية الزراعية التقليدية، فرغم حملات تطهير أجهزة الدولة من رجال المنظومة السابقة، إلا أنها اشتملت على عناصر قديمة موروثة من النظام القديم، ففي الوقت الذي احتكرت فيه البرجوازية البيروقراطية الجديدة السلطة في المدينة، تركت الريف لسلطة أغنياء الفلاحين ومُتوسطيهم الذين سيطروا على مفاتيح الإدارة المحلية، واحتكروا لأنفسهم غالبية الخدمات الحكومية، وكانوا بمثابة القوة السياسية الفعلية الوريثة لكبار ملاك الأراضي الزراعية، في التنظيمات السياسية التي أقامتها السلطة الجديدة، بالإضافة لصلات القرابة والمصاهرة التي وجدت بينهم وبين بعض عناصر النخبة العسكرية، التي مارست دوراً لا يستهان به من خلال تدخلها في الريف، وبالذات، عقب تشكيل لجنة تصفية الإقطاع في منتصف الستينات، وحين أيقنت الرأسمالية الزراعية الريفية حقيقة التغييرات الاقتصادية والاجتماعية، ونتيجة لتزايد وزنها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الريف، رفعت شعارات تأييد نظام الحكم الجديد، كنوع من أنواع المناورة واستغلال الموقف لصالحها، فتمكنت من أن تدفع بأبنائها إلى المراكز القيادية السياسية والإدارية، داخل مجالس القري والمدن والمحافظات والتعاونيات، فضلاً عن الزج بهم في الاتحاد الاشتراكي والتنظيمات السياسية الأخرى. (إمام 1986).

و**العنصر الثاني** تكون من مستخدمي القطاع الخاص والشركات المؤممة، وهم من ساهموا في تشكيل بنية القطاع العام على أساس رأسمالي، فقد تم الاستعانة بالقائمين على إدارة القطاع الخاص الذي آلت ملكيته إلى الدولة بعد عمليات التأميم الواسعة، وكانت الصبغة المميزة لهذا العنصر هي الصبغة الرأسمالية وسيادة روح المشروع الخاص والإيمان بالربح السريع.

وتشير الباحثة سامية إمام بهذا الصدد، إلى أن الرأسمالية المصرية منذ

الستينيات تشكلت في داخل الجهاز البيروقراطي وتحولت نحو طبقة برجوازية بيروقراطية جديدة، كيانها وقوامها الكادر الإداري السياسي من أبناء الرأسمالية الوطنية، والتي عكست في مضمونها التحالف بين القطاع العام والخاص، كما شددت إمام على التناقض الفكري الواقع بين فكرة القطاع العام وفكر القائمين عليه على جانب آخر، فمن الواضح أن مسؤولي ومديري القطاع العام هم من أبناء البرجوازية القديمة التي تطورت لتأخذ طابعاً بيروقراطياً، وهي بذلك تصبح تحت سيطرة من لا يؤمنون بفكرة القطاع العام من الأساس، وهوما سيؤثر على الطريقة التي سيدار بها القطاع العام لتحقيق مصالح أبناء الطبقة المتحولين نحو الصيغة البيروقراطية.

و**العنصر الثالث** الذي شكل الطبقة البرجوازية البيروقراطية تألف من العسكريين، الذين أتت بهم الثورة على رأس السلم الاجتماعي، فَالقيادة الحاكمة حرصت على تقلد العسكريين للمناصب العليا في الدولة، حيث أصبح الجيش هو المورد الرئيسي لمواقع نواب الرئيس ورؤساء الوزارات، والذين سيطروا على الحقائب الوزارية الرئيسية مثل الخارجية والداخلية والتجارة الخارجية، بالإضافة لمراكز توجيه الرأي العام ومجالس إدارات الصحف، كما كان لهم نصيبٌ كبيرٌ في التعيين كمحافظين.

والميل نحول تقليد العسكريين للمناصب العليا أتى نتيجة محاولات النظام الجديد إرضاء المؤسسة العسكرية، وتحقيق تطلعات قادتها من جانب، ومن جانب آخر، كان العسكريون يحظون بثقة من قبل النظام نظراً لطاعتهم الانضباطية.

ولعبت عمليات التأميم الواسعة وفرض الحراسات، دوراً كبيراً في إثراء البيروقراطية ذات الخلفية العسكرية، وكان ذلك جزءً من الاستراتيجية الموضوعة من السلطة لرفع المستوى المادي والمعنوي لقادة القوات المسلحة بشكل قصدي وعلى حساب فئات أخرى.

والعنصر الرابع هو عنصر بالغ الأهمية في تحديد الطبيعة الطبقية للسلطة الجديدة، وهو المتمثل في فئات البيرو/تكنوقراط الجدد (أساتذة الجامعات، مهنيين، فنيين)، وهو مصطلح صاغه المفكر الاقتصادي محمود عبد الفضيل، فمع التحولات الاقتصادية الاجتماعية الواسعة، استعانت الدولة بأعداد كبيرة من البيروقراطيين أصحاب المهارات المهنية والفنية، وهي فئات شكلت عصب الجهاز الإداري للدولة، وعبر التدريب التقني والفني تمكن كبار البيرو/ تكنوقراطيين من أن يصبحوا عنصراً بالغ التأثير في آليات صنع القرار الرئيسي، وعبر سلطة الموقع الوظيفي الهام، استطاع التكنوقراطيين والبيروقراطيين الحصول على مزايا مالية وعينية، عبر مخصصات مالية خاصة مكنتهم من ثروات وامتيازات هائلة، بالإضافة لاستخدام المواقع الوظيفية في تحقيق بعض المكاسب المالية غير الرسمية وغير المشروعة. (عبد الفضيل 1980).

تحولت البرجوازية البيروقراطية لقوة اجتماعية ضاربة في تحديد شكل ومضمون النشاط الاقتصادي والظرف السياسي للبلاد، ولكنها كانت مكونة من فئات اتخذت الدور البيرو/تكنوقراطي كمرحلة ووسيلة لتحقيق الترقي الاجتماعي، سواء عبر السلطة أو عبر الثراء النابع من تولي إدارة مؤسسات اقتصادية عملاقة.

فقد تمكن كبار البيروقراطيين من تحقيق مكاسب تضاعف دخولهم بطرق قانونية وغير قانونية، فكانت العلاوات التي تمنح باستمرار، بالإضافة لبَدلات التمثيل، هي أشكال الطرق المشروعة في توسيع دخولهم، والتي غالباً ما كانت تمنح لكبار البيروقراطيين، نظير قيامهم بمهمات تخص العلاقات العامة والتفاوض والتي تحتاج إلى مصروفات إضافية. (إمام 1986).

أما عن المصادر غير المشروعة، فقد كان تلقي أموال نظير أعمال السمسرة، والرشاوي، والعمولات، سلوكاً سائداً بين كبار البيروقراطيين، والذي ساهم بقدر كبير في تحقيق ثروات طائلة لهم، وهذا السلوك الفاسد كان مُحجماً في إطار

احتكار الدولة للتجارة الخارجية وسيطرتها على بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولكن مع الانفتاح الاقتصادي، سيساهم هذا السلوك في ظهور نوع جديد من الأنشطة الاقتصادية، والذي يوصف بالنشاط الاقتصادي الطفيلي. (المصدر نفسه).

استطاعت البرجوازية البيروقراطية تحقيق تراكم رأسمالي خاص عبر مواقعها الوظيفية في الدولة، تمثلت في الفوائض المستحقة من النشاط الرأسمالي الخاص الذي ظل طليقاً في الزراعة وفي مجالات التجارة الداخلية والمقاولات، والإنتاج السلعي الصغير الذي وفرت له الدولة المناخ والتمويل اللازم، وهي مجالات تُركت للقطاع الخاص في ظل الحقبة الناصرية (تكفي الإشارة إلى أن القطاع الخاص قام بتنفيذ 70% من إجمالي عمليات التشييد والبناء، في تحقيق مستهدفات الخطة الخمسية الأولى 1965)، كذلك كانت الأرباح الناتجة من شراكة القطاع الخاص مع القطاع العام في مجال التوريدات والمقاولات، ودخول الهيئات الحكومية وسيطاً لتداول السلع بين المؤسسات من خلال المناقصات، (لعب البيروقراطيون دوراً هاماً في إرساء المناقصات على شبكات محددة من مشغلي القطاع الخاص بشكل عمدي مخالف للقانون)، تلعب دوراً رئيسياً في تحقيق الثراء لِلبيروقراطيين، بالإضافة للثروات التي كونها موظفو الدولة داخل الجهاز الحكومي والقطاع العام من خلال الرشاوي والعمولات والاختلاسات، لتيسير نشاط القطاع الخاص في التعامل مع القطاع العام والهيئات الحكومية بشكل غير مشروع، كما قاموا بإساءة التصرف في أموال الحراسات المفروضة على الأملاك المؤممة، ومشاركة القطاع الخاص - الذي حصل على مجال للنشاط الاقتصادي عبر الفساد - في الأرباح بشكل مستتر.(المصدر نفسه).

ويجب الإشارة كذلك لتراكم الخبرات والمهارات والمعلومات لدي الفئة البيرو/تكنوقراطية التي ستهجر الهيئات الحكومية والقطاع العام لاحقاً، للعمل في القطاع الخاص، والتي ساهمت في تشغيله عبر المواقع الوظيفية

التي شغلها أفرادها سابقاً.

نرى إذاً أن البرجوازية البيروقراطية استطاعت أن تستفيد بالشكل الأمثل من منظومة رأسمالية الدولة التي أرساها النظام الجديد، لتحقيق تراكم رأسمالي يضعها على قمة الهرم الاجتماعي، و»بدأت تبحث عن معادل سياسي لوزنها الاقتصادي والاجتماعي، ولم يكن هذا المعادل يتمثل لديها سوي في تغيير فلسفة النظام وتوجهاته حيث التوجه نحو فلسفة الاقتصاد الحر». (المصدر نفسه ص 103).

وجاءت هزيمة 1967 لتحدث صدمة هائلة للنظام السياسي وتؤثر على تماسكه بدرجة كبيرة، ولتعلو أصوات التصحيح والإصلاح وضرورة أن نتبنى نهجاً جديداً سياسياً وإدارياً، وجاءت هذه المطالبات لتعبر عن المصالح المستقرة للبُرجوازية البيروقراطية بشقيها المدني والعسكري حسب إمام، فظهرت أصوات تطالب بإلغاء التأميمات برمتها، بل وذهبت أبعد للمطالبة بعودة النظام الديمقراطي، كما ظهرت أصوات أخرى من داخل الجهاز البيروقراطي تطالب بإلغاء بعض التأميمات فقط، مع السماح بمساحة أكبر لنشاط القطاع الخاص.

«هكذا أعربت البرجوازية البيروقراطية عن طبيعة تكوينها وتطلعاتها وفكرها، فبعد أن جمعت رأس المال النقدي لم تعد بحاجة إلى القيود التي فرضتها طبيعة التحولات والتبدلات السابقة، في مواجهة الملكية العقارية الكبيرة وبعض الفئات الممثلة لرأس المال، ومن ثم أصبح من الضروري إزالة تلك القيود لأنها تعوق حركتها». (المصدر نفسه، ص 104).

من هنا يتضح أن الهجوم على النظام ظهر من جانب الفئة الطبقية التي ولدتها توجهات النظام نفسه، وهي البرجوازية البيروقراطية، ولم ينحسر الهجوم مِن الفئات البرجوازية التي أضيرت من التأميمات ومنظومة رأسمالية الدولة، فَالقطاع العام الذي حقق الدفعة التنموية أصبح لاحقاً هو العقبة أمام تحقيق مزيد من التراكم الرأسمالي لصالح الفئات الاجتماعية التي

هيمنت عليه، فَظهرت الخطابات التي هاجمت القطاع العام لصالح توسيع نشاط القطاع الخاص.

لنكتشف لاحقاً وجود عدد كبير من الذين تقلدوا مراكز ووظائف داخل الجهاز البيروقراطي والتنظيمات السياسية، قد استأنفوا عملهم مساهمين في القطاع الخاص ورجال أعمال مع بداية الانفتاح الاقتصادي. (المصدر نفسه).

هكذا كان يحمل النظام الجديد بذور فنائه، عندما اضطر إلى توسيع ثروة ونفوذ فئة برجوازية جديدة هي البرجوازية البيروقراطية - نتيجة لعزوف البرجوازية التقليدية في تحقيق المتطلبات التنموية - والتي مثلت منظومة رأسمالية الدولة فرصة انتقالية لتحقيق الثروات لها، ثم سرعان ما سعت للتخلص من منظومة رأسمالية الدولة نحو الاقتصاد الحر، لِينفتح النظام الاقتصادي على مزيد من تحقيق الأرباح، دون تقييد من قبل الدولة وتخطيطها للنشاط الاقتصادي الكلي.

فكانت الفئات الطبقية الأوفر حظاً في فترة سيادة الاقتصاد المخطط ورأسمالية الدولة، هي الفئات ذاتها التي تمثلت مصالحها في الانقلاب على النموذج الاقتصادي في الستينيات، هكذا يظهر أمامنا العامل الاقتصادي الاجتماعي المؤسس للتحول الشامل الذي أحدثه السادات، حيث جاء تعبيراً عن مصالح تكونت في ظل النظام السابق وتطورت لتصبح راغبة في التخلص منه.

وفي بقية هذا الفصل سنعرض التحولات التي طرأت على الرأسمالية المصرية في عهد الانفتاح، بهدف رصد أسباب عزوف البرجوازية المصرية عن تبني المشروع الليبرالي الشامل أولاً، حيث يتكشف أمامنا أن علاقة البرجوازية مع الدولة ستستمر في تحقيق الأرباح الرأسمالية، ولكن هذه المرة، في إطار قيادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي، والسماح له بتحقيق الأرباح على حساب القطاع العام والنشاط الإنتاجي، وفي ظل نظام سياسي يعترف بالديمقراطية شكلياً ولا يسمح بتداول السلطة، وثانياً، لتفسير التحول الراديكالي في توجهات مؤسسة الحكم بين عبد الناصر والسادات على المستوى الاقتصادي الاجتماعي،

حيث عبر السادات مع مجيئه للسلطة عن تطلعات البرجوازية المصرية في التخلص من منظومة التخطيط ورأسمالية الدولة والانفتاح على الاقتصاد الحر، لتحقيق الأرباح دون القيود السابقة، وبهذا كان ميل السادات للتيار الأِصولي المحافظ علي حساب التيار الحداثي السلطوي والماركسي، تعبيراً منه على انحيازه لمصالح البرجوازية الجديدة المطالبة بالتوسع، وهذا كله اتساقاً مع وتفسيراً لرغبة السادات في تحويل سياسة مصر الخارجية من التحالف مع الشرق إلى التحالف مع الغرب، هذا الغرب الذي تطلب التحالف معه الانتقال من اقتصاد رأسمالية الدولة إلى السوق الحر، وعودة الأحزاب في شكل مقيد، ولا ينفصل المستويين عن بعضهما بأي شكل من الأشكال، فالتحول على المستوى السياسي\ الأيديولوجي - الذي عرضناه في الجزء الأول من هذا الفصل - هو انعكاس للتحول على المستوي الاقتصادي الاجتماعي.

- الانفتاح والاقتصاد الطفيلي

مع انطلاق السادات نحو مشروع ما أسماه ب»الانفتاح الاقتصادي»، صدرت مجموعة من القوانين التي أحدثت تغيرات هامة في النظام الاقتصادي السابق، الذي غلب عليه نشاط القطاع العام، لصالح القطاع الخاص، وهي قوانين أتاحت فرص فتحت باب الاقتصاد المصري لرأس المال العربي والأجنبي، في شكل استثمار مباشر في كل المجالات، وفتح مجال الاستيراد والتصدير من وإلى الخارج، وإقرار نظام الاستيراد بدون تحويل عملة، والذي مكن أي شخص لديه موارد بالنقد الأجنبي أن يستخدمها في الاستيراد مباشرة دون الحاجة للرجوع للجهاز المصرفي، كما تم إنهاء العمل باتفاقات التجارة والدفع، والتي أدت إلى الانتقال لممارسة التجارة الخارجية على أساس المعاملات الحرة، وأصبح بذلك تخطيط التجارة الخارجية مستحيلاً، وجعل تجارة مصر الخارجية عرضة لقوى السوق وتقلباتها الحادة، أما بالنسبة للقطاع العام فقد تم إعادة تنظيمه عبر إلغاء المؤسسات العامة التي تقوم بدور الشركات القابضة وتنسق وتخطط وتتابع أنشطة الشركات التابعة لها. (مرسي 1976).

وبهذا تغيرت الملامح الرئيسية للنظام الاقتصادي في مصر، من اقتصاد يغلب عليه النشاط الرأسمالي للدولة إلى تحرير السوق، وفي فترة زمنية وجيزة من عام 1974 للعام 1977.

وهذه المتغيرات السريعة أدت إلى عدة نتائج: أكثرها شمولية هو نهاية المشروع الاقتصادي التنموي القائم على أسلوب التخطيط، حيث ساد الاعتقاد في أركان الدولة، علي رأسها السادات نفسه، بأن التخطيط الاقتصادي يعني «هروب رؤوس الأموال وضعف الاستثمار»، وهو الأمر الذي عبر عن مُتغير رئيسي في التوجه الأيديولوجي للنظام السياسي، فانتقل من الدعاية الحداثية المستندة على التخطيط الاقتصادي والتوجيه والإرشاد، إلى ترقية مفاهيم السوق الحر والانفتاح الاقتصادي، كما تراجعت الدعاية المناهضة للاستعمار لصالح سياسية خارجية منفتحة على الغرب والدول صاحبة السلوك الاستعماري، والتقارب مع الغرب على حساب الكتلة الشرقية الحليف الرئيسي للنظام الناصري.

وترتب على ذلك نمواً اقتصادياً للقطاعات الخدمية على حساب القطاعات السلعية المنتجة، فقد تحول الاتجاه من تدعيم القطاعات السلعية كالزراعة والصناعة نحو القطاعات غير السلعية كالتجارة والتوزيع والمال والمقاولات والنقل الخاص والسياحة، فبينما بلغت معدلات النمو في القطاعات الخدمية من 12% إلى 14% لم يزد معدل نمو الزراعة عن 2% على أكثر تقدير، ولم يتجاوز معدل النمو في قطاع الصناعة والتعدين حاجز ال6% طوال فترة السبعينيات.

وهذه المتغيرات أعادت ترتيب علاقة الاقتصاد المصري بالاقتصاد العالمي، بصفته اقتصاداً تابعاً للمتغيرات في حالة السوق العالمية، فراهنت الدولة على إيرادات قناة السويس وحركة الاستثمار الخارجي في الداخل المصري، وتوريد العمالة المصرية للخارج، كما أدت السياسة الانفتاحية إلى زيادة مهولة في

الاقتراض، حيث قفز حجم الدين الخارجي من 2.1 مليار دولار سنة 1973 إلى نحو15 مليار دولار في 1979 ثم ما يقرب من 20 مليار دولار 1983، ويجدر الإشارة إلى أن طموح النظام في زيادة معدلات الاستثمار الأجنبي لم يتحقق، ففي الفترة ما بين عام 1974 حتى العام 1979 لم يتجاوز حجم الاستثمارات الأجنبية ال2 مليار دولار، وهو رقم ضئيل جداً بالمقارنة مع حجم الاقتصاد المصري. (إمام 1986)

والحقيقة أن مشروع الانفتاح الاقتصادي غير المدروس قد أدى إلى انتشار النشاط الاقتصادي الطفيلي، وهو متغير هام أثر بشكل جدلي على النمو اللاحق للرأسمالية المصرية بنيوياً، والطفيلية هنا هي لفظ استخدمه كثير من أعلام الفكر الاقتصادي في مصر مثل محمود عبد الفضيل وفؤاد مرسي وإسماعيل صبري عبد الله وإبراهيم العيسوي وإبراهيم سعد الدين ومحمد دويدار ورمزي زكي.

وتُجمل الباحثة سامية سعيد إمام خصائص النشاط الاقتصادي الطفيلي استناداً على بعض أعمال الاقتصاديين السابق ذكرهم كالتالي: السعي إلى الربح السريع، والتركيز على الأنشطة قصيرة الأجل، والميل إلى مراكمة رؤوس الأموال تراكماً سريعاً، وهو سعي يستخدم كافة الطرق المشروعة وغير المشروعة، ويركز على الأنشطة الخدمية وعدم ربط رأس المال بالأصول الثابتة، وإنما يزج به في الأنشطة التي تحتفظ بسيولة دائمة (الاقتراض والمضاربة والسمسرة وتجارة العملة)، حتى يتمكن من التحول إلى نشاط آخر حسب الظروف وتوقعات الربح السريع، وغالباً ما يرتبط النشاط الطفيلي بالمصالح الأجنبية، وبصفة خاصة عبر التوكيلات التجارية والسمسرة والوساطة، والتحايل على القانون لتحقيق الأرباح حتى في ظل وجود قوانين تتيح مساحة واسعة للاستثمار والتداول الحر. (إمام 1986 ص 125).

وهذا النشاط الطفيلي لا يرتبط في الممارسة بفئة أو شريحة طبقية محددة

يمكن وصفها اختصاراً بالرأسمالية الطفيلية، كما لا يمكن قصر الطبيعة الطفيلية على أنشطة اقتصادية محددة ونفي الصفة عن الأخرى، فيشير محمود عبد الفضيل إلى إنه في القطاع الزراعي مثلاً – وهو قطاع منتج بلا شك - يوجد قسم هام من الرأسمالية الزراعية ذات الطابع الطفيلي في مجال تأجير الآلات الزراعية وفي مجال المضاربة والاتجار في مستلزمات الإنتاج الزراعي والأعلاف في السوق السوداء، وفي القطاع الصناعي كذلك توجد فئات من الرأسمالية الصناعية التقليدية تتحول إلى فئات طفيلية تصفي أنشطتها في الورش، وتعيش على فروق الأسعار من خلال التعاقدات القائمة على عقود التوريد من الباطن لصغار المنتجين والحرفيين. (عبد الفضيل 1985).

ويذهب إبراهيم العيسوي أن الطفيلية أصبحت سمة سائدة مع الحالة الانفتاحية، بانخراط جهاز الدولة وكبار مسؤوليه في مجال المال والأعمال، والالتقاء الذي شهدته السبعينات وكرسته الثمانينات بين عالم السياسة وعالم الاقتصاد، جعل من الطفيلية سمة سائدة «لم يعد بمنأى عنها سوى قلة قليلة من أفراد المجتمع المصري»، حيث أدت التحولات التي شهدها المجتمع المصري الي تحول بعض العناصر إلى عناصر طفيلية رغم أنفها، أي أن هناك عناصر أجبرت على النشاط الطفيلي مثل أصحاب الأراضي والعقارات التي ارتفعت قيمتها، بالإضافة لفئات العمال الفنيين الذين ارتفعت أجورهم ارتفاعاً كبيراً بسبب الهجرة إلى الدول النفطية والعمل في الشركات الانفتاحية، بالإضافة للعناصر التي استثمرت مدخراتها لتحقيق أرباح كبيرة عبر السمسرة والعمولات. (العيسوي 1984 ص 191).

ويشير محمود عبد الفضيل إلى أن السمة الطفيلية اكتسبت طابعاً مهيمناً على النشاط الاقتصادي الكلي في المجتمع، إلا أن هناك بعض الأنشطة الأكثر ميلاً للطفيلية بطبيعتها، في مقدمتها الاستيراد والتصدير والتوكيلات الخارجية، المقاولات من الباطن، تجارة السوق السوداء عملة وسلع والتجارة بالمخدرات، تهريب السلع المستوردة، تقسيم الأراضي التعاونية أو السمسرة لبيع أراضي

الدولة، عمليات التخليص الجمركي، عقود التوريد للحكومة والقطاع العام، مكاتب التسهيلات والمخالصات والمتاجرة بالسلع التموينية، وهي جميعها أنشطة ظهرت في فترة دراسة محمود عبد الفضيل المختصة بمرحلة الثمانينات، وبلا شك ظهرت أنشطة طفيلية أخرى على مدار السنوات اللاحقة. (عبد الفضيل 1985).

ولكي يكون مفهوم الطفيلية أكثر تحديداً وتفصيلاً، يمكن القول أن هناك أنشطة طفيلية بحتة وأخرى غير بحتة، وهي التي صنف محمود عبد الفضيل أجزاءً منها، وهذه الأنشطة الطفيلية البحتة تتسم بخمسة سمات رئيسية، يمكننا من خلالها رصدها وتمييزها عن الأنشطة الأخرى . (المصدر نفسه).

السمة الأولى هي القدرة على الحصول على الأرباح بسرعة فائقة غير مألوفة، في الأنشطة الاستثمارية والرأسمالية عبر النشاطات الطفيلية، وغالباً ما يرجع ذلك إلى أن هذه الأرباح تحققت عبر عمليات التهريب وفرض العمولات والإتاوات، واحتكار منافذ البيع والاتجار في السوق السوداء، واستغلال مواقع المسؤولية في جهاز الدولة.

والسمة الثانية هي التداخل والتشابك بين العناصر الممارسة لهذه الأنشطة، وهي السمة التي رصدتها دراسات متعددة بهذا الشأن (محمود عبد الفضيل، سامية سعيد إمام، محمد عبد الشفيع، وإشارة لدى كل من فؤاد مرسي وإبراهيم العيسوي)، حيث توجد علاقة واضحة بين أصحاب الثروات المنبثقة عن النشاط الطفيلي فيما بينهم، وعلاقة بينهم وبين أجهزة الدولة والقطاع العام، وهو الذي أدي إلى قيام علاقات عمل بين هذه العناصر وعدد كبير من المسئولين في أجهزة الدولة. (عبد الفضيل 1985، إمام 1986، مرسي 1967، العيسوي 1984).

والسمة الثالثة هي أنها نشاطات تتوسع على حساب النشاطات الإنتاجية الأخرى، فالملاحظ هو أن انتشارها قام بتصفية طويلة الأمد للهياكل الإنتاجية

القائمة بالفعل، فالعناصر المنخرطة في النشاط الطفيلي تعمل على تجريف القطاعات الإنتاجية والزج بها في عالم السمسرة والمقاولات والشراكة والاستثمار في الأنشطة الطفيلية، حيث ترصد دراسات عديدة الميل الواضح لدي رأس المال الخاص الذي راكم الثروة عبر النشاطات الإنتاجية، نحو الاستثمار في النشاطات غير المنتجة والطفيلية، تأثراً بانتشار الاقتصاد الطفيلي وسرعة تحقيق أرباحه، وارتباطه بالفساد في جهاز الدولة. فالأنشطة الطفيلية أدت إلى تعاظم الأنشطة الخدمية بالدرجة التي اوجدت خللاً في البنية الاقتصادية المصرية، أفضى إلى إعطاء الصدارة لهذه الأنشطة وتقليص القطاعات السلعية الإنتاجية.

والسمة الرابعة هي الطبيعة العائلية الضيقة لمشروعات الأنشطة الطفيلية، فالطبيعة التنظيمية لتلك الشركات غلب عليها الطابع العائلي، حيث تكون الشركة قاصرة في تكوينها على الزوجة والأبناء، وقد يتسع مفهوم العائلة ليشمل الأخوة وبعض العناصر الأقارب والأصهار، ومثل هذا الشكل من أشكال تنظيم وإدارة المشروعات يقوم على الدمج الكامل بين الملكية والإدارة والعائلة، بما لا يسمح بتطبيق أسس الإدارة الحديثة والمراقبة على مصادر الأموال واستخداماتها، وهذه النقطة هي نقطة بالغة الأهمية في توصيف الطريقة التي تُنظم بها نفسها الفئات القائمة على الأنشطة الطفيلية، فهي طريقة تتناسب مع الطبيعة العشوائية والفاسدة للنشاط الطفيلي الذي ينحصر بين عصب وعائلات. (عبد الفضيل 1983، إمام 1986).

والسمة الخامسة للأنشطة الطفيلية، هي أنها قامت على الاحتماء والاستقواء بمؤسسات الحكم، فكان صعود الفئات الثرية من الطفيليين قائماً عبر علاقة تواطؤ من مسئولين في أجهزة الدولة والقطاع العام، ويكفي أن نذكر أن في محاكمة عصمت السادات، أحد أبرز وجوه الانفتاح والنشاط الطفيلي، كشف عصمت عن أن ثروته قد عقدت عبر علاقة مع مسؤولين كبار، في مقدمتهم وزير تموين سابق ووزير مواصلات سابق ورؤساء مجالس إدارات

ومديرين لأكثر من 10 شركات قطاع عام ورئيس هيئة حكومية، وهوما يوضح تداخل مصالح ممارسي النشاط الطفيلي مع عناصر البرجوازية البيروقراطية. (المصدر نفسه).

ويتضح عبر خطابات السادات، أن الفئات الطفيلية التي نشأت وتحالفت مع بعضها البعض، مستفيدة من كل الظروف والضمانات والامتيازات، قد نمت في إطار علم كافة أجهزة السلطة الحاكمة، بل وفي ظل تأييدها، فاعترف السادات بوجود هذه العناصر مُشكلة طبقة جديدة وبرر وجودها، واستنكر كل تيار فكري سياسي أو اجتماعي حذر من توسعها وامتداد أنشطتها (تيار اليسار الناصري والماركسي)، ومن ثم أصبح انتقاد تلك العناصر ليس من قبيل التشكيك في سياسة الانفتاح الاقتصادي، بل يؤخذ باعتباره تشكيكاً في القيادة السياسية نفسها. (السادات 1982).

وبهذا كان اعتراف السلطة بهذه الفئات وإضفاء الحماية عليها قد خلق منها قوة، تملك القدرة على الحفاظ على مصالحها، وهوما يتسق مع أيدولوجية النخبة الحاكمة، التي كانت قد أدركت ظروف التحالف واللقاء التاريخي وكيفية الربط بين العناصر الغنية القديمة والعناصر الجديدة حسب إمام، فإعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي كان إيذاناً بتكوين عناصر غنية جديدة، وفي نفس الوقت استدعاء لعناصر غنية قديمة، إيماناً بأن هذا التحالف هو الجبهة الاجتماعية القائدة لهذه السياسة والآخذة على عاتقها مهمة تنفيذها، أي أنها الأداة التي سوف تصنع النموذج الغربي للتنمية موضع التنفيذ، وهوما يؤكد على انبهار النخبة الحاكمة بالنموذج النيوليبرالي للتنمية الناشئ عالمياً وقتذاك، وهوما جعلها تقبل وجود مثل هذه العناصر بحجة خلق قوى اجتماعية غنية، لديها القدرة على شراء السلع والمنتجات الأجنبية، ولها ارتباطها بالرأسمالية العالمية، من خلال عمليات التجارة والوساطة والتوكيلات الأجنبية، الأمر الذي يشكل منها في النهاية قوى وسيطة لها ارتباطاتها برأس المال الأجنبي. (إمام 1986).

ونجد أن شقاً من رأس المال المصري قد تكون وتبلور من حيث النشأة في

الدول العربية النفطية، والذي تزامن وتلازم مع سياسة الانفتاح الاقتصادي وانفتاح المجتمع المصري علي الهجرات إلى الدول العربية وغير العربية، وقد نجحت العديد من العناصر المصرية في تكوين ثروات طائلة في الدول العربية النفطية، وقد ساعد ذلك على حصول العديد منهم على الجنسيات العربية المختلفة، وبصفة خاصة السعودية، فنجد أسماءً كثيرة بارزة من رجال الأعمال المصريين ممن حملوا جنسيات سعودية بالإضافة للجنسية المصرية مثل: عبد العظيم لقمة، السيد السيد الجوهري، عبد القادر السمان، محي الدين عبد الله هلال، محمد علي عزام، الطيب التونسي، أحمد يوسف الجندي، محمد سيد عبد المنعم، محمد جميل عبد الرحمن، المعتز عادل الألفي، عبد المنعم وعبد الحميد مصطفى سعودي، بشرى عبد المنعم الصاوي، حسام أبو الفتوح، وجميع من وردت أسماؤهم هم رجال أعمال كونوا ثروات في المملكة السعودية، واستثمروا في مصر بالشراكة مع العائلات السعودية وبصفتهم سعوديي الجنسية، وهذا الشق الهام من الأثرياء قد حملوا ميلاً ثقافياً نحو الأصولية الدينية المستقاة عن المذهب الوهابي السائد في المملكة السعودية، وجدير بالإشارة كذلك إلى أن الاستثمارات العربية الخالصة أو الشريكة لرأس المال المصري غلب عليها الطابع العائلي أيضاً، وهي مسألة طبيعية في ظل طبيعة التكوين الاقتصادي الاجتماعي في دول الخليج النفطية. (المصدر نفسه).

واتضح أنه ليس هناك حدود واضحة تجزم بأن هناك رأسمالاً عربياً خالصاً أو أجنبياً خالصاً، فمعظم رؤوس الأموال المُصدرة إلى الدول النامية والقادمة من الدول الأجنبية قد تمثل في جوهرها عوائد النفط العربي المودعة لدى البنوك الأجنبية، بل وقد تمثل رؤوس أموال محلية أيضاً مودعة في تلك البنوك، وانتشرت مؤسسات التمويل المشتركة بين رأس المال العربي والأجنبي.

هكذا نرى أن هناك ثلاث روافد رئيسية نبعت منها الرأسمالية المصرية في مرحلة الانفتاح الاقتصادي والمرحلة التالية لها، وهي الرأسمالية التقليدية والبرجوازية البيروقراطية والرافد الطفيلي، وهي فئات تتداخل وتتشابك في

المصالح، بل وتشترك في سمة عامة رئيسية وهي الميل العام للاستثمار في النشاطات غير المنتجة والطفيلية، حيث مثلت فروع النشاطات الخدمية المجال الأكثر ارتياداً لرؤوس الأموال المستثمرة في الشركات المساهمة، فتمحورت تلك الأنشطة حول الفندقة والسياحة والخدمات المصرفية والبنكية وشركات استثمار الأموال والخدمات الاستشارية على التوالي، إذ استأثرت بأكبر عدد من تلك المشروعات، وكان نصيب الأنشطة الخدمية 38.5% من عدد المشروعات، وحدث ذلك عاماً بعد عام، باستثناء عام 1980 حيث احتلت المشروعات الإنشائية موقع الصدارة، ففي عام 1975 كان عدد المشروعات التي تم تأسيسها في الأنشطة الخدمية يعادل ضعف عدد المشروعات التي تم تأسيسها في أنشطة الزراعة والصناعة معاً، وستة أمثال عدد المشروعات المتعلقة بالإسكان والتشييد والمقاولات . (المصدر نفسه).

- سمات رأسمالية الانفتاح

والخلاصة أن الرأسمالية المصرية مرت بطورٍ بيروقراطي في مسار تطورها، فُرض عليها في مرحلة ما، ومن خلاله تمكنت من تكوين ثرواتٍ مستفيدة من النزعة التنموية الناشئة موضوعياً لدى عبد الناصر والمجموعة الحاكمة، ثم استطاعت أن تتخطى الطور البيروقراطي، بعد تغيير رأس السلطة، لتَنفتح على أسرع السبل في تحقيق الأرباح عبر النشاط الخدمي والنشاط الطفيلي، وقد مثلت الرأسمالية في مرحلة السبعينات وما بعدها استمراراً للرأسمالية التقليدية ما قبل الثورة، وهوما وضحته علاقة التشابك بين عناصر الرأسمالية القديمة والرأسمالية البيروقراطية والطُّغَم الطفيلية الجديدة، وأكدت هذه التركيبة الرأسمالية الجديدة عن علاقتها الوثيقة بالرأسمالية القديمة، فقد ورثت عنها سماتها الرئيسية وهي: أو لاً، تكوينها التابع لرأس المال العالمي، ثانياً، العزوف عن المساهمة في النشاط الإنتاجي، وتوجيه الاستثمارات إلى الأنشطة الخدمية والصناعات الاستهلاكية، والسعي وراء الربح السريع، ثالثاً، سيطرة السمة العائلية على التكوينات الرأسمالية التي تشكلت بعد الثورة،

وهوما تأكد مع لجوء عدد كبير من رجال الدولة والقطاع العام ورجال الثورة أنفسهم، إلى تكوين علاقات زواج ومصاهرة مع أبناء العائلات الثرية، وخاصة منذ منتصف الستينيات، رابعاً، الارتكان على جهاز الدولة في تحقيق تراكم الثروة، عبر الاستفادة مما تملكه الدولة من مصادر واسعة للثروة.

وبخصوص السمة الأخيرة، يجب الإشارة إلى أن العلاقة بين الدولة والثروة في التاريخ المصري هي علاقة مُركبة، وأشد تعقيداً من مجتمعات أخرى، وأن الرأسمالية المصرية التقليدية مأزومة التكوين (راجع الفصل الثاني) ، فشلت بسبب تشكلها من رحم جهاز الدولة والسلطة السياسية (مصدر الثروة نبع من الدولة أو لاً)، ثم عبر توسع ثروتها المخطط من قبل الاستعمار لدعم زراعة القطن، وهوما أدى في النهاية لعزوفها عن التوجه نحو الصناعة، ولذلك كانت حليفاً سيئاً لسلطة ثورة 1952، فاستدعى ذلك تأميم الملكيات الرأسمالية، وإجبار العناصر الرأسمالية على التحول إلى بيروقراطيين، ثم كانت الطبيعة البيروقراطية، بشكل أو بآخر، سبباً في توجه عناصرها نحو النشاط الخدمي والطفيلي، وهنا تتكشف أزمتها التاريخية.

وهذه الرأسمالية التي تعايشت مع الاستبداد، بل ومارسه أسلافها الأعيان بشكل نسبي سابقاً (راجع الفصل الثاني)، وتمكنت من تجميع ثرواتها في ظل مرحلة سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي، واستمرت في مراكمة ثرواتها عبر علاقتها بجهاز الدولة، والاستفادة من نهب القطاع العام، والتحايل على القانون في عهد الانفتاح، لا يمكن لها أن تتبنى المشروع الليبرالي بكافة أبعاده، نظراً للعلاقة الوطيدة بين مراكمة الثروة والاعتماد على الدولة في الحالة المصرية، وإن كانت قد سعت إلى الانفتاح على السوق الحر، لكن جاء ذلك دون رغبة حقيقية من قبل طبقة «رجال الأعمال» في إنجاز المهام الرئيسية التي أنجزتها نظيراتها من البرجوازيات العالمية، ونحن نقصد هنا بالمهام الرئيسية: أو لاً تحويل المجتمع نحو الصناعة والاقتصاد المنتج، وهوما سيتبعه تغير في العلاقات الإنتاجية وتفتيت البنى التقليدية ما قبل الرأسمالية، مثل

التكوينات العائلية والقبلية، وتحديث القوي الإنتاجية في الحضر والريف، وثانياً إنجاز التحول الديمقراطي وبناء نظامٍ سياسي قائم على تداول السلطة، وثالثاً إنجاز خطوة الإصلاح الديني، فعوضاً عن أن تسعى الفئات البرجوازية إلى أن تتبني مذهباً وطرحاً حداثياً يستند على تطوير التراث الديني، اعتمدت على التيارات الأصولية الدينية الصاعدة منذ السبعينات، ضمن التحالف الذي قاده السادات، ليكون المشروع الأصولي هو المبرر الأيديولوجي لتمرير الثراء السريع، والاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية الريعية والطفيلية.

وبشأن هذه القضية، يجب العودة للتأكيد على أن الرأسمالية المصرية في تاريخها، لم تشهد صراعاً مصلحياً بينها وبين فئات طبقية محددة تبنت التصور العقائدي الأصولي الديني، لكي تتبنى الرأسمالية بدورها توجهاً تنويرياً إصلاحياً ما في مواجهته، كما كان الحال في التاريخ الأوروبي، إذ كان التحول الرأسمالي غير المكتمل في مصر، يقاد من قبل الدولة بناء على رغبة تحديثية نابعة من حكامها، وليس من طبقة لها مصلحة في التحول الرأسمالي، وهي رغبة لم تنشأ عبر ميل الحكام الشخصي فقط نتيجة ميولهم الفكرية، إذ كان توجه محمد علي نحو الصناعة على سبيل المثال، مدفوعاً بالضرورة التاريخية التي رتبتها الظروف الدولية المختلفة.

وفيما يتعلق بالمهمة الثانية، وهي تلك الخاصة بالتحول الديمقراطي، ينبغي التأكيد على أن التحالف بين الرأسمالية المصرية (التقليدية والجديدة) وبين أجهزة الدولة، التي تغيرت توجهاتها في ظروف أشرنا إليها، ارتبط ارتباطاً وثيقاً بعدم تحمس البرجوازية للتحول الديمقراطي، تأكيداً على مصالحها التي لم تعارضها السلطة السياسية والبيروقراطية الحاكمة، بل دعمتها تاريخياً، وكانت الدافع الرئيسي نحو تحقيق تراكم الثروة لدى أفراد البرجوازية، وهوما انعكس على توجهات هؤلاء الرأسماليين فيما يتعلق بقضية النظام الديمقراطي وتداول السلطة، إذ أن النظام السياسي ذا الطابع الاستبدادي يُسهل الاستفادة من الدولة، لصالح فئات محددة وضيقة، وهوما أدركته جيداً بعض الفئات

المستفيدة مع العلاقة الفاسدة بالدولة ذات الطابع الاستبدادي، فكان غالبية رجال الأعمال من السبعينيات إلى وقتنا الحالي، **يميلون إما إلى الانضمام لأحزاب تابعة لجهاز الدولة وتأتمر بأوامره، أو تقرر الابتعاد عن الحياة السياسية ككل، وهي الحالة الأغلب.**

وفي استطلاع رأي نشر عام 2001، أقامه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، تحت إشراف الدكتور محمد السيد سعيد، حول تطلعات وآراء رجال الأعمال في مصر، والذي ضم عينة من 532 رجل أعمال يمارسون أنشطة اقتصادية متنوعة، (وهي عينة كبيرة نسبياً نظراً لقلة عدد الفئة المدروسة بطبيعتها)، اتضح أن 40،8% من العينة لا يهتمون بالسياسة إلا لماماً، و40،4% منهم يتابعون السياسة والحالة السياسية دون اشتباك معها، و15% غير مهتمين بالسياسة مطلقاً، و2،8 % فقط يشاركون في العمل السياسي بشكل مباشر، وبالنسبة للمشاركة في الحياة الحزبية والانضمام لعضوية الأحزاب، وجد الاستطلاع أن 92،2% من العينة ليسوا أعضاءً بأي حزب سياسي، بينما كان 7،5% فقط من العينة أعضاء في أحزاب، وكان نمط العلاقة المفضل بين رجال الأعمال المُستطلع آرائهم وبين السياسة والحكومة، يتوزع كالتالي: 17،3% اعتقدوا أنه لا يجب لرجال الأعمال الانجذاب للسياسة، و20،2% اكتفوا بتقديم المشورة للسياسيين، و17،5% اعتقدوا أنهم مجبرون على العلاقة مع السلطة التنفيذية، و7% فقط ذهبوا إلى أن رجال الأعمال يجب أن يشكلوا جماعة ضغط مستقلة، و38% ذهبوا إلى أن رجال الأعمال يجب أن يشاركوا في الشؤون العامة مثلهم مثل غيرهم من المواطنين، وليسوا باعتبارهم سياسيين.

أما عن آراء المشاركين في الاستطلاع حول الديمقراطية، فقد عرض الباحثون على رجال الأعمال فكرة الطرح الشائع حول التضحية بالديمقراطية لصالح حكومة قوية غير منتخبة شعبياً تحقق النهوض الاقتصادي، وقد رفض غالبية المشاركين هذه الفكرة (55،3%) ، ولكن تراجعت هذه النسبة في حالة إذا كانت الديمقراطية «مستحيلة» التحقيق، فقد أيد 65% من العينة فكرة

الزعيم المستبد العادل والرشيد، بينما تمسك ربع العينة فقط بالاختيار الديمقراطي والنضال من أجل تحقيق أركان الديمقراطية، حتى لو أدى ذلك إلى تضرر مصالحهم، وذهب الربع الآخر من العينة لتأييد الشكل غير الديمقراطي من الحكم، والتسليم دون شروط بالسياسات الحكومية، حتى لو تضمنت انتهاكات لحقوق الإنسان، وهذه الأرقام تعرض حقيقة أن الغالبية من رجال الأعمال المشاركين في الاستطلاع، لا يمانعون، بل ويؤيدون قيام حكومة ديمقراطية، ولكن إذا تطلب الأمر الصراع من أجل تحقيقها، فلا مشكلة في دعم وتأييد زعيم عادل رشيد مستبد، والمهم هنا هو أن المشاركين اعتبروا أن صفة «الرشادة» في الحكم تعني أن يعتني الحكم بمصالحهم ويحترمها، وهو ما يعني أن العينة المشاركة من رجال الأعمال تعتقد أن قضية الديمقراطية قابلة للتأجيل والنسيان في حال تطلبت صراعاً واضحاً مع السلطة يضر بمصالحها. (سعيد 2001).

الهوامش:

• كان حشد المؤسسات الدينية لتثبيت النظام السياسي الجديد مطلوباً في بعض الأحيان، وداخل هذه المؤسسات وجد رجال الإخوان المسلمين الذين اختاروا الانبطاح أمام قوة النظام، وقد برز التيار الإسلامي الموجود داخل المؤسسات أثناء النقاش حول تقرير الميثاق (يونس 2012)، ويجب التشديد هنا على أن تنظيم الإخوان المسلمين لم يتم القضاء عليه بالكامل، فاستطاع أن يستمر في لحظات ضعفه في إطار سلطة تتبنى الخطاب الحداثي، وهنا يجب التأكيد كذلك، على أن التوجه الحداثي السلطوي الذي سيده النظام لم يكن واضحاً بشأن المسألة الدينية، فاستخدم الدين كأداة لتثبيت شرعيته في أحيان كثيرة، وشهدت المؤسسات الدينية توسعاً كبيراً في ظل النظام الجديد، وكانت الحجة الدينية حاضرة دائماً في المواجهة مع التنظيمات السياسية الحداثية، والشيوعية بالأخص، وفي محاولة النظام لتمييز نفسه عن الفكر الشيوعي عبر تأكيده على تبنيه للاشتراكية التي «تؤمن بالله»، رغم ذلك ظلت

مفردات دعاية النظام مفردات حداثية، لكن هل عبرت هذه الدعاية الحداثية عن مشروع حداثي مكتمل؟ إن الإجابة على هذا السؤال تتطلب دراسة منفصلة، خصوصاً أن النظام استعان بالدعاية ونشاط المؤسسات الدينية في تثبيت شرعيته وتوسيع نفوذه محلياً ودولياً، وكانت محاولة دمج الاشتراكية العربية (المختلفة عن الاشتراكية العلمية الماركسية) بالإسلام حاضرة دائماً في النشرات والبرامج والكتب الرسمية، حيث اتسم الخطاب الرسمي بنزعة تلفيقية واضحة، حاولت التلفيق بين الاشتراكية (والمذهب الحداثي السلطوي عموماً) والإسلام، وهوما ساهم بشكل كبير في تدعيم الأصولية الإسلامية لاحقاً، عبر الاعتراف بالشريعة الإسلامية باعتبارها مصدراً للشرعية السياسية المستقاة من المؤسسات الدينية (لكنها لم تكن المصدر الوحيد بأي حال كما تطور الأمر لاحقاً)، وهو ما تطلب توسيعها، ودعم الطابع الفقهي للدين، وكانت هذه الحالة التلفيقية الهادفة لإعطاء الاشتراكية العربية تبريراً دينياً، هي أحد الأسباب الرئيسية التي أدت لعجز النظام عن طرح مشروع أيديولوجي ينجح في تحقيق الإصلاح الديني، حسب المؤرخ شريف يونس، فبقيت هذه القضية مُعلقة بين ميل السلطة للحداثة في فترة حكم جمال عبد الناصر، ثم ارتِكانها للمشروع الأصولي في فترة حكم أنور السادات، ولكن يجب التشديد على أن ميل النظام للتوظيف الديني كمصدرٍ للشرعية في بعض الأحيان، لا يغير من واقع أن السلطة في فترة حكم عبد الناصر تبنت البرنامج الحداثي السلطوي، والحقيقة أن هذا الاعتماد على الأيديولوجيا الدينية كان تعبيراً عن وجود التيار الإسلامي المحافظ، والذي يحتوي على بعض عناصر الإخوان المسلمين، وتفاعل كجزءٍ من النظام، وقدم الكثير من التبريرات الدينية لأفعاله، كما سعى لتحجيم الميل الحداثي للسلطة قدر المستطاع دفاعاً عن مصالح الرأسمالية التقليدية (المصدر نفسه)، وهوما سوف نوضحه لاحقاً.

المصادر :

إمام، سامية سعيد.(1986). من يملك مصر : دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادي للمجتمع المصري. القاهرة: دار المستقبل العربي.

أو بريان،باتريك.(1970). ثورة النظام الاقتصادي في مصر. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.

حمروش،أحمد.(1975). قصة ثورة 23 يوليو الجزء الثاني. القاهرة: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

زايد،أحمد.(1981). البناء السياسي في الريف المصري. القاهرة: دار المعارف.

السادات، محمد أنور.(1982). وصيتي القاهرة: المكتب المصري الحديث القاهرة.

سعيد، محمد سيد. (2001). رجال الأعمال: الديمقراطية وحقوق الإنسان. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

عبد الفضيل، محمود.(1980). الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي. بيروت: معهد الإنماء العربي.

عبد الفضيل، محمود.(1983). تأملات في المسألة الاقتصادية. القاهرة: دار المستقبل العربي.

عبد الفضيل، محمود.(1985). حول مفهوم الرأسمالية الطفيلية في الواقع المصري الراهن القاهرة: مجلة الطليعة 1985 ص 117 عدد يناير.

العيسوي،إبراهيم.(1984). في إصلاح ما أفسده الانفتاح. القاهرة: كتاب الأهالي.

ماير، رول. (2000). البحث عن الحداثة: الفكر السياسي العلماني الليبرالي واليساري. ترجمة شريف يونس. القاهرة: دار ميريت للنشر والمعلومات.

مرسي، فؤاد.(1976). هذا الانفتاح الاقتصادي. القاهرة: دار الثقافة الجديدة.

يونس، شريف.(2012). نداء الشعب، تاريخ نقدي للإيديولوجيا الناصرية. القاهرة: دار الشروق.

Harvey، David، (1990). The Condition of Postmodernity: An Enquiry into the Origins of Cultural Change .Cambridge، Mass. :Blackwell

Bauman، Zygmunt.(1993). Lesislations and interptations: on moder-- nity and postmodernity. Cambridge: Polity press .

الفصل الرابع

حوار مع جيل السبعينيات من الليبراليين وإطلالة على تجربة النداء الجديد

كانَ الهدف من هذا الكتاب؛ هو أن يبحث في تجربة جيل معين من أجيال أحد فصائل الحركة الوطنية المصرية، وهو الفصيل الليبرالي، لكن شاءت الأوضاع التاريخية التي حاولنا عرضها في الفصول السابقة أن تكون التجربة الليبرالية لهذا الجيل محدودة ومتقلبة ويغلب عليها الطابع الفردي وليس الجماعي المنظم، فحين بحثنا عن نشاط حزبي أو جماعي في صورته العامة لليبراليين من جيل السبعينيات، سواء في فترة السبعينيات نفسها (أي في فترة شباب هذا الجيل) أو لاحقاً، لم نستطع أن نتلمس وجود ليبرالي فعلي يمكن أن يُبنى عليه «تيار ليبرالي»، وهو ما دفع كاتب هذه السطور إلى البحث في الأسباب الموضوعية للغياب النسبي لهذا التيار، وكانت الفصول السابقة هي ناتج هذا البحث.

والحقيقة أن مسمى «جيل السبعينيات» ارتبط في السياسة مصرية بالأساس بالحركة اليسارية ونشوء حركة شيوعية سميت بـ «الحركة الشيوعية الثالثة»، نشأ وتفاعل في سياقها جيل من السياسيين اليساريين، وشكلوا معاً ظاهرة ممكن الإلمام بها ورصدها.

وبالنسبة للتيار الناصري، كان جيل السبعينيات من الناصريين له صفاته الخاصة، فهو الجيل الذي نشأ في ظل الحقبة الناصرية وترعرع داخل مؤسساتها، ثم خرج ليؤسس أحزاباً وتنظيمات سياسية بعد التحول الذي طرأ على النظام السياسي مع تولي السادات للسلطة.

بينما لا نجد مثل هذا التحديد بالنسبة لليبراليين المصريين، حيث لا يمكن أن نرصد مُحدداً واضحاً يُمكننا من أن نتتبع نشاط تيار ليبرالي من خلال جيل السبعينيات بشكل متفرد كجزء من تاريخ الحركة الليبرالية المصرية. فيمكننا أن نقول أن هناك ليبراليين من جيل السبعينيات، وليس تياراً ليبرالياً.

إلا أن أي جهد بحثي بهذا الصدد لا يمكن أن يكتمل دون مكاشفة وحوار مع من نراهم أبرز الشخصيات من بين هؤلاء الليبراليين، فإذا كنا حاولنا أن نبرز الأسباب الموضوعية للانحسار الليبرالي بين جيل السبعينيات، لزم علينا أن نتعرف على التجربة المُعاشة لهؤلاء الأفراد ورؤيتهم لطبيعة هذا الانحسار وأسبابه، وهوما سوف نعرضه في هذا الفصل الذي يضم حوارات شخصية مباشرة معهم بهذا الصدد.

وقد حرصنا على أن نتأكد أولاً أن مَن نحاورهم يصنفون أنفسهم بالفعل كليبراليين، أو كانوا يعتبرون أنفسهم كذلك في فترة ما من ممارستهم السياسية، وهي المسألة الأولية التي استفسرنا عنها في مستهل كل حوار(1).

ثم طرحنا عليهم الأسئلة التي تؤكد الإجابة عنها انتماءهم لهذه المجموعة المتشابكة من الأفكار التي يطلق عليها لفظ الليبرالية، في مقدمتها قضايا السوق الحر (2) والعلمانية والعقلانية الحداثية واحترام الفردية وحقوق الإنسان (3).

وفي النهاية كانت الأسئلة التي تتناول وجهات نظرهم عن أسباب ضعف التيار الليبرالي، وممارستهم السياسية في ظل تبنيهم لليبرالية داخل الأحزاب التي انضموا إليها (4)، ورؤاهم وأفكارهم عن مستقبل التيار الليبرالي في مصر على ضوء تجاربهم (5).

كما حرصنا على السؤال؛ حول ما عاصروه من تنظيمات ليبرالية تفاعلوا معها أو لم يتفاعلوا ومدى أهمية هذه التنظيمات وتأثيرها على الحياة السياسية (6).

د. عبدالمنعم سعيد

- رئيس مجلس إدارة جريدة الأهرام سابقاً

-رئيس مجلس إدارة جريدة المصري اليوم حالياً

-عضو مجلس الشيوخ حالياً

-عضو أمانة السياسات بالحزب الوطني الديمقراطي السابق

(1) بدأنا الحوار مع الدكتور عبدالمنعم سعيد، بسؤال حول ما إذا ظل ليبرالياً بعد التجربة الطويلة التي خاضها في العمل العام كسياسي وباحث وكاتب صحفي وكأحد دعاة الليبرالية.

- وأجاب أنه منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي حتى العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين كان ليبرالياً، لكن في العقد الأخير تبين له أن هناك نواقص في الليبرالية، وقد استند في هذا التوصيف على رؤيته لبعض المنجزات التكنولوجية للرأسمالية، كأدوات التواصل الاجتماعي، باعتبارها مثلت خطوة للوراء. فعوضاً عن أن يدعم التطور في وسائل الاتصال المفهوم الديمقراطي الليبرالي ويقوض المعادين لها، كانت النتيجة مغايرة.

فبعد أن كانت هناك وسائل تعبير يفرزها المجتمع والدولة في السياق الرسمي، ظهرت وسائل التواصل الاجتماعي لتعبر عن حرية أي شخص في إبداء رأيه دون ضوابط، كما كانت وسيلة فعالة لهيمنة جماعات «فاشية» على وعي المستخدمين لهذه الوسائط بشكل ملحوظ، وهوما جعله يتشكك في فكرة حرية الفرد ووعيه النابع منه بمصالحه، فبينما كان من المفترض أن تعمق هذه الوسائل حرية الفرد وحقه في التعبير عن رأيه، اتضح أنها وسيلة للتلاعب به والتأثير على توجهاته.

فلقد ساهمت وسائل التواصل على المستوى العالمي في انتشار الحركات الشعبوية وتدعيم خطابها حسب الدكتور سعيد، وفي السياق المصري العربي، أعطت وسائل التواصل الاجتماعي مساحة واسعة للتنظيمات الدينية؛ وفي

مقدمتها؛ الإخوان المسلمين والجماعات المتطرفة دينياً. فاتضح أن الشمولية تجد لها سبيلاً عبر مُنجز تكنولوجي كوسائل التواصل الاجتماعي، ليس فقط في الانتشار والتأثير على المجتمعات النامية، ولكن حتى في التأثير على المجتمعات الديمقراطية وترويج الشمولية والشعبوية داخلها.

والنقطة الثانية التي دفعته لإعادة صياغة تصنيفه السياسي، يذهب الدكتور عبدالمنعم سعيد أنه أصبح متشككاً في مفهوم «الشمولية» نفسه، فالليبرالي لا يمكن تعريفه بكونه مجرد شخص يقبل مجموعة من الأفكار ويتبناها، لكنه ليكون ليبرالياً عليه كذلك أن يكون متناقضاً مع مجموعة أخرى من النظم والأفكار، ومن بين هذه النظم والأفكار التي على الليبرالي أن يرفضها هي مفاهيم «الديكتاتورية»، «الشمولية»، "الأوتوقراطية» إلخ.. وهي مفاهيم تستخدمها الليبرالية في التعبير عن نقيضها أو في تصوير ما تريد الليبرالية أن تكافحه، وهي مفاهيم صيغت من داخل الفكر الليبرالي... يرى الدكتور سعيد أنها جميعها مفاهيم يمكن استخدامُها تبادلياً، فالمجتمع الإنساني أكثر تعقيداً من أن يتحكم فيه فردٌ واحدٌ مثلاً إذا ما ناقشنا مفهوم الديكتاتورية.

فغالباً ما تكون هناك ضوابط وتوازنات في أي مجتمع، بغض النظر عن مدى ديمقراطيته، تؤدي لضبط العلاقة بين الحاكم والمحكومين، ولا يمكن لنا أن نراها من النظرة الأولى خصوصاً في المجتمعات الكبرى، ويمكن أن نأخذ ما حدث في مصر على سبيل المثال، فلقد خرج الشعب المصري للتظاهر مرتين للتعبير عن موقفه من حكامه، وفي الآونة الأخيرة كانت ردود أفعال المواطنين وتعبيراتهم عن الاستياء سبباً رئيسياً في تراجع تنفيذ بعض القرارات والقوانين (يشير سعيد إلى قضية الضريبة العقارية 2020 في مصر كدليلٍ على ما يذهب إليه، حيث قررت الحكومة فرض ضرائب عقارية باهظة وكان الاستياء الشعبي سبباً في التراجع عن تطبيقها، كما يرى الدكتور عبدالمنعم سعيد). وحتى وسائل التواصل الاجتماعي بما تحمل من سلبيات كانت مؤشراً على عدم رضا الجمهور عن بعض القرارات الحكومية مما حال دون تنفيذها، وهي بذلك أصبحت

أحد أساليب التعبير عن هذه الضوابط والتوازنات الموجودة في مجتمع مثل المجتمع المصري.

لكنَّه يعود ويذكر أن وسائل التواصل الاجتماعي من الممكن أن تصبحَ نافذة لطغيان المجموع على القلة أو "الأقليات" سواء السياسية أو الدينية. فوسائل التواصل الاجتماعي في النهاية تميل لتسطيح القضايا والتعامل معها شكلياً، وهوما يتناقض مع الجانب الديمقراطي التمثيلي في الليبرالية، الذي يستند في الأساس على قدرة الفرد على التفكير الناقد والعقلاني، وهوما لا نجده فيما تقدمه وسائل التواصل الاجتماعي كمواد للاستهلاك اليومي.

(2) وعند سؤالنا له عن موقفه من حرية السوق ورؤيته لمقدار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، قال الدكتور سعيد إن أي نظام اقتصادي في أي مجتمع يحتاج إلى مُنظم regulator، والرأسمالية كنظام في هذه الحالة تحتاج إلى مُنظم، ولذلك يكون تدخل الدولة ضرورياً لتقومَ بهذا الدور المُنظم، بل وينبغي أن تكون الدولة هنا هي المُفجر الفعلي للمنافسة، كما عليها أن تكون الضامن الحقيقي في مواجهة الاحتكار. فتشجيع المنافسة ومكافحة الاحتكار هو جزء أساسي من البرنامج الليبرالي بشكلٍ عام، وهو دور لا يمكن أن تلعبه سوى الدولة. وهو بذلك يتبنى الطرح الليبرالي على المستوى الاقتصادي.

وعند الحديث عن النظم الديمقراطية؛ أبدى سعيد ملاحظة تخص نظام الحزبية في الغرب، وتحديداً نظام الحزبين في الولايات المتحدة، فقال إنه نظام تطور لحالة استقطابية مُضرة لا تتفق والأسس التي قام عليها، وفي مقدمتها التعددية والتبادل السلمي للسلطة، وهي القيم التي أصبحت مُهددة الآن بفعل التناحر بين الحزبين الرئيسيين، لكنه أضاف أن حكم حزب واحد تعبيراً عن الأغلبية لفترات طويلة يهدد النزاهةَ والتعدديةً، ويؤدي إلى الاحتكار على المستوى السياسي. وهذا التصريح هو بمثابة إعادة تقييم لما تطرحه الليبرالية كمشروع سياسي من قبل الدكتور عبدالمنعم سعيد.

(3) وفيما يخص قضايا العلمانية والعقلانية الحداثية، على ضوء علاقة الحركة الليبرالية المصرية بالمفهوم، ذهب سعيد إلى أن هناك فكرتين أساسيتين موجودتين في عالمنا؛ الأولي هي فكرة الخلق creation والثانية هي فكرة التطور evolution، وانطلاقاً من مفهوم التطور لا يمكن القفز على مراحل ضرورية لتطور المجتمع في مصر.

فعندما طرحنا عليه موقف حزب الوفد من كتابي الشعر الجاهلي لطه حسين والإسلام وأصول الحكم لعلي عبدالرازق (راجع الفصل الثاني الليبرالية في مصر ما قبل 1952)، رد الدكتور سعيد بأن الفكرة العلمانية تحتاج إلى قدر من «الكياسة» في طرحها على مجتمع مثل المجتمع المصري، فلقد كان سعد زغلول ورجال الوفد علمانيين في داخلهم حسب الدكتور سعيد، كما أن كلاً من طه حسين ومحمد حسين هيكل وعباس العقاد وتوفيق الحكيم ذهبوا في النهاية لـ»أنسنة“ التراث الديني في كتاباتهم الشهيرة في محاولة منهم لتناول الظاهرة الدينية عبر طرح أكثر علمية، قاصداً بذلك أن أصحاب الدعوة الليبرالية التجديدية الواضحة تجاه الدين، تراجعوا خطوة إلى الخلف بعد نضج تجربتهم، فاتجهوا نحو الكتابة في التراث الديني كمحاولة لتوفيق الدين مع الطرح الحداثي.

ويذهب محاورنا في هذا الصدد إلى أن العلمانية ممكن أن تكون مشروعاً قابلاً للتنفيذ في مجتمعات أنجزت تطورها الصناعي، أي تطورت على مستوى البناء التحتي، بالتعبيرات الماركسية، لكن في مجتمع مثل المجتمع المصري لا يمكن تجاوز المسألة الدينية أو الصدام معها مباشرة طالما لا تزال العلاقات الاجتماعية فيه متأخرة، وعوضاً عن ذلك يجب على الليبراليين أن يتبنوا قضايا المواطنة وحقوق الإنسان والمرأة.

مضيفاً أنه يتمني مثل كثيرين أن تطغي الحداثة على المجتمع المصري ويتطور المجتمع نحو الحرية الفردية الكاملة، سواء في شكل الملبس كرمز أيديولوجي، أو عبر التعبير عن الرأي في القضايا الدينية، لكن المجتمع المصري ليس مؤهلاً لذلك حتى الآن.

رغم ذلك يؤكد سعيد أن على المجتمع أن يأخذ موقفا حاسماً من أي ظاهرة تهدد تماسكه وتعيده إلى الوراء، وذكر على سبيل المثال رفضه لدخول «المنتقبات» للمؤسسات العامة، باعتبارهن يهدفن لتغيير ثقافة المجتمع نحو أيديولوجيا رجعية تعيده للوراء، فالنقاب هو تعبير بالأساس عن مشروع سياسي محدد وليس عن قناعة دينية ما.

وينتهي الدكتور عبدالمنعم سعيد إلى أنه يفضل أن يصنف نفسه باعتباره «تقدمياً"، فالشخص التقدمي يستطيع أن يستوعب المتغيرات على مستوى الإنتاج (قاصداً وسائل وعلاقات الإنتاج) وكيف تؤثر على المجتمع. والتقدمي يدرك جيداً أن التقدم هو مسألة تطور وتمرحل ينتقل فيها المجتمع من مرحلة إلى التالية، وجاء ذلك في إطار ما يجب أن يُطرح على المجتمع من قبل الحركة التقدمية بشكل عام من وجهة نظر الدكتور سعيد، بشقيها اليميني واليساري، أي أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار مدى تطور المجتمع على المستوى القاعدي وقابليته لتقبل الأفكار والبرامج عليه المطروحة عليه، فالليبرالية ارتبطت لدينا بالغرب والاستعمار كما يرى الدكتور سعيد، ولم يستطع المجتمع المصري أن يستوعبها منذ أن طرحها أحمد لطفي السيد حتى الآن.

(4) توجهنا بالسؤال للدكتور عبدالمنعم سعيد عن تقييمه لتجربته في الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم الذي انضم إليه عام 2003 ليكون لاحقاً عضواً بلجنة السياسات فيه، هل اعتبر الحزب حزبًا ليبرالياً كأحد أسباب انضمامه له؟ قال الدكتورعبدالمنعم سعيد أنه تمت دعوته للانضمام للحزب من قبل جمال مبارك بعد ما قدمه من كتابات صحفية تناولت الاصلاح السياسي والديمقراطي والدعوة التحديثية عموماً، لكنه أضاف أنه كان من بين أكثر المتحدثين في اجتماعات لجنة السياسيات بلغة النقد البناء، لكن لم يؤخذ بمعظم ما طرح من أفكار في الحزب، أهمها مطالباته بإلغاء قانون الطوارئ على سبيل المثال، والذي لم يلغِ حتى قيام الثورة في 2011.

ويري الدكتور سعيد أن التنظيمات التي ارتبطت بالسلطة في مصر منذ قيام الجمهورية لا تعبر عن مكون فكري محدد يمكن تصنيفه، فبدون نضج الشروط الموضوعية التي تكون الأحزاب والحياة السياسية عموماً، سيظل الاختلال وعدم الوضوح الفكري قائماً. وهذه الشروط الموضوعية لا يمكن لها أن تنضج دون اكتمال مشروع تنمية المجتمع المصري ككل، أي على مستوى القاعدة الاقتصادية، ويؤدي ذلك إلى تنمية ثقافية وسياسية، وتبلور سياسي يسبقه تبلور للفئات الاجتماعية التي تعبر عنها هذه الأحزاب حسب تعبيراته.

(5) وعند سؤالنا له حول رؤيته لمستقبل الحركة الليبرالية في مصر على ضوء المتغيرات المحلية والدولية، يرى الدكتور عبدالمنعم سعيد أن المشروع التنموي القائم الآن في مصر سيحدث نقلة مهمة في شكل العلاقات في المجتمع. فلقد قدمت مرحلة ما بعد 30 يونيو أساسا لمشروع تنموي قومي تأسيسي، حيث تُبني الآن الأسس المُمهدة لانطلاقة تنموية ترتب لعلاقات اجتماعية جديدة ذات طابع حداثي حسب الدكتور سعيد، ولحين اكتمال هذا المشروع التنموي التأسيسي لا يمكن أن ينضج المجتمع على المستوى الاقتصادي الاجتماعي والثقافي والسياسي، ففي هذه المرحلة لن تظهر تنظيمات سياسية ذات طابع فكري وبرنامجي محدد حسب الدكتور السعيد، وهو الأمر الطبيعي في سياق العلاقات الاجتماعية المتداخلة التي يعاني منها المجتمع المصري الآن، حسب تعبيره.

فالمجتمعات التي تنطلق نحو التنمية تمر بالضرورة بمرحلة «جدل نشيط»، وتتطور لتنقسم إلى طبقات اجتماعية، أو إلى نمط رأسمالي ناضج، يرافقها وضع حداثي تنشأ على أساسه حالة سياسية مختلفة تنضج فيها الأحزاب المعبرة عن وضع اجتماعي ناضج بدوره حسب الدكتور سعيد.

في النهاية، تؤدي التراكمات الكمية إلى تغيرات كيفية (القانون الثاني من قوانين الجدل الثلاثة عند هيجل والتي تبنتها الماركسية) بتعبير الدكتور

سعيد، لذلك يكون تطوير البنية التحتية هو الأساس الذي ستنطلق إليه مصر نحو تطوير الإنسان عبر تطوير التعليم والثقافة، وحين يكتمل هذا المشروع التنموي، عندها يمكن الحديث عن حركة ليبرالية مصرية لها أفق ومستقبل، والأمر ينطبق على الحركة السياسية المصرية بشكل عام.

فأساس المشروع الليبرالي حسب الدكتور عبدالمنعم سعيد في الوقت الراهن إذاً، هو الدعوة لأن يتطور المجتمع إلى مجتمع صناعي منتج، يُدعى فيه للمواطنة وحقوق الإنسان من قبل الإصلاحيين أصحاب الخطاب البناء.

(6) وقد أوضح الدكتور عبدالمنعم سعيد أن المجتمع المصري لم يشهد تنظيماً ليبرالياً مكتمل الأركان منذ عودة الأحزاب في مصر ما بعد 1952، وبالتالي لم تكن هناك ممارسة ليبرالية سياسية واضحة المعالم طوال فترة نشاطه في الحياة السياسية، رغم ذلك فقد أشار سعيد للمحاولة التأسيسية التي قام بها أعضاء جمعية النداء الجديد بقيادة الدكتور سعيد النجار (كان الدكتور عبد المنعم سعيد عضواً فيها)، ولكنها لم تتبلور لتعبر عن مشروع ليبرالي مكتمل، إلا أنها ساهمت في تشكيل وعي عدد من السياسيين الذين سيلعبون دوراً ملحوظاً في محاولات حزبية لاحقة.

د. حسام بدراوي

آخر أمين عام للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم (1978-2011).
أستاذ بكلية الطب جامعة القاهرة ورئيس قسم النساء والتوليد بقصرالعيني
رئيسًا للجنة التعليم والبحث العلمي في البرلمان منذ عام 2000
عضو مجلس الشورى عام 2007

(1) ذهب الدكتور بدراوي إلى أن الليبرالية بالنسبة له تعني إعلاء الحرية الفردية والمساواة وتكافؤ الفرص بين الأفراد في المجتمع، وترتبط الليبرالية لديه بتحقيق الحريات عبر منظومة عدالة ناجزة تحفظ هذه الحريات في إطار الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة. فقبل الشروع في تصنيف الإنسان لنفسه بصفته ليبرالياً أم لا، ذهب بدراوي إلى أنه عليه أو لاً أن يضع لها تعريفًا يقارب تجربته ورؤيته الشخصية. هكذا يعتبر بدراوي نفسَه ليبرالياً بصفته ما زال مؤمناً بحرية المواطن وحرية الكلمة وتداول السلطة في إطار الدولة المدنية الحديثة، كما يعتقد الدكتور بدراوي أن هذه المبادئ تتطابق أيضاً مع أفكار عصر التنوير التي تضم في داخلها المبادئ الليبرالية، حيث يكون التنوير الكل والليبرالية الجزء.

والكيفية التي تُطبق من خلالها الليبرالية في كل دولة، هي العنصر المتغير والذي يتغير بالفعل في الزمن الراهن حسب الدكتور بدراوي. على سبيل المثال، يقول بدراوي إنه في عمر أصغر كان يعتقد أن الديمقراطية في شكلها الغربي هي الطريق الأمثل لتطبيق مبادئ الليبرالية، لكنه اكتشف لاحقاً أن الديمقراطية الغربية لا تتماشي مع أو ضاع المجتمعات النامية والدول المتحررة حديثاً من الاستعمار، حيث عادتْ الأمور في نهاية الأمر إلى حُكم الفرد أو حكم المؤسسات العسكرية أو الحكم الديني، ويرجع الدكتور بدراوي ذلك إلى أن الشعوب في هذه البلدان ليست جاهزة للاختيارات الحرة، فالاختيار

الحر يرتبط بالمعرفة والنضج. والسؤال الذي يحتاج إلى مزيد من البحث فيه والمناقشة الجدية حسب بدراوي، هو كيف نوفق بين رغبتنا في الليبرالية والوضع القائم في بلادنا؟.

ويعتقد الدكتور بدراوي أن الديمقراطية تمر الآن بمرحلة «فرز رابع» على حسب تعبيره، حيث الفرز الأول تمثل في الديمقراطية اليونانية المحدودة بالأحرار دون العبيد، ثم مرحلة الديمقراطية التي ارتبطت بحاجات المجتمعات، مثل حصول السود على حقوقهم الديمقراطية عند احتياج المجتمع لهم في العمل والتجنيد العسكري، كذلك الأمر بالنسبة للمرأة، ثم المرحلة التالية التي أصبحت الديمقراطية فيها مرتبطة بحقوق الإنسان، أما في الحالة الراهنة، فمن يعبر عن الديمقراطية بمفهومها الليبرالي حسب بدراوي هي الأحزاب السياسية، والتي سيتغير شكلها وطبيعة تأثيرها مع ظهور وتوسع وسائل التواصل الاجتماعي التي تتيح للفرد السيطرة على المجموع. ومن هنا يجب التعامل مع الأحزاب السياسية بطريقة مغايرة تختلف عن الطريقة التي تعاملنا بها معها طوال الفترة الماضية. ويذهب الدكتور بدراوي إلى أن فكرة الأيديولوجيا الحاكمة نفسها قد تغيرت، حيث أصبحت مسألة كفاءة الحكم والإدارة وتحقيق الرفاهية للشعوب عبر ضمان الحقوق الشخصية والحقوق الاقتصادية الاجتماعية. مؤكداً أن أي أيديولوجيا تحقق هذه المنجزات سيقبلها ويرحب بها.

(2) وعند سؤالنا له عن ما إذا كان يعتنق مفهوم السوق الحر ورؤيته لمقدار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، قال الدكتور بدراوي إنه مقتنع بدور القطاع الخاص في قيادة الاقتصاد، كما أنه مقتنع بمبدأ الحرية في السوق، مضيفاً أن السوق لا يعني الفوضى أو تحكم جهة ما فيه، حيث الدولة هي المحفز لحرية السوق والمُنظم له، وراعي العدالة، والحكم في حالة الصراع. وتحول الدولة إلى مستثمر أمر ثبت فشله من وجهة نظره* (رغم أن استثمارات الدولة لا تزال حاضرة في بلاد عديدة وتلعب أدوراً اقتصادية مهمة

في كل من الصين وأو روبا). ولكن من متطلبات السوق الحر حسب الدكتور بدراوي أن توجد دولة تحافظ على الضمانات الاجتماعية، فالحقوق الأساسية للمواطن يجب ألَّا تُترك لمبدأ السوق الحر فقط، فالتعليم والصحة وإتاحة وجودة المواصلات العامة ودعم المشاريع الصغيرة إلخ.. هي مجالات يجب أن تتدخل فيها الدولة لعدم قدرة القطاع الخاص على التحرك في هذه المجالات دون قيادة الدولة. ويجب أن يتوافر أيضاً في إطار حرية السوق، أن تتعرف جميع الأطراف على حقوقها عبر قوانين مُنظمة للعمل واضحة المعالم، حيث الحُكم في المؤسسات الاقتصادية على سبيل المثال هي الجمعيات العمومية وليس تدخل الدولة، لكننا في مصر ما زلنا نعتقد أن القطاع الخاص يرتبط بالفردية والأسرية بينما يشتمل القطاع الخاص الحقيقي حسب بدراوي على عدد كبيرٍ من المستفيدين، أي ملاك الأسهم، وهذا الوضع يشترط نضوجاً في الوضعً الاًقتصادي ربما لم يتوفر في المجتمع المصري بعد. ولا يستقيم الاقتصاد الحر حسب الدكتور بدراوي إلا عبر النظم الضريبية التي تمول توجه الدولة نحو الوفاء بالحقوق الاقتصادية الاجتماعية للأفراد. كما يجب أن تلعب الدولة دوراً تحفيزياَ لهذه الحقوق، فعلي سبيل المثال إذا أقرتْ دولةٌ ما تدخل القطاع الخاص في التعليم مثلاً، يجب أن تعمل الدولة على توفير القروض الطلابية لتمويل تعليم الطلاب، حيث تكون نسبة الفائدة لهذه القروض منخفضة ولاَ يسدد الطالب تكاليفها إلا بعد توفير فرصة العمل له، وهوما يتطلب تدخلاَ عمومياَ للدولة في تعديل النظام البنكي التقليدي في السوق الحر بناء على هذا التوجه.

(3) أما بالنسبة للشق الحداثي العلماني وهو مكون رئيسي للفكر الليبرالي على المستوى العالمي، وحول ما إذا كان الدكتور بدراوي يصف نفسه كعلماني، يذهب الدكتور بدراوي إلى أن العلمانية في مجتمعاتنا ترتبط- عن عدمٍ معرفه لدى البعض- بالكُفر والإلحاد، كما لو كانت العلمانية مفهوماً معادياً للدين، فالعلمانية مشتقةٌ من لفظة «العلم» حسب الدكتور بدراوي، والعلم ليس

متناقضاً مع الدين، فهو استخدام العقل والمنطق في فهم وإدارة الحياة، وهوما لا يجب اعتباره كفراً، فيقول بدراوي: «إذا كانت العلمانية تعني التفكير العلمي والمنطقي فأنا علماني بلا شك".

وعند سؤالنا له عن رؤيته لعلاقة الليبرالية المصرية بدعم التفكير النقدي والتجديد الديني في التاريخ، في إشارة لموقف حزب الوفد من كتاب «الإسلام وأصول الحكم» لعلي عبد الرازق والشعر الجاهلي لطه حسين (راجع الفصل الثاني)، قال الدكتور بدراوي إن هذا الموقف الذي اتخذه الوفد بقيادة سعد زغلول لم يتماشى مع ما كان في مخيلته عن سعد زغلول كشخصية تاريخية ليبرالية، وهو موقف ربما اتخذه سعد بسبب عضوية كل من عبد الرازق وطه حسين في حزب منافس للوفد وهو حزب الأحرار الدستوريين، لكن في النهاية من وقفوا بجوارهم هم المعبرون الحقيقيون عن الفكر التنويري حسب بدراوي.

(4) وعند سؤالنا له عن رؤيته لتجربته بالحزب الوطني وحول ما إذا كان يعتبره حزباً ليبرالياً، أجاب الدكتور بدراوي إنه انضم للحزب الوطني بناء على قناعته بأن مصر حُكمت بنفس الشكل المؤسسي منذ ثورة 1952، ولأن الدولة المصرية هي دولة مركزية فمن الصعب التغيير من خارج جهاز الدولة ونظام الحكم، لذلك انضم إلى الحزب الذي أعتقد أنه يستطيع أن يمارس دوراً إصلاحياً من داخله. مشيراً إلى أن أصدقاءه من المعارضين لنظام الحكم الذين كانوا يتابعون مطالباته وآرائه حول حدود فترات الرئاسة للرئيس المبارك، ورفضه لتجديد قانون الطوارئ، ودوره الداعم لحقوق الإنسان، كان هؤلاء المعارضون يصنفون بدراوي كسياسي أقرب إلى المعارضة داخل الحزب الوطني.

فالفكرة (الأيديولوجيا حسب تعبيره) الأهم السائدة مصر هي أيديولوجيا التقرب من السلطة التنفيذية، والثقافة السياسية السائدة في المجتمع المصري هي ثقافة التقرب من السلطة الحاكمة الفعلية الوحيدة المتمثلة في قصر

الرئاسة، على هذا الأساس كان ينضم الكثيرون إلى الحزب وليس على أساس برنامجي أو فكري.

وقد توجهنا بسؤال للدكتور بدراوي عن الطبقة التي يعبر عنها الفكر الليبرالي بشكل عام، هل يرى أنها الطبقة البرجوازية كما أكدنا في هذا الكتاب؟

أجاب بدراوي: أن الليبرالية هي فكرة تعبر عن المجموع ولا يجب ربطها بطبقة معينة، فإذا عدنا لقيم الليبرالية نجد أنها تسعى لتحقيق الحرية لجميع الطبقات، فالليبرالية ليست هي الرأسمالية، كما لا تعني الرأسمالية انعدام العدالة الاجتماعية - حسب بدراوي. وكل أيديولوجيا يظهر نقيضها وينتج عن هذا التناقض فكرة تقع في الوسط بين الأيديولوجيتين، وكذلك هذه الفكرة التي تقع في الوسط سيظهر نقيض لها، ثم يتولد عن التناقض فكرة تعبر عن الوسط في عملية جدلية- بتعبيرات بدراوي. هكذا هي حركة الفكر، لذلك قد نوصف الدول الإسكندنافية التي تتمتع شعوبها بالرفاه والسعادة بصفتها دولًا رأسمالية أحيانًا، وفي أحيانٍ قد نصفها كدول اشتراكية، وهوما يعني أن الاشتراكية التي طرحها الاتحاد السوفييتي السابق تم استبدالها بمفهوم آخر حسب بدراوي.

محمود أباظة

رئيس حزب الوفد سابقاً
عضو مجلس الشعب السابق عام 2005 عن دائرة منيا القمح بالشرقية

(1) صنف السيد محمود أباظة نفسه بأنه ينتمي لليبرالية السياسية، أما على المستوى الاقتصادي فهو يرى أن للدولةِ دورَ المُنظم أو لاً، ثانياً يمكن للدولة أن تدخل في السوق لتستثمر في حالة تطلب الأمر ذلك.

ويشير السيد أباظة إلى أن تجربته العملية هي المعيار الأول بالنسبة له، فهي تجربة طويلة بدأت منذ الطفولة لارتباط فرع من عائلة أباظة بحزب الوفد، فقد شهد حوارات سياسية في سن مبكرة دارت بين أفراد عائلته التي تنوعت الانتماءات السياسية فيها من الماركسية إلى الليبرالية، كما ساهمت ميوله الأدبية في الستينيات كذلك في ثقل تجربته السياسية، وقد بدأت ممارساته السياسية مما بعد 1967، مضيفاً أن تجربة سفره للتعلم في فرنسا ساهمت في تشكيل وعيه السياسي حيث كان المناخ العام في فرنسا متأثراً بالماركسية، مما ساهم في اطلاعه على الماركسية عن قرب، والخلافات بين مدارسها، وقد كان التعرف على الماركسية مفيدًا له حسب تقييمه.

ثم لاحقاً اكتشف السيد أباظة مؤلفات عالم الاجتماع الألماني المهم ماكس فيبر، كما تأثر بقراءة المفكر الاقتصادي فريدريك هايك. ويقول السيد أباظة إنه لاحظ وجود نقاط تماس كبيرة بين رؤى فيبر وماركس، فهما نتاج مرحلة واحدة وهي الحداثة الأوروبية الناتجة عن لحظة تاريخية محددة مر بها المجتمع الأوروبي، وانتهي إلى أن الماركسية لم تكن الفكر المناسب له، لكنه بقي يعتبر أن فكرة الصراع الطبقي هي فكرة واقعية لا يمكن التغاضي عنها، بل وتساهم في قراءة الواقع بشكل فعَّال، لكنه أخذ على الماركسية أنها أغفلت دور الفرد في التغيير*. (تصحيح: ظهرت كتابات مهمة من أو ائل الماركسيين حول دور الفرد في التاريخ في مقدمتهم جورج بليخانوف الذي ألف كتاباً بهذا العنوان).

(2) وبالعودة لقضية تبني السيد أباظة لمفهوم حرية السوق، أكد أن الليبرالية على المستوى الاقتصادي غلب عليها الطابع النظري وليس العملي، فبعد أن تلعب الدولة دور المُنظم للسوق، لا مانع من أن تستثمر بنفسها حال تطلب الأمر ذلك. موضحاً أنه في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية كان مفهوماً أن الدولة تتدخل في السوق، خصوصاً في القطاعات التي لم يكن القطاع الخاص قادراً على إنشائها والعمل فيها، كالمؤسسات البريدية وقطاع الطاقة النووية مثلاً، لكن يمكن اليوم القول بأن القطاع الخاص قادر على العمل في أي مجال، فلقد شهدنا صعود بعض رجال الأعمال إلى الفضاء عبر إمكانات مؤسساتهم الخاصة. المهم هو أن الرؤية الليبرالية في المجال الاقتصادي تتطور باستمرار وبوتيرة بطيئة حسب السيد أباظة، فقد يتفق كثير من الليبراليين على أن للدولة دورًا مهماً في تنظيم الاقتصاد للحفاظ على المنافسة الكاملة ومنع تشكل الاحتكارات. بينما نجد أسساً واضحة في الشق السياسي لليبرالية، مثل مبدأ العلاقة العَقْدِية بين الحاكم والمحكوم، حيث تلتزم الدولة ويلتزم الفرد بالحقوق والواجبات. مضيفاً أن الليبرالية لم تولد كنظرية مكتملة لتفسر العالم، كما هو الحال في الماركسية على سبيل المثال، فهي نتاج مجموعة من التجارب البرجماتية التي صاغت الجسد الليبرالي ككل، وهي تتعدل باستمرار عبر التجارب، فالديمقراطية في اليونان والإمبراطورية الرومانية كانت ترتبط بنخبة لها الحق في المشاركة، ثم تطور الأمر في العصر الحديث بعد عصور من الأوليجاريكة والدكتاتورية، وأتت الليبرالية لتحل مشكلة تاريخية تخص العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أما على المستوى الاقتصادي فكان الجانب النظري هو الطاغي بالنسبة لليبرالية، فإذا أخذنا إسهامات أدم سميث حول نظرية «اليد الخفية» على سبيل المثال، نجد أنها لا تعدو أن تكون رؤية نظرية للكيفية التي يعمل بها السوق.

(3) أما بالنسبة للشق الحداثي العلماني وهو مكون رئيسي للفكر الليبرالي، قال السيد أباظة إنه لا يفضل مسمى العلمانية، فهو يعتبر أن ترجمة

مصطلح العلمانية تشوبه شوائب عديدة، وليس لها معني دقيق إلا في سياق المجتمعات المسيحية، والكاثوليكية بصفة خاصة، حيث توازى حكم الكنيسة مع الحكم الملكي، وهو لفظ يستخدم كنسياً للتفرقة بين الكهنة وغير الكهنة، فالشخص المسيحي الذي لا يعمل كاهناً هومن يطلق عليه لفظ العلماني في هذا السياق. بالإضافة إلى إنها انتقلت لمجتمعاتنا في علاقتها بتجربة كمال أتاتورك في تركيا حسب السيد أباظة، فعندما أقام أتاتورك نظاماً يفصل الدين عن الدولة، كان للشيوخ والأئمة موقف معادٍ له ومارسوا التشويه لتجربته، فارتبطت العلمانية لدينا- نتيجة لهذا الموقفً- بإجراءات أتاتورك في تطبيق النظام الجديد حين أغلقت المساجد ومُنع الأئمة من التواجد في الجوامع، ولهذا السبب نقلت إلينا وهي مشوهة بفعل الدعاية السلبية في مواجهتها وفقاً لرؤية السيد أباظة. ومن جانب آخر لا تستقيم لفظة العلمانية مع وضعنا التاريخي، حيث لم تعرف منطقتنا الحكم الديني الشبيه بحكم الكنيسة في العصور الوسطى بأوروبا، فرجال الدين لم يحكموا مباشرة في التاريخ الإسلامي، بل عملوا لصالح الخليفة ولإضفاء الشرعية الدينية عليه، حيث كان للخليفة اليد العليا وليس لرجال الدين- وفقاً للسيد أباظة. ولذلك يفضل أن يستخدمٍ مصطلح «الوطنية» كبديلٍ عن العلمانية، حيث يصبح الانتماء الوطني سابقاً على الانتماء الديني، وهوما تمثل في شعار الوفد التاريخي «الدين لله والوطن للجميع». فالمواطنة هي الأساس لضمان الحقوق والحريات العامة، حيث لا دخل للدولة في الأحوال الشخصية للمواطنين، لا تفرق بين البشر على أي أساس، سواء دينياً أو عرقياً أو حتى لغويًّ. فحين تنعدم المواطنة لصالح الدين أو المذهب أو العرق يزول الوطن نفسه، وهوما شهدناه عبر التاريخ وفي العصر الراهن.

ويضيف السيد أباظة؛ أن التيارات الدينية والمعادية للحداثة لم تكن يوماً جزءاً من الحركة الوطنية المصرية، فهي ترفض مفهوم الوطن من الأساس. مؤكداً أن هناك مشروعين رئيسيين تصارعا على مدار تاريخ مصر- حسب

رؤيته، الأول هو مشروع الدولة الوطنية الحديثة، والثاني هو مشروع الدولة الدينية، والصراع بين المشروعين لا يزال قائماً حتى الآن وسيظل قائماً حتى حسمه لصالح أحدهما.

وعند سؤالنا له حول موقف الوفد القديم من كتابي الإسلام وأصول الحكم والشعر الجاهلي، أرجع السيد أباظة موقف الوفد بقيادة سعد زغلول إلى عضوية كل من على عبد الرازق وطه حسين بحزب الأحرار الدستوريين المنافس لحزب الوفد. لكن الوفد هومن أطلق شعار الدين الله والوطن للجميع وهي مسألة قاطعة حول موقفه الداعم للمواطنة وعدم إقحام الدين في السياسة -حسب السيد أباظة.

(4) وعند سؤالنا له حول ما إذا كان يعتقد بأن حزب الوفد الجديد هو حزب ليبرالي، يرى السيد أباظة أن حزب الوفد الجديد كان حزباً ليبرالياً في توجهاته، لكنه تفاعل في ظروف كانت التيارات الإسلامية تسود فيها على الوعي الجمعي للمصريين وخاصة في الريف، فكانت هزيمة 1967 سبباً في اتجاه المجتمع المصري نحو الرؤية الدينية للظواهر، فبينما كانت قيادات الوفد يتبنون قضايا المواطنة والحرية الفردية وحقوق الإنسان وتداول السلطة عبر الآليات الديمقراطية، كانت عضوية الحزب القاعدية متأثرة بالخطاب الإسلامي السائد في المجتمع، فيذكر أنه في فترة الثمانينيات كانت الاجتماعات الحزبية بين القيادة والقواعد، يتردد فيها كثيراً الحديث عن الشريعة الإسلامية ووجوب تطبيقها من قبل الأعضاء القاعديين، مضيفاً أنه في عام 1984 قام بنفسه بتنظيم مؤتمر في مدينة ههيا بمحافظة الشرقية وأصطحب معه أحد قيادات الحزب وهو الدكتور وحيد رأفت، وتعقيباً على كلمة الدكتور رأفت عن ضرورة التزام الدولة بالدستور ونصوصه، رد عليه أحد الحاضرين من أعضاء الوفد بأن الدستور الحقيقي الوحيد هو دستور الله قاصداً القرآن، وتداركه الدكتور رأفت قائلاً إن القرآن هو الدستور السماوي بينما هو يتحدث عن الدستور الأدنى الأرضي الذي ينظم العلاقات في الدنيا.

(5) وعند سؤالنا له عن رؤيته لمستقبل الحركة الليبرالية في مصر، قال السيد أباظة إنه يفضل الحديث عن الحركة الوطنية المصرية ككل، وعاد ليؤكد أن هناك مشروعين متصارعين ينفي أحدهما الآخر الأول وهو مشروع التيار الديني الذي يتسم بالفاشية والرجعية، والثاني هو مشروع الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة. وهذا الأخير هو المشروع القادر على تحقيق المجتمع المرغوب بالنسبة له، ولكي يكون للحركة الوطنية المصرية التي تستند على الطرح الحداثي مستقبلاً- حسب السيد أباظة، يجب أن يشهد المجتمع حركة تنمية تكون دافعاً حقيقياً لتحديث المجتمع وتطويره، فهذه التنمية هي القادرة على بناء المجتمع على أسس حديثة يكون للأحزاب السياسية دور رئيسي فيه، مشيراً إلى أن مصر تشهد في ظل حكم الرئيس السيسي مشروعاً تنمويًّاً سيساهم بدرجة كبيرة في دفع المجتمع نحو المسار التحديثي المنشود.

(6) وعند سؤالنا له حول ما إذا كان هناك أي مجموعات أو تنظيمات ليبرالية تحركت في المجتمع قبل تأسيس الوفد الجديد، قال السيد أباظة إن قواعد حزب الوفد التاريخية ظلت قائمة منذ حل الأحزاب عام 1953، وقد تمثل ذلك في وجود نقابي مهم لحزب الوفد داخل نقابة المحامين بقيادة أحمد الخواجة ومحمد أمين، لكن الخلافات كانت فيما بينهم سبباً في خسارتهما لقيادة النقابة أمام الإخوان المسلمين. كما أشار إلى أن هناك جمعية ثقافية كان لها طابع ليبرالي وعملت على تطوير الطرح الليبرالي، وهي جمعية الرواد، التي انضم معظم أعضائها لاحقًا لحزب الوفد مع تأسيسه، لكن لم نجد من المصادر ما يتيح لنا التعمق في بحث هذه التجربة أو تقييمها.

د. وحيد عبدالمجيد

مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية
قيادي بحزب الوفد سابقًا

(1) صنف الدكتور وحيد عبدالمجيد نفسه في مرات عديدة سواء في كتاباته أو حواراته بصفته ليبرالياً اجتماعياً، وهو التوجه الذي توسع في بدايات القرن العشرين والذي يتقاطع مع الاشتراكية الديمقراطية، ويصف الدكتور عبد المجيد الليبرالية الاجتماعية بصفتها يسار الليبرالية. والليبرالية الاجتماعية تتضمن بالأساس تعديلات على مبدأ السوق الحر لتصبح الحقوق الاقتصادية الاجتماعية حاضرة فيه وضرورية، وحيث تتدخل الدولة لإقرار الضوابط على السوق لتحرص على تحقيق العدالة في إطاره، وقد قدم الدكتور عبد المجيد إطلاله مهمة ووافية حول مفهوم الليبرالية الاجتماعية في كتابه الليبرالية في مصر (عبد المجيد 2010). وهو يعتبر أن توجه الليبرالية الاجتماعية هو توجه تقدمي يسعي لتطور المجتمع إلى الأمام.

(2) وقال الدكتور عبد المجيد إن السوق الحر أصبح قاسماً مشتركاً بين كثير من التيارات، فالتطور الذي طرأ على هذا المفهوم يتسم بالتوسع والتنوع، فقد تقلصت الكثير من الفوارق التي كانت موجودة بين التيارات الفكرية ولم تعد بنفس المستوى الذي كانت عليه في مرحلة سابقة، ويشير إلى أن الصين على سبيل المثال، وهي دولة يحكمها حزب شيوعي، أصبحت تتقبل السوق الحر في اقتصادها بضوابط. ففي النهاية، السوق الحر ومفاهيمه هو جزء من الاقتصاد كعلم وليس تعبيراً عن تيار فكري معين حسب الدكتور عبد المجيد. فأي اقتصاد يقوم أساساً على السوق الحر ثم تنشأ الضوابط التي تنظمه مع التطور. وهوما يوضح رؤيته للمسألة الاقتصادية ومفهوم السوق الحر.

(3) وعند سؤالنا له حول ما إذا كان على الليبرالي أن يعتبر العلمانية جزءاً من برنامجه، أجاب الدكتور عبد المجيد بالإيجاب، مضيفًا أن للعلمانية

نسخاً متعددة، فالعلمانية في ألمانيا مثلاً تختلف عن نظيرتها الفرنسية، ففي ألمانيا نجد للكنائس دوراً رئيسياً في الحياة، وأحياناً يكون لها دور محدود في السياسية، ففي بعض الأحيان تستدعي الكنائس للإدلاء برأيها في التشريعات في البرلمان، بينما في فرنسا لا يحدث ذلك، ولا يوجد في ألمانيا حساسية تجاه الرموز الدينية في المؤسسات الرسمية، بينما ارتداء الرموز الدينية ممنوع في فرنسا. فالعلمانية بخلاف الاعتقاد السائد عند كثير من العرب لا تعني فصل الدين عن المجتمع حسب الدكتور عبد المجيد، بل تعني فصل الدين عن السياسة، فهناك فرق جوهري بين العلمانية واللا دينية، فالدين في ظل العلمانية يوجد في المجتمع وفي الحياة الاجتماعية، لكنه يُمنع عن الوجود داخل المجال السياسي.

(4) كان للدكتور وحيد عبد المجيد تجربة مهمة في حزب الوفد الجديد، حيث كان عضواً بهيئته العليا، وعند سؤالنا له عن تقييمه لهذه التجربة وما إذا كان سبب انضمامه لحزب الوفد راجعاً لرؤيته له كحزب تتطابق برامجه مع توجهه الليبرالي.

قال إنه **لا يعتبر حزب الوفد حزبًا ليبراليًّا، مضيفًا أن مصر لم تعرف أحزاباً ليبرالية حقيقية**، فهناك أحزاب «محافظة» بداخلها بعض الليبراليين، حسب تعبيره، حتى حزب الوفد ما قبل 1952 كان حزباً بداخله أغلبية محافظة، وأعداد قليلة من الليبراليين، وفي تأسيسه الثاني في الثمانينيات كان الأمر كذلك أيضاً، حيث اللون الغالب فيه هو اللون المحافظ.

وهو يرى أن مساحة الاتفاق بين المحافظين والليبراليين موجودة وقائمة مثل الاتفاق حول حرية السوق، لكن فيما يتعلق بمسائل الحقوق الشخصية والحقوق الاقتصادية الاجتماعية، فالليبراليون منفتحون على الحرية الفردية الكاملة وحقوق المرأة والعلاقات المنفتحة بين البشر وحرية التعبير في مواجهة الأفكار السائدة من بينها الأديان والعقائد، بينما لا يقر المحافظون بكل ذلك.

ويؤكد الدكتور عبد المجيد أننا لن نجد حزباً في مصر منذ «الوفد والأحرار الدستوريين» حتى اليوم يؤمن بالحريات الشخصية والاجتماعية الكاملة، وهوما يؤكد الطابع المحافظ للأحزاب التي وصفت بأنها أحزاب ليبرالية في التجربة المصرية.

-وعند سؤالنا للدكتور عبد المجيد عن أسباب استقالته من في حزب الوفد لاحقاً، قال الدكتور عبد المجيد إن انضمامه للحزب كان بغرض أن يساهم في «لبرلة" Liberalization الحزب، وأن يعمل على صياغة رؤية واضحة وشاملة له، وأن يطور الحزب فكرياً لكي تكون الصراعات بداخله صراعات بناءة، أي أن تقوم على خلافات فكرية وليست شخصية، ولكن ما سبب الإحباط له هو أن الخلافات داخل الحزب كانت تقوم على أساس شخصي بين قادته وليس على أساس فكري. فلقد دخل حزب الوفد منذ رحيل مؤسسه في التأسيس الجديد فؤاد سراج الدين، في صراعات على رئاسة الحزب أدت لإضعافه وتدميره، فلقد ترك سراج الدين الحزب في حالة لا تؤدي إلا إلى هذه النتيجة حسب الدكتور عبد المجيد، حيث قام سراج الدين بصياغة تركيبة حزبية متمحورة حوله، وجعل الجميع في انتظار رحيله حين دخل في مرحلة مرض طويلة، وعندها اندلعت الصراعات دون أن تتوقف. وأو ضح الدكتور عبد المجيد أنه بذل أقصي جهد ممكن للحد من هذه الصراعات، فاضطر لأن يدخل في مواجهة مع رئيس الحزب اللاحق لسراج الدين وهو الدكتور نعمان جمعة، فتم فصله من الحزب بقرار تعسفي مثلما فصل جمعة عشرات من قادة الحزب، وبعد أن رحل جمعة عن رئاسة الحزب، عاد الدكتور عبد المجيد ليبذل جهداً في بنائه متقلداً منصب مساعد رئيس الحزب، ولكن تجددت الصراعات الشخصية على القيادة، وهوما أو صل الوضع إلى طريق مسدود حسب تعبيره، ليصطدم مشروعه ورؤيته للحزب مع أو ضاعه الداخلية، ەوما دفعه لأن يستقيل من الحزب.

(5) وعند سؤالنا له عن رؤيته لمستقبل الحركة الليبرالية المصرية، قال الدكتور عبد المجيد إنه لا يمكن الحديث عن أي مستقبل لحركات سياسية في

مصر الآن، فمثل هذا المستقبل يتطلب مناخاً من الحرية وهو الأمر الذي لا يتوافر في الحالة الراهنة، كما لا يتيح إمكانية استشراف الأوضاع المستقبلية.

(6) ويعتقد الدكتور عبد المجيد أن أو ل منبر في تاريخ مصر يسمي نفسه منبر ليبرالي هو جمعية النداء الجديد التي تأسست في بداية التسعينيات، فلم يحدث أن صنفت جماعة نفسها بأنها ليبرالية بهذا الوضوح والصراحة قبل ذلك من وجهة نظره، وجمعية النداء الجديد كانت جمعية ثقافية يرأسها الدكتور سعيد النجار، وكان الدكتور عبد المجيد أحد المسئولين عن مجلتها الشهرية، وهي التجربة الليبرالية المصرية الحقة والأكثر أهمية- حسب الدكتور عبد المجيد.

(7) وعندما طرحنا عليه مسألة علاقة البرجوازية المصرية بمشروع الليبرالية، وسبب عزوف هذه الطبقة عن تبني مشروع الليبرالية في مصر حتى يومنا هذا، أجاب الدكتور عبد المجيد أن المجتمع المصري لم يمر بتلك المرحلة التي تحمل فيها البرجوازيات مشاريع تحررية شاملة، وأضاف أن البرجوازية المصرية كان من الممكن لها أن تتطور لولا حدوث التغيير الذي حدث ما بعد ثورة 1952، أي لو أتيح لها الفرصة لأن تمر بـ «تطور طبيعي".

أشياءً كثيرة بما فيها البرجوازية المصرية - حسب الدكتور عبدالمجيد. فقد بنت السلطة في هذه المرحلة كيانات وحققت مكتسبات غير قابلة للاستمرار لأنها تأسست من أعلي ولم يكن لها أي سند مجتمعي. فربما لو كانت أتيحت الفرصة للبرجوازية المصرية كانت للتبلور بالقدر الذي يجعلها تحمل مشروعاً تحررياً أو سع من مجرد الدعوة للاستقلال الوطني.

أما عن وضع البرجوازية الآن، قال الدكتور عبد المجيد إن الطبقة الثرية في مصر حالياً هي طبقة مشوهة، فهي ليست رأسمالية أو برجوازية بالمعني الفعلي، وليست فقط الشرائح المنتجة فيها هي التي تعاني الأزمة، بل حتي بعض المنتجين لا يساهمون بأي شكل من الأشكال في تقدم المجتمع، حيث

توجد علامات استفهام كثيرة حول مصدر التراكم الرأسمالي لديهم، فمنذ السبعينيات ظهرت الأوضاع التي أنشأت طبقة بدأت هجينة ومشوهة، وهوما دعا البعض لتسميتها في هذه الفترة بمسمى «القطط السمان»، حيث قامت على استثمار التغيير الاقتصادي الذي حدث بشكل مفاجئ في فترة حكم السادات لتحقيق أرباح بأي شكل ممكن، **وقد أثر ذلك بشكل مباشر على الحركة الليبرالية المصرية، بحيث لم يعد هناك أساس أو ظهير اجتماعي لهذه الحركة،- حسب تعبيره.**

ولهذا انحسرت الليبرالية في مجموعة مثقفين قليلي العدد، ويُرجع الدكتور عبد المجيد ذلك إلى أن المجتمع المصري هو مجتمع محافظ، وذلك لأن قضية التحرر الاجتماعي التي تتبناها الليبرالية قد تصطدم بالميل المحافظ لدى المجتمع. فهي تنطوي على جانب ثوري مثلها مثل الأفكار الحداثية كافة.

- وشاركنا الدكتور عبد المجيد الرأي القائل بأن الحركة الليبرالية التقليدية، والليبرالية الاجتماعية كذلك، قد ضعفت على المستوى العالمي، وأرجع ذلك إلى أن القيم الليبرالية الأساسية أصبحت سائدة وشائعة بالفعل في المجتمعات المتقدمة، فالحرية الفردية أصبحت حقاً أساسياً يحول دون تدخل أي طرف في حياة الفرد، وأن يفرض عليه أي نمط حياة معين أو معتقد أو مذهب، ولذلك لم تعد هناك حاجة مُلحة لأن تكون هناك حركة ليبرالية منطلقة من الغرب، وهوما يفسر وجود مساحة، حسب الدكتور عبد المجيد، لظهور تيار النيوالليبرالية الذي لا يعتبره الدكتور عبد المجيد تياراً يعبر عن الليبرالية الحقيقية. فيذهب الدكتور عبد المجيد في كتابه (الليبرالية نشأتها وتحولاتها وأزمتها في مصر) أن النيوليبرالية هي في الأساس مشروعٌ محافظٌ حاول ربط نفسه بالأصول الليبرالية الكلاسيكية، وهوليس ليبرالياً سوى فيما يتعلق بمسألة حرية السوق، والتي يتبناها بشكل مطلق دون ضوابط كرد فعل على الليبرالية الاجتماعية وما قدمته من حقوق اقتصادية واجتماعية، ويرى الدكتور عبد المجيد أن «هناك تبايناً معرفياً أساسياً أخر بين الليبراليين والليبرالية الجديدة

بشأن الموقف من التقاليد الاجتماعية والأخلاقية السابقة على الرأسمالية والديمقراطية. فتدافع الليبرالية الجديدة عن الموقف الذي يتبناه المحافظون منذ نهاية القرن الثامن عشر لمصلحة هذه التقاليد، وخاصة القيم العائلية والنزعة الأبوية والمكانة الاجتماعية والأصول الدينية، من منظور أهميتها لتماسك المجتمع والحاجة للقوة المعنوية التي تتمتع بها». (المصدر نفسه ص 142). ويعدد محاورنا في هذا الكتاب مجموعة اختلافات بين الليبرالية والنيوليبرالية تدعم وجهة نظره القائلة بانتفاء التقارب بين الاتجاهين.

جمعية النداء الجديد

رأينا كيف ذُكرت جمعية النداء الجديد في المداخلات السابقة باعتبارها أحد الكيانات التي قدمت خطاباً ليبرالياً واضحاً وتأسيسياً، للدرجة التي دفعت الدكتور وحيد عبد المجيد أن يعتبرها أول منبر مصري يصف نفسه بأنه ليبرالي طوال الفترة الزمنية التي عرجنا عليها. (عبد المجيد 2010،ص187).

أسس الدكتور سعيد النجار جمعية النداء الجديد عام 1992 في محاولة منه لتقديم الليبرالية على المستوى النظري، ونشر مبادئ الفكر الليبرالي، أملاً في أن يسهم ذلك في التحاق مصر بقائمة الدول الليبرالية؛ مستخدماً في ذلك آلية المجتمع المدني. والدكتور سعيد النجار هو الأكاديمي المرموق الذي شغل الكثير من المناصب الاقتصادية المهمة مثل: مدير الأبحاث في منظمة مؤتمر التجارة الدولية والتنمية (الأنكتاد)، والمدير التنفيذي والممثل للمجموعة العربية في مجلس إدارة البنك الدولي لمدة ثماني سنوات، كما عمل قاضياً ثم رئيس محكمة منظمة التجارة العالمية. (عثمان 2012) .

وقد كانت الجمعية تمول من قبل «البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة“ والذي كان يمنح الجمعية 700 ألف دولار سنوياً. كانت تغطي أنشطة الجمعية الثقافية والدعوية من أجل نشر الفكر الليبرالي في مصر. عقدت الجمعية الندوات والمحاضرات، ونشرت الكتب والأوراق للتنظير لليبرالية ومحاولة تثبيتها فكرياً في مصر. (المصدر نفسه) .

انضم للجمعية كثير من المثقفين الليبراليين مثل حازم الببلاوي، والسفير حسين أحمد أمين، وأسامة الغزالي حرب، ووحيد عبد المجيد، ومحمود أباظة، وعبد المنعم سعيد، وطارق حجي، وأحمد الغندور وسليمان نورالدين، وسلوى سليمان، وشريف حافظ، وعلي الناظر، وأسعد سمعان وغيرهم. (عبدالمجيد 2010).

من خلال اطلاعنا على الأعداد المتوفرة من المجلة الدورية التي كانت تصدرها الجمعية، بالإضافة لمؤلفات الدكتور سعيد النجار مؤسس الجمعية

وقائدها، نجد أنه جهد في أن يقدم تصوراً مُكْتمِلاً عن المشكلات التي يعاني منها المجتمع المصري، انطلاقاً من نسق أيديولوجي محدد نابع من التوجه الليبرالي الجديد.

ومن حيث الفردية، المبدأ الرئيسي والأهم في الفكر الليبرالي، يشدد النجار على أهمية الفرد في المجتمع؛ "إن الفرد هو الحقيقة الاجتماعية التي تعلو فوق الدولة، وأن الدولة إنما هي وكيلته وخادمة للقيام بوظائف محددة لا يجوز لها أن تتخطاها وأن تقتات على حقوقه الأساسية إلا في الحدود والشروط التي يضعها القانون». (النجار 1997، ص9).

وبناءً على ذلك فإن السوق الحر هو الأساس الفعلي لبناء أي اقتصاد ناجح، «يترتب على مبدأ الحرية الفردية، إيمان جمعية النداء الجديد بمبدأ الحرية الاقتصادية، ومعني ذلك الإفراج عن قدرات الأفراد الخلاقة وتمكينهم من تحقيق ذواتهم بعيداً عن القبضة الخانقة لبيروقراطية الدولة. وهذا يتطلب التحول من نظام يسيطر عليه القطاع العام إلى نظام يلعب فيه القطاع الخاص دوراً أساسياً، والتحول من أسلوب التخطيط المركزي إلى الاعتماد على آليات السوق، ومن إدارة النظام الاقتصادي بواسطة البيروقراطية والقرارات الإدارية إلى الاعتماد على حافز الربح والمبادرة الفردية». (المصدر نفسه، ص10(.

ويرى النجار أن المشكلة الأساسية التي يعاني منها الاقتصاد المصري تنبع بالدرجة الأولى من ما ورثه هذا الاقتصاد عن فترة الستينيات التي ساد فيها التوجه «الاشتراكي الشمولي» بتعبيره، حيث ساد التخطيط الاقتصادي وسيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، « إن مستقبل الاقتصاد المصري وقدرته على الخروج من الأزمة الحالية يدوران وجوداً وعدماً مع قدرتنا على التعامل مع مشكلة القطاع العام. ولا مفر من إعادة رسم الدائرة التي يعمل فيها كل من القطاعين العام والخاص بما يتفق مع متطلبات المرحلة الحالية، وما يتفق مع التجربة التنموية في كل بلاد العالم. وهذا يقتضي تطبيق سياسة

التخصيصية، أي التحول من القطاع العام والقطاع الخاص على النحو وبالقدر الذي يغير من الطبيعة البيروقراطية لنظامنا الاقتصادي».(المصدر نفسه).

ويعتقد النجار ومعه أعضاء جمعية النداء الجديد، أنه لا يمكن أن تتغير هذه الطبيعة البيروقراطية للاقتصاد المصري إلا عبر تشجيع القطاع الخاص على حساب القطاع العام، " هناك أيضاً من يظن أن في الإمكان تغيير الطبيعة البيروقراطية لنظامنا الاقتصادي بتشجيع القطاع الخاص مع ترك القطاع العام في حاله. وعند هؤلاء أن مثل هذه السياسة لابد أن تؤدي بمضي الوقت إلى تخصيصية نظامنا الاقتصادي دون الدخول في متاهات تحويل وحدات القطاع العام الحالية إلى وحدات القطاع الخاص، وهذا سراب خادع، حيث إننا لا نأخذ بعين الاعتبار ديناميكية الموقف الذي يسيطر فيه القطاع العام على نسبة عالية من مجموع النشاط الاقتصادي. فإن القطاع العام لا يقف ساكناً، بل إنه في توسع مستمر رغم سياسة الدولة المعلنة منذ وقت طويل بتشجيع القطاع الخاص. ونحن نسمع يوماً بعد يوم عن إنشاء شركات ووحدات جديدة للقطاع العام... وفي مثل هذه الظروف من غير المحتمل أن تؤدي سياسة تشجيع القطاع الخاص إلى تغيير ملموس في طبيعة النظام الاقتصادي». (المصدر نفسه، ص19).

لكن رغم ذلك يذهب النجار إلى أن هناك بعض النشاطات التي يجب على الدولة أن تحتفظ بإدارتها «فهناك وحدات لابد أن تبقى في يد الدولة بصفة دائمة أو لمدة طويلة لأهميتها الحيوية من الناحية الاقتصادية أو المالية أو الإستراتيجية: -1 وحدات القطاع العام التي تقوم باستغلال بعض الموارد الطبيعية مثل البترول وقناة السويس.-2الاحتكارات الطبيعية مثل مشروعات المياه والتليفونات والسكك الحديدية وغير ذلك من الأنشطة التي تستلزم بطبيعتها وجود مشروع واحد. -3 حالات المشروعات التي لا يمكن للقطاع الخاص في المرحلة الحالية القيام بها لضخامة رؤوس الأموال المطلوبة أو لاعتبارات تكنولوجية وأمنية». (المصدر نفسه، ص21(.

وهذه الرؤية التي تُرجع أساس المشكلات الاقتصادية في مصر إلى القطاع العام لابد لها من أن تتفاءل تجاه سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اتبعها السادات، «نقطة البداية في جمعية النداء الجديد هي أن سياسة الانفتاح كانت خطوة في الاتجاه الصحيح، وأنها كانت بداية الإصلاح الاقتصادي في مصر، غير أن تلك السياسة لم تذهب إلى المدى المطلوب. والواقع من الأمر أنها كانت خطوة متواضعة كل التواضع في طريق الإصلاح الحقيقي. فإننا إذا أمعنَّا النظرَ نجد أنها اقتصرت على بعض التغيرات المحدودة». (المصدر نفسه،ص 7).

ويري النجار أن الانفتاح لم يؤدِ المرغوب منه، فإذا كان الاقتصاد المصري قد شهد خلال النصف الثاني من السبعينيات انتعاشاً واضحاً وارتفاعاً ملحوظاً في معدلات النمو، فإن ذلك لا يرجع إلى سياسة الانفتاح في ذاتها لكنه يرجع للفوائد المحسوسة التي عادت على مصر من الازدهار النفطي في بلاد الخليج، وما صاحب ذلك من ارتفاع دخل صادرات مصر من البترول وتحويلات العاملين في البلاد العربية والسياحة وقناة السويس. ويذهب دكتور سعيد النجار، أن بقاء القطاع العام كبير الحجم هو دليلا على عدم نجاح سياسة الانفتاح رغم تحرير التجارة الخارجية وفتح العمل للقطاع الخاص في مجالات عديدة.

ويعتبر النجار أن نقطة التحول الرئيسية التي مثلت دافعاً لإنشاء جمعية النداء الجديد هو الاتفاق الذي وقعته مصر مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في يونيو1991 على برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي، وهي نقطة تحول رئيسية بالفعل في تاريخ الاقتصاد المصري، حيث يبدأ ،منذ هذه اللحظة، التطبيق العملي لسياسات الخصخصة والتكييف الهيكلي عموماً، ارتباطاً بحاجة مصر للاستدانة من المؤسسات الدولية، تلك الأخيرة التي ظلت تضغط لتحقيق «الإصلاح الاقتصادي» لفترة طويلة تجاوزت العشرين عاماً.

"كان بدء عملية التحول هذه دافعاً لعدد من المعنيين بالأوضاع الاقتصادية والسياسة في مصر إلى إنشاء جمعية ثقافية ليبرالية باسم جمعية النداء الجديد

للإحساس بالحاجة إلى توضيح المفاهيم والسياسات والمتضمنات التي ينطوي عليها الإصلاحان الاقتصادي والسياسي من منظور ليبرالي». (المصدر نفسه. ص9) .

للدولة دور في العملية الاقتصادية إذاً حسب توجهات النجار وجمعية النداء الجديد، فيقر بـ «أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أصبح سمة أساسية من سمات المذهب الليبرالي المعاصر»، لكنَّ هناك فرقاً جوهرياً بين تدخل الدولة في نظام السوق الحر ونظام التخطيط المركزي،- حسب النجار، فلا تتدخل الدولة في ظل السوق الحر عن طريق ملكيتها لوسائل الإنتاج وقيامها بالإنتاج المباشر للسلع والخدمات، بل تكون وسائل الإنتاج مملوكة في أغلبيتها الساحقة للأفراد. وفي هذه الحالة لا يكون تدخل الدولة في سير الحياة الاقتصادية عن طريق الإنتاج المباشر للسلع والخدمات، وإنما عن طريق قيامها بعدد من الوظائف تستهدف التخفيف من عيوب نظام السوق أو استبعادها. ويصنف النجار هذه الوظائف كالتالي : -1 الوظيفة الماكرو اقتصادية : وذلك عن طريق السياسات المالية التي تتبعها الدولة لرفع مستوى العمالة وتخفيض البطالة وضمان استقرار الأسعار وتحقيق التوازن التجاري في ميزان المدفوعات واستقرار أسعار الصرف. -2 الوظيفة الرقابية: حيث تسعي الدولة لمنع قيام الاحتكارات، سد الفجوة بين المنفعة العامة والمنفعة الخاصة عبر فرض الضرائب، حماية البيئة وأخيراً تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل بنظام فعال للضرائب بحيث يقع العبء الأكبر على أكثر الممولين قدرة على الدفع.

ويرى دكتور سعيد النجار أن العدالة الاجتماعية في المفهوم الليبرالي تقوم على خمس ركائز أساسية :

" -1 المساواة بين جميع الأفراد فيما يتمتعون من حقوق أساسية. الجميع سواء أمام القانون لا فرق بين رجل وامرأة، مسلم وغير مسلم، عامل ورأسمالي. ولكل فرد الحق في حرية التعبير والعقيدة وفي حصانة نفسه وماله والمشاركة

في صنع القرار بالطرق الدستورية وتغيير الحكومة بالطرق السلمية، وله سائر حقوق الإنسان الواردة في العهود والمواثيق الدولية.

2 - حق كل فرد في ثمار عمله وماله طالما أنه مكتسب بالطرق المشروعة. بعبارة أخرة فإن العدالة الاجتماعية لا تنتفي لمجرد وجود فوارق بين دخول الأفراد أو ثرواتهم.

3 - حق الفقراء والمعوقين والمستضعفين في الأرض في شبكات للضمان الاجتماعي تكفل لهم حقًا أدنى في إطار الإمكانات المتاحة للدولة.

4 - مبدأ تكافؤ الفرص، ومعني هذا المبدأ أن تقدم الفرد في الحياة لابد أن يقوم على جده واجتهاده، وليس على الامتيازات الطبقية أو الأسرية أو الانتماءات الدينية أو العرقية أو الصلات بأصحاب السلطة. ومن هنا كانت جمعية النداء الجديد العدو اللدود للطائفية والمحسوبية والعصبية والشللية، وهي تؤمن بحق كل فرد في أن يشق طريقه في الحياة وأن يصل إلى أعلى مراتب مهما كان تواضع أصوله الاجتماعية أو انتماءاته العقيدية.

5 - الأهمية الخاصة لنظام الضرائب والنفقات العامة لتخفيف الفوارق بين الدخول والثروات وتوفير الموارد المالية الكافية لأداء الخدمات الأساسية التي تعود الفائدة الكبرى منها على الفقراء وأصحاب الدخول المحدودة". (المصدر نفسه).

ويشدد الدكتور سعيد النجار على أن رؤية «النداء الجديد» للعدالة الاجتماعية تتناقض مع الرؤية الاشتراكية التي تريد فرض المساواة المطلقة بين الناس، فهي لا تعني تذويب أو إزالة الفوارق بين الطبقات، فإن هذه العبارة لا تزيد على أن تكون كلمة السر لإلغاء الملكية الفردية. ويقر النجار أن هذا المفهوم للعدالة الاجتماعية يتفق مع نظرية جون رولز وروبرت نوزيك عن العدالة في ظل السوق الحر.(المصدر نفسه) .

وإحدى الدلالات اللفظية المهمة المتكررة في برنامج الجمعية، هو استخدام النجار المتكرر للفظ «التحرير» أثناء حديثه عن القضايا المختلفة التي يتصدى لها المجتمع المصري، فالعنوان الأساسي الذي سيطر على خطاب النجار وجمعية النداء الجديد هو إعادة تشكيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية عبر «تحريرها»، فالتحرير الاقتصادي يعني التحول إلى السوق الحر على النحو الذي بينا ملامحه سابقاً.

وفي رؤية الجمعية المُفصلة للنشاطات الاقتصادية التي تحتاج إلى التحرير، تقع الصناعة كأحد النشاطات الاقتصادية المهمة، فيكون تحرير الصناعة، حسب النجار وأتباعه، عبر إعادة تشكيل هيكلها لكي تتحول من صناعات إحلاليه إلى صناعات تصديرية، من خلال التخلص من القيود الناشئة عن ضيق السوق المحلية. والسبب الرئيسي لفشل الصناعة المصرية في التحول من الصناعة الإحلالية إلى الصناعة التصديرية، حسب النجار، ينبع كذلك من سيطرة القطاع العام عليها وتطبيق السياسات الحمائية الشديدة، دون التفات أو معالجة للمشكلة التاريخية للرأسمالية المصرية التي عزفت عن الاستثمار الصناعي؛ كما وضحنا في الفصول السابقة.

أما بالنسبة للزراعة، فالعائق الأساسي الذي يحول دون تحريرها، حسب النجار، هو سياسة تسعير الحاصلات الزراعية التي اتبعتها الدولة، فيرى النجار أنها تضعف الحوافر الإنتاجية وتشوه أنماط الإنتاج، مؤكداً أن الامتياز الذي حصل عليه القطاع العام في تصدير القطن، على سبيل المثال، يشكل سبباً آخر لتدني القطاع الزراعي في مصر، حيث أدى لعزل السوق المحلي عن السوق العالمي، مما أدى لتدني أسعار القطن المصري مقارنة بالسعر المحلي. يتضح مرة أخرى أن وجود القطاع العام هو سبب من أسباب ضعف القطاع الزراعي في مصر اتساقاً مع توجه الجمعية الداعم لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي الذي يقوده صندوق النقد الدولي.

بهذا تصبح «التخصيصية» هي الوسيلة الفعالة لتطوير الاقتصاد المصري، حسب الدكتور سعيد النجار، حيث الدولة تاجر فاشل والمشكلة المحورية التي سببت تراجع الاقتصاد المصري هي وجود القطاع العام وتضخم مجالات نشاطه «فالتخطيط المركزي وانعدام الكفاءة الإنتاجية صنوان لا يجتمعان» (المصدر نفسه، ص25)، لهذا يكون تخصيص ما هو عام هو عنوان الإصلاح الاقتصادي الحقيقي، لكن أثناء تخصيص القطاع العام يجب النظر إلى كل مؤسسة من مؤسسات القطاع العام على حدة، فيؤجل تخصيص المؤسسات الرابحة لكي لا يؤدي ذلك إلى انخفاض مفاجئ في موارد الدولة، وتباع المؤسسات التي لا تحقق أرباحاً أولاً.

يكون التحرير الاقتصادي إذاً هو نقيض «الاشتراكية الشمولية» التي سادت في فترة الستينيات في مصر والتي كانت «وبالاً على كل من أخذ بها» - حسب تعبير النجار، ومن هنا يكون التخلص من إرث الستينيات المتمثل في الجهاز البيروقراطي العملاق والقطاع العام النشط، والتوقف عن ممارسة التخطيط المركزي، لصالح الإنتاج الحر والتجارة الحرة الخالية من القيود الحمائية، هو مفتاح الإصلاح الاقتصادي بالنسبة للدكتور سعيد النجار ومعه أعضاء جمعية النداء الجديد.

والتحرير الاقتصادي لا يستقيم دون التحرير السياسي،حسب تعبير النجار، والذي تلخص لديه في دعم الحريات السياسية والتشديد على أهمية التعددية الحزبية وحرية المواطنين في تكوين أحزابهم، وتذليل المعوقات الدستورية والقانونية التي تقف حائلا دونها، وهذه المعوقات تمثلت لدى النجار في الأيديولوجية الاشتراكية التي تبناها دستور 1971 (رغم كونها مذكورة في مواد دستورية مجمدة غير معمول بها) وتمييز العمال والفلاحين في التمثيل البرلماني وفي المجالس المحلية، كما أكد أن جميع الحقوق التي نص عليها الدستور يمكن إلغاؤها بقرار من وزير الداخلية في هذه الفترة، وهوما يجب أن يتغير عبر الإصلاح السياسي المطلوب تحقيقه.

أما فيما يتعلق بالرؤية الثقافية، تبنت الجمعية خطاب التجديد على المستوى الثقافي من منطلق الأخذ بروح العصر الحديث في مواجهة «التفسير السلفي» للنصوص الدينية الذي يعاني من تناقض - حسب النجار، فبينما يرحب دعاة «الصحوة الإسلامية» بمكتسبات العقل كالمنجزات العلمية والتكنولوجية، فهم يرفضون في الوقت نفسه المكتسبات العقلية على مستوى العلوم الاجتماعية « وعندهم لا بأس من التمتع بالسيارة والقطار والطائرة والراديو والتليفزيون والميكروفون والثلاجة وغيرها، ولكنهم يرفضون ما وراء ذلك من تنظيم اقتصادي وسياسي واجتماعي مستمد من مكتسبات العقل في العلوم الاجتماعية. وهذا موقف ينطوي على تناقض منطقي، كما ينطوي على إنكار للعلاقة الوثيقة بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية». (النداء الجديد، يوليو2007 العدد السابع).

وينطلق النجار من أن هناك قضية كبرى في الشأن الاجتماعي، "أولى القضايا وأهمها على الاطلاق"، وهي المتمثلة في مشكلة الأصالة والمعاصرة، فهي يترتب عليها هوية الفرد وهوية المجتمع الذي ينتمي إليه.

"غير أن الفرد في مصر يواجه أزمة تتمثل في المواجهة بين الحضارة الإسلامية التي هي مبعث اعتزازه وفخره والحضارة الغربية. فه ويرى التفوق المادي والتكنولوجي الساحق الذي تتمتع به الحضارة الغربية وفي الوقت نفسه فهو يشهد ما تعانيه البلاد الإسلامية من تخلف اقتصادي، واستبداد سياسي، وتبعية العالم الغربي. وهو يتساءل عن هذه الأسباب الأصيلة الكامنة وراء هذا التراجع والتبعية، كيف وصل العالم الإسلامي إلى هذا المأزق التاريخي بعد قرون من التألق الحضاري والإسهام المبدع في تقدم الإنسانية». (النجار 1997، ص 39(.

ويرى النجار أن الفكر الليبرالي لا يستطيع أن يتجاهل قضية الأصالة والمعاصرة نظراً لصلتها الوثيقة بالتحرير الاجتماعي. وتتمثل نقطة البداية في هذ القضية بالنسبة للنجار في أن الإسلام دين العقل، فهذه سمة من سمات

الدين «الحنيف» حسب تعبيره، غير أن العقل ليس شيئاً جامداً ولكنه في تغير دائم تبعاً لتراكم المعرفة والتجربة الإنسانية وتغير الظواهر الاجتماعية التي تحيط به. فالعقل الإنساني في القرن الأول الهجري يختلف تماماً عنه في القرن الخامس عشر الهجري. فهو أكثر سيطرة على بيئته وأكثر دراية بقوانين الحركة وجاذبية الأرض وطبقات الجو وغيرها من ثمار العلوم الطبيعية الكيمائية والفيزيائية والبيولوجية. وهو بذلك أكثر معرفة بذاته فهو أكثر دراية بنوازع النفس الإنسانية، ومقومات الشخصية السوية وخصائص المجتمع السياسي وعلاقة السلطة بالمسئولية ومبدأ الفصل بين السطات، كذلك أصبح الإنسان أكثر وعياً بمفاهيم جديدة تتعلق بإنتاج الثروة وتوزيعها ومستوى المعيشة وتعظيم الناتج القومي وكل ما نشأ عن تطور العلوم الاقتصادية. هذا التراكم المعرفي الضخم الذي حدث عبر خمسة عشر قرناً من الزمان وما صاحبه وترتب عليه من تغيير عميق في الواقع الاجتماعي وفي القيم والمفاهيم والأهداف يستلزم تغييراً في التنظيمات الاجتماعية التي تتماشي وتتناغم معها. (النجار 1997) .

وانطلاقاً من هذا الطرح، يناقش النجار قضية الربا والفوائد المصرفية على سبيل المثال، التي يعتبرها الفكر التقليدي محرمة شرعاً، ويرد النجار على هذا التفكير التقليدي بأنه من المسلم به في علم الاقتصاد أن الفوائد المصرفية تلعب دوراً حيوياً في النظام الاقتصادي وأن إلغاءها لابد أن يؤدي إلى تدهور كبير في مستوى المعيشة. فالفوائد المصرفية لا غنى عنها في إدارة النظام الاقتصادي، والنظام النقدي المصرفي في المجتمع الحديث، حسب النجار. وهي تمثل عنصراً أساسياً من عناصر السياسة النقدية حيث إن إلغاءها يحرم البنك المركزي من إحدى الأدوات الضرورية لإدارة كمية النقود والائتمان على النحو الفعال. ويعدد النجار أهمية الفوائد المصرفية في تسيير المنظومة الاقتصادية العصرية مما لا يضع مجالاً لإلغائها، وبالتالي يكون القول بتحريمها ينطوي على إنكار لمكتسبات العقل الإنساني في مجال العلوم الاقتصادية.

ولابد لهذا التوجه الذي يعلي من شأن المنجزات العلمية الحداثية في كل من العلوم الطبيعية والنظرية أن يرفض الطرح الأصولي الذي يذهب إلى أن

هناك ما يسمى بـ «علم اقتصاد إسلامي وعلم سياسة إسلامي»، فهذا الزعم الباطل هو أكثر المزاعم خطراً على الأمة الإسلامية ومستقبلها - بتعبيرات النجار، «فالعلوم الاجتماعية تبحث في الإنسان بما هو إنسان لا من حيث هو مسلم أو مسيحي. فلا فرق بين المسلم وغير المسلم من حيث القواعد التي تحكم إنتاج الثروة وتوزيعها ولا فرق بين الإثنين من حيث طبيعة التنظيمات السياسية. ومن ثم فلا وجود لعلوم اجتماعية إسلامية كانت أو مسيحية. بل هناك علوم اجتماعية إنسانية ولا شيء غير ذلك».(النجار 1997، ص 41(.

وبالنسبة لحقوق المرأة، يقر النجار أو لاً أن الإسلام رفع من شأن المرأة مقارنة بوضعها في العصور السابقة عليه، لكن مكانة المرأة لم تقف على الوضع الذي كانت عليه في المجتمع الإسلامي، فالمتغيرات التي طرأت على المجتمعات تحتاج إلى تغيير مفاهيم مكانة المرأة ووظيفتها. فيعتقد النجار أن علم الاقتصاد الحديث أقر بضرورة عمل المرأة، حيث تمتلك المرأة قدرات إنتاجية مماثلة للرجل، وحيث تبين أن مستويات المعيشة في المجتمعات التي تعمل فيها المرأة ترتقي إلى حد مناسب. كما أن العلوم السياسية الحديثة أثبتت، حسب النجار، أن المرأة قادرة على القيادة السياسية وأن حضورها في الحقل السياسي يعبر عن ازدهار الديمقراطية وتحسن حالة حقوق الإنسان الأساسية. «وهكذا فإن العلوم الاجتماعية تتفق على أن المجتمع السعيد المتوازن الخلاق هو ذلك المجتمع الذي يعمل على المساواة التامة بين المرأة والرجل في الميادين كافة، بما في ذلك قانون الأسرة والشهادة وولاية المناصب العامة دون استثناء»(المصدر نفسه). ومن هذا المنطلق يعارض النجار التفسير «السلفي» للإسلام الذي يريد تجميد المرأة في المكانة التي كانت فيها منذ ألف وأربعمائة سنة، فهو يناقض مكتسبات علم النفس وعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم السياسة، -حسب تعبيره.

كما يعارض النجار ورواد جمعية النداء الجديد الفكر المنتشر في المجتمعات الإسلامية، نتيجة لانتشار الحركات الإسلامية فيها، الذي يسعى لبعث الدولة الدينية بحيث يعود تنظيم العالم على أساس دار الإسلام ودار الحرب، فيرى

النجار أن وقت الدولة الدينية قد مضى وانقضى. فالدولة الإقليمية من حقائق الحياة المعاصرة، وهي لها منطقها وأصولها، فهي تتطلب أن تكون المواطنة وليس الانتماء الديني- مناط الحقوق والواجبات. فلا تمييز بين مواطن وآخر على أساس الديانة أو العقيدة أو الجنس، ومعني ذلك أن يقوم نظام سياسي وقانوني واحد ينطبق على كل المواطنين بلا استثناء. وبناء على ذلك تكون التعددية الفكرية، وكفالة حرية التعبير، من الشروط الأساسية لسلامة النظام السياسي وممارسة الديمقراطية، وازدهار الحياة الاجتماعية والفنية بصفة عامة، ويترتب على مبدأ التعددية حق المواطنين في إقامة الأحزاب العلمانية ووجوب إلغاء بعض الاصطلاحات مثل الكفر والتكفير من قاموسنا الاجتماعي والسياسي، حسب تعبيره. (النداء الجديد 2006).

بهذا يكون الأخذ بمكتسبات العقل هو الشعار الرئيسي الذي تبنته جمعية النداء الجديد فيما يتعلق ببند «التحرير الاجتماعي»، وإذا لم نأخذ بمكتسبات العقل «فلا حضارة ولا حرية ولا مدنية ولا تنمية ولا تقدم» (المصدر نفسه). ويؤكد النجار أن الأخذ بمكتسبات العقل لا يعني فقدان الهوية الإسلامية، فالحضارة الإسلامية أكبر من بعض الأحكام الشرعية التي يتمسك بها التفسير السلفي حسب تعبيره.

يبدو من ما سبق كيف عبرت جمعية النداء الجديد عن التوجه الليبرالي بشكل شامل، تنوع بين التوجه النيوليبرالي في الاقتصاد عبر الرفض القاطع لفكرة القطاع العام أو رأسمالية الدولة والدعوة للعدالة الاجتماعية باعتبارها مجرد حماية للفقراء، وبين الدعوة للتحرير الاجتماعي عبر رفض المنطق «السلفي» السائد بفضل انتشار التنظيمات الإسلامية، ولكن الملاحظ هو أنه -برغم رفض النجار لفكرة الدولة الدينية عبر إقراره بحقيقة الدولة الاقليمية- لكنه يتحدث عن الأخذ بمكتسبات العقل دون أن يطرح ما يحمله العقل الحداثي في مجمله من تناقض مع الفكر الديني الذي يتحكم في وعي المصريين وفقاً لاستنتاجه، فالعقل الحداثي يتناقض مع المنطق الديني برمته لصالح الاستناد على العلم

الذي لا يعرف ديناً أو معتقداً مسبقاً، فقد قامت الحداثة على أنقاض التفكير الديني السائد في أو روبا أثناء صعود البرجوازية إلى السلطة (راجع الفصلين الأول والثاني). ذكر النجار مشكلة الأصالة والمعاصرة دون أن يتطرق لأفق الصراع بين الفكر الحداثي والفكر الأصولي وكيف يحسم الصراع لصالح التوجه العقلاني المتفتح، ربما لم يتطرق إلى هذه القضية لعدم اعترافه بحقيقة هذه التناقضات.

وإذا كان الغرض هو تطوير الحضارة الإسلامية عبر الأخذ بمكتسبات العقل في التنظيم السياسي والتنظيم الاقتصادي للمجتمع، كيف تظل هذه الحضارة «إسلامية» بعد أن تعتمد على العقل الحداثي وليس الدين. فالحضارة الغربية توقفت عن أن تكون حضارة «مسيحية" بعد أن قادت العقلانية الحداثية المجتمعات الغربية على حساب التدين المسيحي. هل من الممكن أن يجتمع الطابع الديني الغالب مع التفكير العقلاني وعقلنة المجتمع في مناحي الحياة؟ نجد أن النجار يصر على تكرار الدعوة إلى العقلنة في سبيل تطوير الحضارة الإسلامية، هل من الممكن أن تتحقق هذه المعادلة؟

ويجيب النجار بأن اليابان دخلت إلى الحداثة الرأسمالية دون أن تفقد هويتها، لكنه أغفل أن الهوية اليابانية هي هوية قومية قبل أن تكون دينية، وهو ليس الحال إذا ما صنفنا حضارة الشرق باعتبارها حضارة إسلامية، فلقد تمكنت اليابان من الحفاظ على قوميتها في ظل تحولها نحو سيادة العقلانية العلمية عليها على حساب العقلية الدينية التراثية التي نحتاج إلى إعادة صياغتها للتماشي مع هذا العصر، وأولى وأهم الخطوات في تحقيق ذلك يجب أن يؤدي إلى أن نصرف هذه الرؤية التي تعتبر الحضارة الشرقية هي الإسلام أو الإيمان الديني فقط، لنرقي الانتماء القومي والاعتقاد بالمفاهيم الحداثية كحقوق الإنسان على حساب الانتماء الديني والمنطق الشرعي الذي يحركه.

لا تعني العقلانية الحداثية؛ إلغاء الدين بأي حال من الأحول، فالتدين بقي حاضراً في المجتمعات الغربية الحداثية رغم الهوية العلمانية للدول، لكنه

لا يحظى بنفس الهيمنة الأيديولوجية التي يحظى بها في المجتمعات الشرقية، وهي هيمنة تعمقت وتبلورت في فترة صعود تيار الصحوة الإسلامية لتصبح الأيديولوجية التي تحرك الثقافة الجمعية، كيف يمكن أن نتجاوز إشكالية الأصالة والمعاصرة في ظل هذا المناخ الثقافي؟ لم يعن النجار بهذه القضية تفصيلاً، رغم أن الجمعية كانت قد نشرت بعض مقالات متفرقة بهذا الشأن في مجلة النداء الجديد، لكن دون أن تُكون رؤية مُفصلة لمعالجة هذه القضية الكبرى.

وعلى عكس ما حدث فيما يتعلق بتطور الفكر الليبرالي المصري ما قبل 1952، حيث بدأ دعاة الليبرالية في هذه الفترة متمسكين بالطرح الليبرالي الحداثي الشامل الذي يغلب العقل على الإيمان تحت أي ظرف، والذي يميل للحداثة على حساب المعاصرة، ثم سرعان ما مالوا للتوفيق بين التوجهين بعد أن نالوا قدراً كبيراً من الهجوم والتشويه من قبل التيارات الأصولية والمحافظة. بدأ الليبراليون المعاصرون من هذه النقطة الأخيرة، فمن الواضح أمامنا كيف تجنب النجار طرح ثنائية الأصالة والمعاصرة باعتبارها قضية صراعية، بل فضل محاولة المزواجة بين الطرفين دون الدخول في تفاصيل إشكالية عبر تجاهل التناقض بين ما هو عقلاني وما هوديني، وهي المعالجة التي سادت بين صفوف الليبراليين المصريين كما يتضح في المقابلات السابقة، والحقيقة أن هذه المعالجة لا تفلح في تجاوز في هذه الأزمة، بل هي محض التفاف «توفيقي» بين ضدين لا يجتمعان.

بدأت جمعية النداء الجديد تواجه أزمة مالية بعد انتهاء الاتفاق بينها وبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي كان يمثل مصدر التمويل الرئيسي للجمعية، ولم تستطع تبرعات الأعضاء أن تتحمل نفقات الجمعية، فتقلص عدد الأنشطة التي كانت تنظمها، حتى توقفت النشرة الشهرية التي كانت تصدرها الجمعية بنفس الاسم، **حيث لم تحظ الجمعية بدعم أصحاب القطاع الخاص** التي حاولت أن تعبر عن مصالحهم على المستوى النظري، وهوما يؤكد الأطروحة الأساسية التي قدمناها في توصيف أزمة الليبرالية المصرية

في هذا الكتاب، فالتطور الاقتصادي الاجتماعي الذي شهدته مصر في العصر الحديث ساهم في تشكل طبقة رأسمالية هجينة التكوين من حيث نشأتها من رحم طبقة كبار ملاك الأرض، ثم كانت العلاقة المتشابكة بين تطور الملكية الخاصة وأجهزة الدولة هي العامل الحاسم في تبلور مصالح الطبقة الرأسمالية المصرية بالشكل الذي يجعلها لا تتبنى المشروع الليبرالي. بذلك تتأكد أمامنا أطروحتنا القائلة بأن الليبرالية المصرية ينقصها الظهير الاجتماعي التقليدي وهو الطبقة الرأسمالية المصرية، التي لم تنظر إلى الفكر الليبرالي والممارسة السياسية الليبرالية باعتبارها التعبير الأمثل عن مصالحها المباشرة.

وبعد وفاة سعيد النجار، مؤسس الجمعية، تفاقمت أزمتها المالية، حتى اجتمعت المجموعة الباقية القائمة على الجمعية وقررت إيقاف نشاطها قرابة عام 2005. وفي الفترة ما بين وفاة النجار وتوقف نشاط الجمعية رسمياً، فشلت الجمعية في جمع أعضاء جمعيتها العمومية لانتخاب رئيس جديد لها.

ورغم أن نشاط الجمعية ظل نخبوياً حتى انتهاء عملها، يذهب الدكتور وحيد عبد المجيد إلى أن تأثيرها قد امتد إلى قطاعات واسعة من النخب الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولكن الأهم من ذلك أنه جذب قطاعات من الشباب شاركوا في ندوات الجمعية واطلعوا على مطبوعاتها وشارك بعضهم في الكتابة لمجلتها. ويؤكد عبدالمجيد « أن الحالة الشبابية التي ظهرت تجلياتها عندما فُتح المجال العام خلال ثورة 25 يناير، وبعدها هي الثمرة الأساسية التي وضع أو ل منبر ليبرالي مصري-عربي صريح بذورها. فقد أصبح تعبير ليبرالي وليبرالية متداولاً على نطاق واسع في الساحة السياسية، وظهرت توجهات ليبرالية أو سع نطاقاً من أقصى ما توقعه مؤسسو جمعية النداء الجديد، وشُكلت أحزاب جديدة على أساس ليبرالي بغض النظر عن مدى وعي مؤسسي هذه الأحزاب وأعضائها وإلمامهم بخريطة الأفكار الليبرالية في العالم في مطلع القرن الحادي والعشرين».(عبدالمجيد 2010، ص180).

ختاماً

ربما يعتقد القارئ أن هناك جانباً قد تم إغفاله بين دفتي هذا الكتاب، وهو المتعلق بدراسة الأحزاب السياسية الليبرالية قبل ثورة 25 يناير 2011، وفي مقدمتها حزبا الوفد الجديد، والجبهة الديمقراطية الذي أسسه الدكتور أسامة الغزالي حرب عام 2007.

لكن هناك عدة أسباب دفعتنا للمرور دون تعمق - عن قصد - في الحديث عن هذين الحزبين، اكتفاءً بتعليقات اثنين من قيادات الوفد في المداخلات السابقة.

بالنسبة لحزب الوفد الجديد، كان تكوينه والممارسة السياسية له عائقين رئيسيين في إمكانية تصنيفه حزباً ليبرالياً من الأساس، ويجب ألا يكتفى أي باحث في الشأن السياسي بما أو ردته الأحزاب في برامجها ولوائحها، وما تيقن لدينا أن برنامج الوفد الجديد تضمن تبنيه مفاهيم ليبرالية كحرية الفرد وحقوق المرأة والتداول الديمقراطي للسلطة وعدم التمييز بين المواطنين، إلا أن ذلك لم ينعكس على خطابه السياسي - حسب ما لاحظنا - وكما أورد الدكتور وحيد عبد المجيد في مداخلته، فإن الاتجاه المحافظ في «الوفد» كان هو الغالب على الاتجاه الليبرالي التحرري، وهو ما اتضح في تحالفات الحزب الانتخابية التي بدأت بالتحالف مع جماعة الإخوان عام 1984، كما سعى بعد ذلك للتحالف مع حزب الحرية والعدالة (الإخوان المسلمين) وحزب النور (السلفي) بعد ثورة 2011، لكن التحالف لم يكتمل.

وتأكيداً لما سبق نجد أن واقعة الخلاف بين المفكر العلماني الراحل فرج فودة وقيادة الحزب حول ما طرحه فودة من خطاب تنويري واضح تسبب في

صدام عنيف مع الإسلاميين والمحافظين، وهو الخلاف الذي بدأ بصدام فودة بالشيخ صلاح أبو إسماعيل الذي تمتع وقتها بنفوذ ملموس داخل الوفد رغم أنه أحد قيادات جماعة الإخوان (التي تحالف معها الحزب آنذاك)، ولم يكن وفدياً أصيلاً، انتهى الصدام باستقالة فرج فودة من الحزب، وهذه الواقعة (التاريخية) اعتبرناها سبباً إضافياً يؤكد الشكوك في حقيقة ليبرالية حزب الوفد الجديد.

ولا يمكن التغاضي هنا عما أو رده السيد محمود أباظة (الرئيس الأسبق للوفد) في مداخلته حول اقتناع بعض أعضاء الحزب في المستويات القاعدية بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر في تأثر لا تخطئه العين بالخطاب الأصولي السائد في المجتمع.

نخلص من ذلك أن حزب الوفد الجديد لم تكن له سماته الخطابية الخاصة التي تميزه عن الأحزاب الأخرى التي ضمنت برامجها مبادئ التعددية والديمقراطية.

وربما نستعين بتصنيف « موريس دوفرجيه» للأحزاب الذي استخدمه الباحث ماريوس كامل ديب في كتابه عن الوفد القديم (راجع الفصل الثاني)، حيث إن حزب الوفد الجديد لم يكن حزباً كادرياً مثله في ذلك مثل الوفد القديم، واستعان - في إعادة التأسيس - بعضوية تاريخية موروثة عن الوفد القديم، وهؤلاء الأعضاء التفوا حول فؤاد سراج الدين بعد أن جمعتهم الرغبة في استعادة "أمجاد" وفد ما قبل 1952، وهو الحزب الذي عالجنا علاقته الملتبسة بالليبرالية في الفصل الثاني. وهذا ما يؤدي بنا إلى نقطتين لا مفر من الوقوف أمامهما .. الأولى أن الوفد كان حزباً مؤتمرياً وهو نوع من الأحزاب لا يتسم بالوضوح السياسي والفكري، والثانية أن الوفد القديم - وبالتالي عضويته التي شاركت في إعادة التأسيس - كان يعاني من اختلال واضح في خطابه الليبرالي؛ كما أو ضحنا في الفصل الثاني، إضافة إلى ذلك فإن الطابع

المحافظ المنعكس من طبيعة عضويته (كبار ملاك الأراضي) كان حاضراً دائماً، بل طاغياً إلى حد كبير، وبالتالي كان من الطبيعي أن يرث الوفد الجديد المستند على العضوية التاريخية سمات الوفد القديم المحافظة نسبياً.

ولقد خلصنا إلى أن حزب الوفد كان حزباً ديمقراطياً، نظراً لطبيعة تكوينه والظروف التاريخية التي تفاعل فيها، لكن ديمقراطيته لم تمتد لتستوعب المستهدفات والمشارب المتنوعة للفكر الليبرالي، وهو بذلك ليس ليبرالياً بكل ما تحمله الكلمة من معانٍ.

أما بالنسبة لحزب الجبهة الديمقراطية، الذي كان حزباً ليبرالياً على المستويين الاقتصادي والسياسي، فما دعانا لعدم التعمق في دراسته أساساً هو ضعف حضور الحزب مجتمعياً وانتخابياً - ربما لغلبة النخبوية الواضحة عليه سواء على مستوى العضوية أو القيادة - وقد يرجع ذلك أيضاً لرفضه المشاركة في الانتخابات البرلمانية قبل ثورة 2011، وعدم فوزه بأي مقعد عندما شارك فيها بعد ذلك، كما فضل الحزب عدم المشاركة في لجنة صياغة دستور 2011، وانتهى واقعياً عام 2013 باندماجه مع حزب المصريين الأحرار، وهي النهاية التي نراها متسقة مع الأسباب التي أسلفناها.

مصادر ومراجع:

-عبدالمجيد،وحيد (2010). الليبرالية نشأتها وتحولاتها وأزمتها في مصر. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب.

-عثمان، طارق.(2012). تقرير الحالة الليبرالية في مصر. القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية.

- النجار، سعيد. (1997). تجديد النظام الاقتصادي والسياسي في مصر الجزء الأول. القاهرة: دار الشروق.

- النجار، سعيد.(1991). الاقتصاد العالمي و البلاد العربية في عقد التسعينات. القاهرة:دار الشروق.

- مجلة النداء الجديد الأعداد (الثالث والرابع والسابع والثامن والسادس عشر والثامن عشر).